

تُحْفَةُ الْأَحْبَابِ وَطَرْفَةُ الْأَصْحَابِ

(شرح « مُلْحَةِ الْإِعْرَابِ » لِلْحَرِيرِيِّ)

تَصْنِيفُ

الشيخ الإمام بحرق الحضرمي

جمال الدين محمد بن عمر الحميري الشافعي

المتوفى ٩٣٠ هـ

تَحْقِيقُ

محمد عثمان



مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

البريد الإلكتروني :

Alsakafa_aldinaya@hotmail.com

هاتف: ٢٠٢٥٩٢٢٦٢٠+

فاكس: ٢٠٢٥٩٣٦٢٧٧+

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

تحفة الاحباب وطرفة الاصحاب بشرح ملحة الاعراب للحريرى

محمد بن محمد بن عمر الخضرى

تحقيق : محمد بن يوسف القاضى

ط١ القاهرة :مكتبة الثقافة الدينية 2015

عدد الصفحات : ٢٤٠

١- اللغة العربية - النحو

١- العنوان

رقم الايداع: ٢٠١٥/٢١٦٥٥

الترقيم الدولي: 978-977-341-648-5

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، نحمدك ربي وأنت أهل الحمد والجود والثناء، ونشكر وأنت ذو الفضل والمن والعطاء، ونستعينك وأنت مُسَدِّدِي النعماء، ومُسَبِّغِي الآلاء، ودافع البلاء، ونستغفرك ونتوب إليك وأنت الغفور لكل خَطْأً، والسَّيِّئِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَسَاءَ.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ذو العز والعظمة والكبرياء، رفع شأن الدعاة والعلماء، وأعلى قدرهم حتى وصلوا ذرى العلياء، وأشهد أن نبينا وسيدنا محمداً عبد الله ورسوله، إمام الحنفاء، وسيد الأصفياء، وأفضل الدعاة، وأشرف الأنقياء، صلى الله عليه وعلى آله الشرفاء، وصحبه النجباء، الذين أشادوا بدعوتهم صروح الحضارة والمجد والبناء، والتابعين ومن تبعهم بإحسان ما دامت الأرض والسماء، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

وبعد:

فقد ظهر الإسلام في قلب الجزيرة العربية، ثم ما لبث أن انتشر وشعّ نوره، فدخل فيه أناس كثيرون من غير العرب، فتأثرت بذلك اللغة العربية، فهبّ العلماء المسلمون للمحافظة عليها حرصاً منهم على الإسلام ولغته وعلى تعليم إخوانهم المسلمين من غير العرب أمور دينهم؛ ولهذا اخترعوا في النصف الثاني من القرن الأول الهجري علماً يهتم بدراسة ظواهر اللغة، وأهمها الظواهر النحوية، وفي أواخر القرن الثاني بلغوا مكانة عالية في هذا العلم، فبرز العلماء وظهرت المدارس والمؤلفات النحوية.

وقد تصوّر بعض متعلّمي النحو وبخاصة مع موت السليقة أن في تعلّم النحو شيئاً من الصعوبة؛ لأن علم النحو يُمَثَّلُ صورةً للغة العربية بجميع ظواهرها، واللغة العربية غنية وواسعة، ولهذا اجتهد العلماء في تسهيل ونشر علم النحو بالتعليم والتأليف، وكانت لغة التأليف المنتشرة هي النثر، ثم فطنوا إلى إمكانية توظيف الشعر في صياغة منظومات نحوية تُسهّم في تيسير تعليم النحو وحفظه؛ لأن الشعر أسهل حفظاً من النثر، فابتدعوا بذلك في نهاية القرن الثاني، ثم توالى جهودهم حتى انتشرت المنظومات في

القرن السادس وما بعده، فبرزت المنظومات الطويلة التي تتسم بجمع أصول وشتات علم النحو.

وكانت جهود العلماء في هذا المجال كبيرة وعظيمة، إذ زادت المنظومات التي قدموها لأبناء الأمة الإسلامية حتى نهاية القرن العاشر عن (١٤٠) منظومة، وهذا يدل على النمو العددي الكبير للجهد في النظم النحوي، إضافة إلى النمو النوعي للنظم المتمثل في تنوع المنظومات ما بين منظومة نحوية، ومنظومة صرفية، ومنظومة شاملة للنحو والصرف، إضافة إلى وضع شروح منظومة لبعض المنظومات، واختصار بعضها نظمًا، والمتمثل أيضًا في المستويات المتعددة للمنظومات، إذ لم تقتصر على النظم التعليمي الموجه للمبتدئين، وإنما تجاوزته إلى تقديم منظومات للمتقدمين يُعَدُّ بعضها بحوثًا مقدمة للمتخصصين، يضاف إلى هذا اشتغال عدد ضخم من المؤلفين بالمنظومات، وظهور عدد كبير من المؤلفات المنشورة المعتمدة عليها، مما يدل على مدى التأثير الكبير للمنظومات الذي انعكس على إثراء الدرس النحوي، وإسهام النحو المنظوم في إحداث تغيير في تعليم النحو.

لقد أدرك العلماء الأوائل وجود فرق جوهري بين النحو وتعليم النحو، ولذا لجئوا لتسهيل النحو إلى تيسير تعليمه، وذلك بتصنيفهم المنظومات، وتأليفهم المتون المنشورة المختصرة، وإيلائها العناية الفائقة، وذلك بإجادة التعليم فيها ودقة التسهيل على المتعلمين في المحتوى باتسامها بالشمول والاختصار، وفي ترتيب المحتوى ببنائها على نظرية العامل التعليمية المناسبة للفكر، إضافة إلى احتوائها على بعض مناهج التعليم التي نادي بها التربويون المُحدثون، كالتنبية على الأخطاء في الأداء اللغوي، والاهتمام بدراسة اللهجة الفصيحة العامة، واستخدام بعض طرق التدريس فيها، كالطريقة الاستنتاجية والاستقرائية، والاهتمام بالجوانب التربوية للمتعلّمين، إضافة إلى الحرص على تشجيع الإقبال على المنظومة، وأن تكون حاضرة في ذهن متعلّمها، وذلك بصياغتها بأسلوب سهل مُحبَّب إلى النفوس.

وقد اجتمع في المنظومات من أسباب البقاء ما جعلها جزءاً من تاريخ النحو ونمطاً من أنماط التأليف فيه استطاعت به أن تكون ذات مقدرة وقوة على حمل التراث النحوي أجيالاً متعاقبة، إلا أن المنظومات لم تكن كلها على مستوى واحد من قوة الرواج وثبات الانتشار، فقد اختلفت في ذلك، وكان من أقواها ازدهاراً وأكثرها رواجاً "ملحة الإعراب" للحريري و"ألفية ابن مالك".

والمنظومات مبنية على الأوزان الشعرية، فلها أحكام الشعر إلا أنه لا يصح مقارنتها من ناحية الجودة والجمال الفني بالشعر؛ لاختلاف الدوافع لكل منهما، ولهذا فجودة المنظومات تكمن في كونها وسيلة تعليمية وفي قيمتها العلمية المتمثلة في تنويعها وزيادتها حركة التأليف.

والمنظومات النحوية قامت بدور كبير في نقل العلم ونشره زمنًا طويلاً؛ نظرًا لما اجتمع فيها من أسباب ووسائل ناجحة مكنتها من ذلك، ولذا يحسن بنا أن نحافظ على هذه الوسيلة ونسعى لتطويرها، كأن نُقدِّم المنظومة للأطفال على هيئة نشيد مُحبَّب إلى نفوسهم نستطيع به أن نوصل المعلومة إليهم بأسلوب مناسب لهم، ونستفيد من الوسائل الحديثة كالأشرطة المسموعة والمرئية، بالإضافة إلى تسخير أجهزة الحاسب الآلي للاستفادة من المنظومات.

وبين أيدينا كتاب "تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب" للشيخ العلامة المحدث والإمام اللغوي البارح بحرق الحضرمي، وهو شرح رائع لمنظومة الحريري "ملحة الإعراب وسنخة الآداب" وهي منظومة بلغت شهرتها الآفاق، ويتلقفها طلبة العلم في كل زمان ومكان. وتُعَدُّ هذه المنظومة بحق أوَّلَى المنظومات النحوية التعليمية، ويُعَدُّ الحريري أول عالم تمكن من توظيف قدرته العملية والشعرية في سبيل تسهيل النحو وتعليمه، فقد اتبع فيها طرقاً تعليمية جيدة، ساعدت على تعلمها وحفظها، وفعلاً كانت البداية المضيئة لكثير من العلماء الذين حفظوها وتعلموها في بداية حياتهم العلمية.

ونسأل الله أن يوفقنا لإخراج هذه الدرة الثمينة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد البلغاء من الناس مُحَمَّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ذو البلاغتين

أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَرِيرِيِّ

اسمه ونسبه:

الْحَرِيرِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلَّامَةِ، الْبَارِعُ، ذُو الْبَلَغَتَيْنِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُثْمَانَ الْبَصْرِيِّ، الْحَرَامِيِّ^(١)، الْحَرِيرِيُّ، صَاحِبُ (الْمَقَامَاتِ).

مولده:

وُلِدَ: بِقَرْيَةِ الْمَشَانِ، مِنْ عَمَلِ الْبَصْرَةِ.

وَسَمِعَ مِنْ:

أَبِي تَمَّامٍ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، وَأَبِي الْقَاسِمِ الْفَضْلِ الْقَصْبَانِيِّ، وَتَخَرَّجَ بِهِ فِي الْأَدَبِ.

قَالَ ابْنُ أَفْتَحَارٍ: قَدِمَ الْحَرِيرِيُّ بَعْدَادَ، وَقَرَأَ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ فَضَالِ الْمُجَاشِعِيِّ، وَتَفَقَّهَ عَلَى ابْنِ الصَّبَّاحِ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ، وَقَرَأَ الْفَرَائِضَ عَلَى الْحَبْرِيِّ، ثُمَّ قَدِمَ بَعْدَادَ سَنَةَ خَمْسِ مِائَةٍ، وَحَدَّثَ بِهَا بِجُزْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ وَبِمَقَامَاتِهِ، وَقَدْ أَخَذَ عَلَيْهِ فِيهَا ابْنُ الْحَشَّابِ أَوْهَامًا يَسِيرَةً اغْتَدَرَ عَنْهَا ابْنُ بَرِّي.

قُلْتُ: وَأَمَلَى بِالْبَصْرَةِ مَجَالِسَ، وَعَمِلَ (دُرَّةَ الْعَوَاصِ فِي وَهْمِ الْخَوَاصِ)، وَ(الْمُلْحَةَ) وَشَرَحَهَا، وَ(دِيَوَانًا) فِي التَّرْشُلِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَخَضَعَ لِنُشْرِهِ وَنَظَمَهُ الْبُلْغَاءُ.

رَوَى عَنْهُ:

ابْنُهُ؛ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ، وَالْوَزِيرُ عَلِيُّ بْنُ طِرَادٍ، وَقِيَامُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ صَدَقَةَ، وَالْحَافِظُ ابْنُ نَاصِرٍ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُنْدَائِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ النَّقُورِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَشْعَدَ الْعِرَاقِيِّ، وَالْمُبَارَكُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَرْجَحي، وَعَلِيُّ بْنُ الْمُظْفَرِ الظَّهيري، وَأَحْمَدُ بْنُ النَّاعِمِ، وَمُنُوجَهْرُ بْنُ ثُرَكَانِشَاهِ، وَأَبُو الْكَرَمِ الْكَرَابِيسِي، وَأَبُو عَلِيٍّ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ، وَآخَرُونَ.

وَأَخْرَجَ مِنْ رَوَى عَنْهُ بِالْإِجَازَةِ: أَبُو طَاهِرٍ الْخُشُوعِيُّ الَّذِي أَجَازَ لِشَيْوُخِنَا، فَعَنِ الْحَرِيرِيِّ قَالَ: كَانَ أَبُو زَيْدٍ السَّرُوجِيُّ شَيْخًا شَحَازًا بَلِيغًا، وَمُكْدِيًا فَصِيحًا، وَرَدَ الْبَصْرَةَ

(١) نسبة إلى محلة بالبصرة، وبنو حرام قبيلة من العرب سكنوا في هذه المحلة، فنسبت إليهم.

عَلَيْنَا، فَوَقَفَ فِي مَسْجِدِ بَنِي حَرَامٍ، فَسَلَّمَ، ثُمَّ سَأَلَ، وَكَانَ الْوَالِي حَاضِرًا، وَالْمَسْجِدُ غَاصٌّ بِالْفُضْلَاءِ، فَأَعْجَبَتْهُمْ فَصَاحَتُهُ، وَذَكَرَ أَسْرَ الرُّومِ وَلَدَهُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي (الْمَقَامَةِ الْحَرَامِيَّةِ) فَاجْتَمَعَ عِنْدِي جَمَاعَةٌ، فَحَكَيْتُ أَمْرَهُ، فَحَكَى لِي كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ شَاهَدَ مِنْهُ فِي مَسْجِدٍ مِثْلَ مَا شَاهَدْتُ، وَأَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ مَعْنَفِي فَصَلَ، وَكَانَ يُغَيِّرُ شَكْلَهُ، فَتَعَجَّبُوا مِنْ جَرِيَانِهِ فِي مِيدَانِهِ، وَتَصَرَّفِهِ فِي تَلُوثِهِ، وَإِحْسَانِهِ، وَعَلَيْهِ بَنِيَتْ هَذِهِ الْمَقَامَاتُ.

نَقَلَ هَذِهِ الْقِصَّةَ التَّاجِ الْمَسْعُودِيّ، عَنِ ابْنِ الثُّقُورِ، عَنْهُ.

قُلْتُ: اشتهرت المقامات، وأعجبت وزير المسترشد شرف الدين أنوشروان القاشاني، فأشار عليه بإتمامها، وهو القائل في الخطبة: فأشار من إشارته حكم، وطاعته عنم.

وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ الرَّاوي لَهَا بِالْحَارِثِ بْنِ هَمَامٍ، فَعَنَى بِهَا نَفْسَهُ أَخَذًا بِمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: (كُلُّكُمْ حَارِثٌ، وَكُلُّكُمْ هَمَامٌ) فَالْحَارِثُ: الْكَاسِبُ، وَالْهَمَامُ: الْكَثِيرُ الْاهْتِمَامِ، فَقَصَدَ الصِّفَةَ فِيهِمَا، لَا الْعَلَمِيَّةَ.

وَبُنُو حَرَامٍ: بِحَاءٍ مَفْتُوحَةٍ وَرَاءِ، وَالْمَشَانُ بِالْفَتْحِ: بُلِيدَةٌ فَوْقَ الْبَصْرَةِ مَعْرُوفَةٌ بِالْوَحْمِ. قَالَ ابْنُ خَلِّكَان^(١): وَجَدْتُ فِي عِدَّةِ تَوَارِيخٍ أَنَّ الْحَرِيرِيَّ صَنَّفَ (الْمَقَامَاتِ) بِإِشَارَةِ أَنُوشُرَوَانَ، إِلَى أَنَّ رَأَيْتُ بِالْقَاهِرَةِ نَسْخَةً بِحَظِّ الْمَصْنُفِ، وَقَدْ كَتَبَ أَنَّهُ صَنَفَهَا لِلْوَزِيرِ جَلَالِ الدِّينِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ صَدَقَةَ وَزِيرِ الْمُسْتَرَشِدِ، فَهَذَا أَصَحُّ، لِأَنَّهُ بِحَظِّ الْمَصْنُفِ.

وَفِي "تَارِيخِ النُّحَاةِ" لِلْفَيْطِي: أَنَّ أَبَا زَيْدَ السَّرُوجِيَّ اسْمُهُ مُطَهَّرُ بْنُ سَلَارٍ، وَكَانَ بَصْرِيًّا لُغَوِيًّا، صَحِبَ الْحَرِيرِيَّ، وَتَخَرَّجَ بِهِ، وَتُوفِّيَ بَعْدَ عَامِ أَرْبَعِينَ وَخَمْسِ مِائَةٍ، سَمِعَ أَبُو الْفَتْحِ الْمُنْدَائِيُّ مِنْهُ (الْمُلْحَةَ) بِسَمَاعِهِ مِنَ الْحَرِيرِيَّ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْحَرِيرِيَّ عَمِلَ الْمَقَامَاتِ أَرْبَعِينَ وَأَتَى بِهَا إِلَى بَعْدَادَ، فَقَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ: هَذِهِ لِرَجُلٍ مَغْرِبِيٍّ مَاتَ بِالْبَصْرَةِ، فَادَّعَاهَا الْحَرِيرِيُّ، فَسَأَلَهُ الْوَزِيرُ عَنْ صِنَاعَتِهِ، فَقَالَ: الْأَدَبُ، فَأَقْرَحَ عَلَيْهِ إِنْشَاءَ رِسَالَةٍ فِي وَاقِعَةٍ عَيْنَهَا، فَأَنْفَرَدَ وَقَعَدَ زَمَانًا لَمْ يُفْتَحْ عَلَيْهِ بِمَا يَكْتُبُهُ، فَقَامَ خَجَلًا.

وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّهُ مِنْ رِبِيعَةِ الْفَرَسِ، وَكَانَ يَعْثُ بِلِحِيَتِهِ، فَلَمَّا رَدَّ إِلَى بَلَدِهِ، كَمَلَهَا خَمْسِينَ وَنَفَّذَهَا، وَاعْتَذَرَ عَنْ عِيَةِ بِالْهَيْئَةِ.

(١) فِي "وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ": ٤ / ٦٤.

وَقِيلَ: بَلْ كَرِهَ الْمُقَامَةُ بِبُعْدَادَ، فَتَجَاهَلَ، وَقَبِلَ صَغِيرًا بِحُلُقَةٍ، وَكَانَ غَنِيًّا لَهُ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ
أَلْفَ نَخْلَةٍ.

وفاته

تُوفِّيَ الْحَرِيرِيُّ فِي سَادِسِ رَجَبٍ، سَنَةِ سِتِّ عَشْرَةَ وَخَمْسَ مِائَةٍ، بِالْبَصْرَةِ، وَخَلَّفَ
ابْنَيْنِ: نَجْمَ الدِّينِ عَبْدَ اللَّهِ، وَقَاضِيَ الْبَصْرَةِ ضِيَاءَ الْإِسْلَامِ عُبيد الله، وَعُمُرُهُ سَبْعُونَ سَنَةً.

ملحة الإعراب

للعامة جمال الدين أبي محمد القاسم بن علي الحريري

المقدمة

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطُّوْلِ شَدِيدِ الْحَوْلِ
وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلَ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْامِ
وَالِلَّهِ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ فَافْهَمْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي
يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنتَظَمِ حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ
اسْمِعْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَافْهَمُهُ فَهَمَّ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

باب الكلام

حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعَ نَحْوُ سَعَى زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ
وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

باب الفعل

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسَّيْنُ عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ
أَوْ لِحَقَّتْهُ تَاءٌ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفُتُ
أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوُ قُلْ وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

باب الحرف

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةٌ فِقَسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَامَةٌ
مِثَالُهُ حَتَّى وَلَا وَثُمََّا وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمَّا

باب النكرة والمعرفة

والاسم ضربانِ فـضربُ نكرةٍ
فكلُّ ما رُبَّ عليه تَدْخُلُ
نحوُ غلامٍ وكتابٍ وطَبَقٍ
ومَا عدا ذلكَ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ
مِثَالُهُ الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا
وآلَةُ التَّعْرِيفِ أَلْ فَمَنْ يُرَدُّ
وقال قومٌ إنها اللامُ فقط
والآخرُ المَعْرِفَةُ الْمُشْتَهَرَةُ
فإنه مُنْكَرٌ يَارَجُلُ
كقولهم رُبَّ غلامٍ لي أَبْقُ
لا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَةُ
وَذَا وتلكَ والذي وذُو الغنى
تَعْرِيفٌ كَبَدٍ مُبْهَمٍ قال الكَبْدُ
إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى تُدْرَجُ سَقَطَ

باب قسمة الأفعال

وإن أردتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ
فَهِيَ ثَلَاثُ مَا لُهُنَّ رَابِعُ
فكلُّ ما يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٍ
وَحُكْمُهُ فَتَحُ الْأَخِيرِ مِنْهُ
لِيَنْجَلِيَ عَنْكَ صَدَا الْإِشْكَاءِ
ماضٍ وفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعُ
فإنه ماضٍ بغيرِ لَبْسٍ
كقولهم سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

باب الأمر

وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ
وإن تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامٌ
وإن أَمَرْتَ مَنْ سَعَى وَمَنْ غَدَا
تَقُولُ يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ
وهكذا قَوْلُكَ فِي أَرَمٍ مَنْ رَمَى
وَالْأَمْرُ مَنْ خَافَ خَفِ الْعِقَابَا
مِثَالُهُ أَحْذَرْ صَفْقَةَ الْمَغْبُورِ
فَاكْسِرْ وَقُلْ لِيَقُمْ الْغُلَامُ
فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدًا
وَاسِعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقِيَتْ الرَّشْدُ
فَاحْذُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبْهَ
وَمِنْ أَجَادَ أَجَدِ الْجَوَابَا

وإن يكن أمرُك للمؤنثِ فقل لها خافي رجال العَبثِ

باب الفعل المضارع

وإن وجدت همزةً أو تاءً قد ألحقت أولَ كلِّ فعلٍ وليس في الأفعالِ فعلٌ يُعربُ والأحرفُ الأربعةُ المتابعةُ وسمطها الحَاوي لها نَائِتٌ وضُمُّها من أصلها الرباعي وما سواه فهَي منه تُفْتَحُ مثاله يذهبُ زيدٌ ويَجِي

أو نُونَ جمعٍ مُخْبِرٍ أو ياءً فإنه المضارعُ المُستعلي سواه والتَّمِيشُ فيه يَضْرِبُ مُسَمَّياتُ أَحْرَفُ الْمُضَارَعَةِ فاسمَعْ وَعَ الْقَوْلُ كَمَا وَعَيَ مثلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابَ الدَّاعِي وَلَا تُبَلِّ أَخَفَّ وَزَنَّا أَمْ رَجَحْ وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

باب الإعراب

وإن تُرد أن تعرفَ الإعرابا فإنه بالرفعِ ثمَّ الجرِّ فالرفعُ والنصبُ بلا مُمَانَعِ والجرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالْأَسْمَاءِ فالرفعُ ضَمُّ آخِرِ الْحُرُوفِ والجرُّ بالكسرةِ لِلتَّيِّينِ

لتَقْتَفِي فِي نَطْقِكَ الصَّوَابَا والنَّصِبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعًا يَجِرُ قَدْ دَخَلَ فِي الْأَسْمِ وَالْمُضَارِعِ وَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ بِلا امْتِرَاءِ والنَّصِبُ بِالْفَتْحِ بِلا وُقُوفِ وَالْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

تنوين الاسم المفرد المنصرف (التنوين)

وَنَوِّنِ الْاسْمَ الْفَرِيدَ الْمُنْصَرِفَ إِذَا دَرَجْتَ قَائِلًا وَلَمْ تَقِفْ
وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ
تَقُولُ عَمْرُو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا وَخَالِدٌ صَادَ الْغَدَاةَ صَيِّدًا
وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ أَوْ إِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَفْتَهُ
مِثَالُهُ جَاءَ غُلَامٌ الْوَالِي وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْغَزَالِ

فصل في الأسماء الستة المعتلة المضافة

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي
وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أَحْيَى بِالْأَلْفِ وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ
وَهِيَ أَخُوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا وَذُو وَفُوكَ وَحَمُو عُثْمَانَا
ثُمَّ هُنُوكَ سَادُسُ الْأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذِّكَا

باب حروف العلة

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالْأَلْفُ هُنَّ حُرُوفُ الْإِعْتِلَالِ الْمُكْتَنَنِ

إعراب الاسم المنقوص

وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِي وَفِي الْمُسْتَشْرِي سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرِّ
وَتُنْفَتِحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا نَحْوُ لَقِيتُ الْقَاضِي الْمُهَذَّبَا
وَنَوِّنِ الْمُنْكَرَ الْمَنْقُوصَا فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا
تَقُولُ هَذَا مُشْتَرٍ مُحَادِغُ وَافْزَعُ إِلَى حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ
وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجِي وَكُلُّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي

هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُحَقَّقَةٌ فَافْهَمْهُ عَنِّي فَهَمَّ صَافِي الْمَعْرِفَةِ

إِعْرَابُ الْأَسْمِ الْمَقْصُورِ

وَلَيْسَ لِلْإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرَ مِنْ الْأَسْمَاءِ أَثَرٌ إِذَا ذُكِرَ
مِثْلُهُ يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا أَوْ كَحَيًّا أَوْ كَرَحًا أَوْ كَحَصَى
فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلَفِ

إِعْرَابُ الْمُثْنَى

وَرَفْعُ مَا ثَنَيْتَهُ بِالْأَلْفِ كَقَوْلِكَ الزَّيْدَانِ كَأَنَّا مَأْلَفِي
وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ بغيرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءٍ
تَقُولُ زَيْدٌ لَا بَسْ بُرْدَيْنِ وَخَالِدٌ مُنْطَلِقٌ إِلَيَّ
وَتَلَحُّقُ التَّنُونُ بِمَا قَدْ ثَنِيَ مِنْ الْمَفَارِيدِ لِحَبْرِ الْوَهْنِ

إِعْرَابُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهُ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُهُ
فَرَفَعُهُ بِالْوَاوِ وَالتَّنُونُ تَبَعُ نَحْوُ شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمِ
وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ
تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مَنَى وَسَلُّ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَّ
وَتُنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ وَالتَّنُونُ فِي كُلِّ مُثْنَى تُكْسَرُ
وَتَسْقُطُ التَّنُونَانِ فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي الرِّصَافَةِ
وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبِي أَخِيْنَا فاعْلَمْهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَا

إعراب جمع المؤنث السالم

وكلُّ جمعٍ فيه تاءٌ زائدةٌ فارتفعه بالضمِّ كرفع حامده
ونصبه وجره بالكسر نحو كفيْتُ المسلماتِ شري

إعراب جمع التكسير

وكلُّ ما كسّرَ في الجموع كالأسدِ والأيّاتِ والرُّبوع
فهو نظيرُ الفردِ في الإعرابِ فاسمَعْ مقالي واتَّبِعْ صوابي

باب حروف الجر

والجرُّ في الاسمِ الصحيحِ المنصَرِفِ بأحرفٍ هُنَّ إذا ما قيلَ صِف
مِنَ وإِلى وفي وحتى وعلى وَعَن وَمِنذُ كَمْ وَحاشَا وخَلا
والباءُ والكافُ إذا ما زِيدَا واللامُ فاحفظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
ورُبُّ أيضًا ثم مُذ فيما حَضَرَ مِنَ الزَّمانِ دُونَ ما مِنْهُ غَبَرَ
تقولُ ما رأيْتُهُ مُذْ يَوْمَنا ورُبُّ عبدٍ كَيْسٍ مَرَّ بَنا
ورُبُّ تأتي أَبَدًا مُضَدَّرَةً ولا يَلِيها الاسمُ إِلَّا نَكِرَةً
وتارةً تُضمَرُ بعدَ الواوِ كقولِهِم وَراكِبٍ بَجَاوي

حروف القسم

ثمَّ تَجُرُّ الاسمَ بَاءَ القَسَمِ وواوُهُ والتَّاءُ أيضًا فاعْلَمِ
لكنْ تَخُصُّ التَّاءُ باسمِ اللهِ إذا تَعَجَّبتَ بلا اسْتِثْناءِ

باب الإضافة

وقد يُجرُّ الاسمُ بالإضافةِ كقولِهِم دارُ أَبِي قُحَافَةَ

فتارة تأتي بمعنى اللام نحو أتى عبد أبي تمام
وتارة تأتي بمعنى من إذا قلت من زيت فقس ذاك وذات

باب الإضافة التي تجر بمعنى الإضافة

وفي المضاف ما يجزأ أبداً مثل لدن زيد وإن شئت لدى
ومنه سبحانه وذو ومثل ومع وعند وأولو وكل
ثم الجهات الست فوق ووزا ويمنة وعكسها بلا مراً
وهكذا غير وبعض وسوى في كليم شتى رواها من روى

باب كم الخبرية

واجزأ بكم ما كنت عنه مخبراً معظماً لقدره مكثراً
تقول كم مال أفادته يدي وكم إماء ملكث وأعبد

باب المبتدأ والخبر

وإن فتحت النطق باسم مبتدأ فازعته والأخبار عنه أبداً
تقول من ذلك زيد عاقل والصلح خير والأمير عادل
ولا يحول حكمه متى دخل لكن على جملة وهل وبلى

فصل تقديم الخبر

وقدّم الأخبار إذ تستفهم كقولهم أين الكريم المنعم
ومثله كيف المريض المذنب وأيتها الغادي متى المنصرف
وإن يكن بعض الظروف الخبراً فأوله النصب ودغ عنك المراً

تقول زيدٌ خلفَ عمرو قَعَدَا والصومُ يومَ السبتِ والسَّيرُ غَدَا
وإنْ تُقُلْ أينَ الأميرُ جالسٍ وفي فَنَاءِ الدَّارِ بِشَرِّ مَائِسٍ
فَجالسٍ ومَائِسٍ قَدْ رُفِعَا وقد أَجِيزَ الرَّفْعُ والنَّصَبُ مَعَ

اشتغال الفعل عن المفعول بضمير

وهكذا إن قلتَ زيدٌ لُمْتُه وخالدٌ ضَرَبْتُهُ وضمُّهُ
فالرَّفْعُ فيه جَائِزٌ والنَّصَبُ كلاهُمَا دَلَّتْ عليه الكُتُبُ

باب الفاعل

وكلُّ ما جاءَ مِنَ الأسماءِ عَقِيبَ فعلٍ سَالِمِ الْبِنَاءِ
فَارْفَعُهُ إِذْ تُعَرِّبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ نحوُ جَرَى المَاءُ وَجَارَ الْعَاذِلُ

فصل توحيد الفعل

وَوَحَّدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ سَارَ الرَّجَالُ السَّاعَةِ
وإنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ نحوُ اشْتَكَّتْ عُرَاتُنَا الشَّتَاءَ
وَتَلَحَّقْ التَّاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ بَكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي
كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سُعَادٌ ضَاحِكَةٌ وَاِنْطَلَقَتْ نَاقَةٌ هَنَدٍ رَائِكَةٌ
وَتَكْسِرُ التَّاءَ بِلَا مَحَالَةٍ فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَةُ

باب ما لم يسم فاعله

واقضِ قِضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي

وإن يكن ثاني الثلاثي ألف فأكسره حين تبدي ولا تق
تقول بيع الثوب والغلام وکیل زيت الشام والطعام

باب المفعول به

والتصب للمفعول حكم وجبا
وربما أخرج عنه الفاعل
وإن تقل كلم موسى يعلى
كقولهم صاد الأمير أرببا
نحو قد استوفى الخراج العامل
فقدم الفاعل فهو أولى

باب ظن وأخواتها

وكُلُّ فعلٍ مُتَعَدٍ يَنْصَبُ
لكنَّ فعلَ الشكِّ واليقينِ
تقول قد خلت الهلال لائحاً
وما أظنُّ عامراً رفيقاً
وهكذا تصنع في علمت
مفعولهُ مثل سقى ويشرب
ينصب مفعولين في التلقين
وقد وجدتُ المُستَشَارَ ناصحاً
ولا أرى لي خالداً صديقاً
وفي حسبتُ ثم في زعمتُ

باب عمل اسم الفاعل المنون

وإن ذكرت فاعلاً مُنَوَّناً
فارفع به في لازم الأفعال
تقول زيدٌ مُستَوٍ أبوه
وقل سعيدٌ مُكْرِمٌ عثماناً
فهو كمالو كان فعلاً يينا
وانصب إذا عُدِّي بكلِّ حالٍ
بالرفع مثل يستوي أخوه
بالنصب مثل يُكرِّم الضيفاناً

باب المصدر

والمصدرُ الأصلُ وأئى أصلٍ
وأوجبتُ له النِّحاةَ النَّصْبَا
وقد أقيمَ الوصفُ والآلاتُ
نحوُ ضربتُ العبدَ سوطاً فَهَرَبَ
واجلِدهُ في الخمرِ اربعينَ جلدَه
وربَّما أضمرَ فعلُ المصدرِ
ومثلهُ سَقِيَا لَهُ ورَعِيَا
ومنهُ قد جاءَ الأميرُ رَكْضَا
ومنهُ يا صاحِ اشتقاقُ الفعلِ
كقولهم ضربتُ زيداً ضرباً
مَقَامُهُ والعَدُّ الإِثْبَاتُ
واضربْ أَشدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرِّيبَ
واحسِهْ مثلَ حبسِ زيدٍ عبْدَه
كقولهم سَمِعَا وطَوَّعَا فَاخْبِرْ
وإن تَشَأْ جَدْعَا لَهُ وَكَيَا
واشْتَمَل الصَّمَاءُ إِذْ تَوَضَّأَا

باب المفعول له

وإن جرى نُطْقُكَ بالمفعولِ لَهُ
وهو لَعَمْرِي مصدرٌ في نفسه
وغالبُ الأحوالِ أَن تَرَاهُ
تقولُ قد زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ
فانصِبْهُ بالفعلِ الذي قد فَعَلَهُ
لكنَّ جنسَ الفعلِ غيرُ جنسِهِ
جوابَ لِمَ فَعَلْتَ ما تَهَوَّاهُ
وَعُصْتُ في البحرِ ابتغاءَ الدُّ

باب المفعول معه

وإن أقمْتَ الواوَ في الكلامِ
تقولُ جاءَ البَرْدُ والجِبَابَا
وما صَنَعْتَ يا فتى وسَعْدَا
مُقَامٌ مَعُ فانصِبْ بلا مَلامٍ
واستَوَتْ المِياهُ والأخشَابَا
فَقِسْ على هذا تُصَادِفُ رُشْدَا

باب الحال

والحالُ والتَّمييزُ منصوبانِ
 ثُمَّ كِلَا التَّوَعِينِ جَاءَ فَضْلُهُ
 لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ
 ثُمَّ تُرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلَ
 مِثَالُهُ جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا
 وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفَنَاءِ قَاعِدًا
 عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْمَبَانِي
 مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ
 وَجَدْتَهُ اشْتَقَّ مِنَ الْأَفْعَالِ
 جَوَابَ كَيْفٍ فِي سَوَالٍ مَنْ سَأَلَ
 وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظٍ خَاطِبًا
 وَبَعُثَهُ بِدَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا

فصل التمييز

وإنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمييزِ
 فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بَعْدَ الْعَدَدِ
 وَمِنْ إِذَا فَكَّزْتَ فِيهِ مُضَمَّرَهُ
 تَقُولُ عِنْدِي مَنْوَانِ زُبْدًا
 وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلًّا
 وَمِنْهُ أَيْضًا نَعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا
 وَحَبَّبَ إِذَا أَرْضُ الْبَقِيْعِ أَرْضًا
 وَقَدْ قَرَّرْتَ بِالْإِيَابِ عَيْنًا
 لَكِي تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمييزِ
 وَالْوَزْنِ وَالْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ
 مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذَكَّرَهُ وَتُظْهِرَهُ
 وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدًا
 وَمَالُهُ غَيْرُ جَرِيْبٍ نَخْلًا
 وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا
 وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عَرْضًا
 وَطُبِتَ نَفْسًا إِذْ قُضِيَ الدِّينَا

باب كم الاستفهامية

وكم إذا جئتَ بها مُسْتَفْهِمًا
 فأنصبْ وقُلْ كم كوكبا تحوي السَّما

باب الظرف (المفعول فيه)

والظرف نوعانِ فظرفُ أزمانه
والكلُّ منصوبٌ على إضمارِ في
تقولُ صامَ خالدٌ أيَّامًا
وباتَ زيدٌ فوقَ سطحِ المسجدِ
والريِّحُ هبَّتْ يَمَنَةً المُصَلِّي
وقيمةُ الفِضَّةِ دونَ الذهبِ
ودارُهُ غربيٌّ فيضُ البَصَرِ
وقدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وبعدهُ
وعندَ فيها النَّصَبُ يَستمرُّ
وأيَّما صادفتَ في لا تُضمَرُ

يجري مَعَ الدَّهرِ وظرفُ أمكنةِ
فاعتبرِ الظَّرْفَ بهذا واكتَفِ
وغيابَ شهرًا وأقامَ عامًا
والفرسُ الأبلقُ تحتَ مَعْبَدِ
والزَّرْعُ تَلَقَّاءَ الحَيَا المُنْهَلِ
وثُمَّ عمرو فاذنُ منه واقربِ
ونخلُهُ شرقيَّ نهرِ مُرَّةٍ
وإثَرُهُ وخلفُهُ وعندهُ
لكنَّها بِمَنْ قَطُّ تُجَرُّ
فارفعَ وقُلْ يومَ الخميسِ يَترُ

باب الاستثناء

وكلُّ ما استثنِيتهُ مِنْ مُوجِبِ
تقولُ جاءَ القومُ إِلَّا سَعْدًا
وإنْ يَكُنْ فيما سِوى الإيجابِ
تقولُ ما الفَخْرُ إِلَّا الكَرَمُ
وإنْ تُقُلْ لا رَبَّ إِلَّا اللهُ
وانصِبْ إذا ما قُدِّمَ المُسْتثنى
وإنْ تَكُنْ مُسْتثنىً بما عدا
تقولُ جاؤا ما عدا محمَّدًا

تَمَّ الكلامُ عندهُ فليَنصَبِ
وقامتِ التَّسْوَةُ إِلَّا دَعْدًا
فأُولِئِكَ الإبدالُ في الإعرابِ
وهلْ محلُّ الأَمَنِ إِلَّا الحَرَمُ
فَارْفَعُهُ وارفعَ ما جَرى مَجْرَاهُ
تقولُ هلْ إِلَّا العِراقُ مَغْنَى
أو ما خِلا أو لَيْسَ فانصِبْ أَبَدًا
وما خِلا عمراً وَلَيْسَ أَحْمَدًا

وغيرُ إنْ جئتَ بها مُسْتَشِيَةً جَرَّتْ على الإضافةِ المُستولِيَةِ
ورأَوْهَا تُحَكِّمُ في إعرابِهَا مثلَ اسمٍ إلا حينَ يُسْتَشَى بِهَا

باب لا التي لنفي الجنس

وانْصَبْ بلا في النَّفي كُلِّ نَكْرَةٍ كَقَوْلِهِمْ لا شَكَّ فيما ذَكَرَهُ
وإنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ فارْفَعْ وَقُلْ لا لأبيكَ مُبْغِضُ
وارْفَعْ إذا كَرَّرْتَ نَفِيًّا وانْصَبْ أو غَايِرِ الإعرابِ فِيهِ تُصَبْ
تَقُولُ لا يِيْعُ ولا خِلَالُ فِيهِ ولا عَيْبُ ولا إِخْلَالُ
والرَّفْعُ في الثَّاني وَفَتْحُ الأوَّلِ قد جازَ والعكسُ كذاكَ فافْعَلْ
وإنْ تَشَأْ فافتَحْهُمَا جَمِيعًا ولا تَخَفْ رَدًّا ولا تَقْرِيعًا

باب التعجب

وتُنْصَبُ الأسماءُ في التَّعْجُبِ نَضَبَ المَفَاعِيلِ فلا تَسْتَعْجِبِ
تَقُولُ ما أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وما أَحَدٌ سِيفُهُ حينَ سَطَا
وإنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الأَلْوَانِ أو عَاهَةٍ تَحْدُثُ في الأَبْدَانِ
فابْنِ لَهَا فَعَلًا مِنَ الثُّلاثِي ثمَّ ائْتِ بالألوانِ والأَحْدَاثِ
تَقُولُ ما أَنْقَى بَيَاضَ العَاجِ وما أَشَدَّ ظِلْمَةَ الدِّيَاجِي

باب الإغراء

والنَّصَبُ في الإغراءِ غَيْرُ مُلْتَبِسٍ وَهُوَ بِفَعْلِ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقَسْ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلَالًا بَرًّا دُونَكَ بِشَرًّا وَعَلَيْكَ عَمْرًا

باب التحذير

وَتَنْصِبُ الْأِسْمَ الَّذِي تُكْرِرُهُ عَنْ عَوَظِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهُ
مِثْلَ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَّاهِ اللَّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ

باب إن وأخواتها

وَسِتَّةٌ تَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الْأَنْبَاءُ
وَهِيَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَ إِنَّ وَأَنَّ يَأْفَتِي وَلِيَّتَا
ثُمَّ كَانَ ثُمَّ لَكَنَّ وَعَلَّ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى لَعَلَّ
وِإِنَّ بِالْكَسْرِ أُمُّ الْأَحْرُفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلْفِ
وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا لَيْسَتَيْنِ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا
مِثْلُهَا إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلُ وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْدًا رَاحِلُ
وَقِيلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمُ وَإِنَّ هُنَا لِأَبْوَهَا عَالِمُ
وَلَا تُقَدِّمُ خَبَرَ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظَّرُوفِ
كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَزَيْدٍ مَالًا وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جَمَالًا
وَأَنَّ تُزِدُ مَا بَعْدَ هَذِي الْأَحْرُفِ فَالرَّفْعُ وَالتَّصْبُ أَجِيزَا فَاعْرِفِ
وَالتَّصْبُ فِي لَيْتَ لَعَلَّ أَظْهَرُ وَفِي كَانَ فَاسْتَمِعْ مَا يُؤَثِّرُ

باب كان وأخواتها

وَعَكْسُ إِنَّ يَأْخِي فِي الْعَمَلِ كَانَ وَمَا انْفَكَ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحَ وَمَا فَتِي فَاغْفَهُ بَيَانِي الْمُتَضَحِّ

وأخْتُهَا مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهَا
تَقُولُ قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا
وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاعْلَمْ
وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَا
مِثْلَهُ قَدْ كَانَ سَمَحًا وَائِلًا
وَأَنْ تَقُلْ يَا قَوْمُ قَدْ كَانَ الْمَطَرُ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثَ
وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرِ
وَاحْذَرِ هُدَيْتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِبًا
وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنْمِ
مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا
وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ
فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرِ
بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثُ
كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرِ

فصل ما النافية الحجازية

وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةُ
فَقَوْلُهُمْ مَا عَامِرٌ مُوَافَقًا
فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبُهُ
كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

باب النداء

وَنَادِ مَنْ تَدْعُو يَا أَوْ بَايَا
وَانْصِبْ وَنَوْنٌ إِنْ تُنَادِي النُّكِرَةَ
وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَةً
تَقُولُ يَا سَعْدُ أَيْ سَعِيدُ
وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النَّدَاءِ
وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ
وَجَوَّزُوا فَتَحَةً هَذَا الْيَاءِ
وَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى غَلَامِيَّةٍ
أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا
كَقَوْلِهِمْ يَانِهَمَّا دَعِ الشَّرَّةَ
فَلَا تَنْوْنُهُ وَضُمَّ آخِرُهُ
وَمِثْلُهُ يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ
كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ
فِي يَا غُلَامُ قَوْلُ يَا غُلَامِي
وَالْوَقْفُ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ
كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَّةٍ

وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غَلَامًا كَمَا تَلَوْنَا يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا
وَحَذَفُ يَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي
وَإِنْ تُقُلْ يَا هَذِهِ أَوْ يَا ذَا فَحَذَفُ يَا مُمْتَنِعُ يَا هَذَا

باب الترخيم

وَإِنْ تَشَأَ التَّرخِيمَ فِي حَالِ النَّدَا فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُنفَرِدَا
وَاحْذِفْ إِذَا رَحَّمْتَ آخَرَ اسْمِهِ وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِيَ عَنْ رِسْمِهِ
تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيَا عَامَ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سَعَادَ يَا سُعَا
وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرخِيمِ تَقُولُ يَا عَامَ بضمِّ الميمِ
وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلَا غُفُولِ مِنْ وَزْنِ فَعْلَانِ وَمِنْ مَفْعُولِ
تَقُولُ فِي مَرَوَانَ يَا مَرَوْ اجْلِسِ وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فافهمْ وَقِسِ
وَلَا تُرَحِّمْ هَنَدَ فِي النَّدَاءِ وَلَا ثَلَاثِيََّا خَلَا مِنْ هَاءِ
وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءً فَقُلْ فِي هِبَةٍ يَا هِبَ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ
وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِ شَذَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ

باب التصغير

وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الْاسْمِ الْمُحْتَقَرِ إِمَّا لَتَهَاوَنِ وَإِمَّا لِصَغَرِ
فَضْمٌ مَبْدَأُهُ لِهَذَا الْحَادِثَةِ وَزِدْهُ يَاءً تَبْدِئُهَا ثَالِثَةً
تَقُولُ فِي فَلَسٍ فَلَيْسَ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثَلَاثِيٍّ أَتَى
وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرْدَفْتَهُ هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَوْ وَصَفْتَهُ
فَصَغَّرِ النَّارَ عَلَى نُوَيْرِهِ كَمَا تَقُولُ نَارُهُ مُنِيرُهُ

وصَغَّرَ الْقَدْرَ فَقُلْ قُدِيرُهُ
 وَصَغَّرِ الْبَابَ فَقُلْ بُؤَيْبُ
 لِأَنَّ بَابًا جَمْعُهُ أَبْوَابُ
 وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُؤَيْعِلُ
 وَإِنْ تَجِدَ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلْفُ
 تَقُولُ كَمْ غُزَيْلٍ ذَبَحْتُ
 وَقُلْ سُورِيحِينَ لِسِرْحَانٍ كَمَا
 وَلَا تُغَيِّرْ فِي عُثِمَانَ الْأَلْفُ
 وَهَكَذَا زُعَيْفَرَانُ فَاعْتَبِرْ
 وَارْدُدْ إِلَى الْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفَ
 كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةِ شُفَيْهَةٍ
 كَمَا تَقُولُ قَدْرُهُ كَيَرُهُ
 وَالنَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ يُئِيبُ
 وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ
 كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ رُؤَيْجِلُ
 فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ
 وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ
 تَقُولُ فِي الْجَمْعِ سَرَاحِينُ الْحَمَى
 وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ
 بِهِ الشُّدَاسِيَّاتِ وَافْقَهُ مَا ذَكَرَ
 مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُتَّصِفٌ
 وَالشَّاءُ إِنْ صَغَّرْتَهَا شُؤِيهَةٌ

فصل الحروف الزوائد

وَأَلْقَ فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَقَلُّ
 وَالْأَحْرَفُ اللَّاتِي تُزَادُ فِي الْكَلِمِ
 تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ مُطِيلِقُ
 وَقِيلَ فِي سَفَرَجِلٍ سُفَيْرِجُ
 وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلتَّعْوِيضِ
 كَقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمُطِيلِقَ أَتَى
 وَشَذَّ مِمَّا أَصْلُوهُ ذَيَّا
 زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَثْقُلُ
 مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ يَا هَوْلُ اسْتِئِمَّ
 فَافْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ مُرْيَزِقُ
 وَفِي فُئَى مُسْتَخْرِجٍ مُخَيْرِجُ
 وَالْجَبَرِ لِلْمَصْغَرِ الْمَهْيِضِ
 وَاخْبَأ السُّفَيْرِجَ إِلَى فَصْلِ الشَّتَا
 تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذَيَّا

وقولهم أيضًا أنيسيان شذ كما شذ مُعِيرَانُ
وليس هذا بمثالٍ يُحذَى فاتبع الأصل ودع ما شذَا

باب النسب

وكلُّ منسوبٍ إلى اسمٍ في العرب أو بلدةٍ تلحقه ياءُ التَّسَبُّبِ
فَشَدِّدِ الياءَ بلا تَوَقُّفٍ مِنْ كُلِّ منسوبٍ إليه فاعْرِفِ
تقولُ قد جاءَ الفتى البَكْرِيُّ كما تقولُ الحَسَنُ البَصْرِيُّ
وإنَّ يَكُنْ في الأصلِ هاءٌ فاحذفِ كمثلِ مَكِّي وهذا حَنَفِي
وإنَّ يَكُنْ مما على وَزْنِ فَتَى أو وَزْنِ دُنْيَا أو على وَزْنِ مَتَى
فأبدِلِ الحَرْفَ الأخيرَ واوًا وعاصِ مَنْ مَارَى ودَعِ مَنْ نَاوَى
تقولُ هذا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ وكلُّ لهُوَ دُنْيَوِيٌّ مُوَبِّقُ
وانسُبْ أَخَا الحِرْفَةِ كالبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إلى فَعَالِ

باب التوابع

والعطفُ والتوكيدُ أيضًا والبَدَلُ توابعٌ يُعْرَبْنَ إعرابَ الأولِ
وهكذا الوصفُ إذا ضاهى الصِّفَةُ موصوفُها مُنْكَرًا أو معرفُها
تقولُ خَلَّ المَرْحَ والمُجُونَا وأقبلَ الحُجَّاجُ أَجْمَعُونََا
وامرؤُ بزيْدٍ رَجُلٍ ظريفٍ واعطفِ على سائلكَ الضَّعيفِ
والعطفُ قد يدخلُ في الأفعالِ كقولهم ثَبَّ واسمُ للمَعَالِي

باب حروف العطف

وأحرفُ العطفِ جميعًا عَشْرَةٌ محصورةٌ مأثورةٌ مُسَطَّرَةٌ

الوَأُو وَالْفَاءُ وَثُمَّ لِلْمَهْلِ وَلَا وَحْتَى ثُمَّ أُو وَأَمْ وَبَلْ
وَبَعْدَهَا لِكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرَ وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذَكَرَ

باب ما لا ينصرف

هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف
وليس للتثوين فيه مدخل
مثالُه أَفْعَلٌ فِي الصِّفَاتِ
أَوْ جَاءَ فِي الْوِزْنِ مِثَالُ سَكْرَى
أَوْ وَزْنِ فَعْلَانِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ
أَوْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ
أَوْ وَزْنِ مَثْنَى وَثَلَاثَ فِي الْعَدَدِ
وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلْفٌ
وهكذا إِنْ زَادَ فِي الْمِثَالِ
فهذه الأوزانُ ليست تنصرف
وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلَا أَلْفٍ
تَقُولُ هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادِ
وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفًا كَدَعْدٍ
وَأَجِرِ مَا جَاءَ بِوِزْنِ الْفِعْلِ
فَقُولُهُمْ أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبُ
وَإِنْ عَدَلَتْ فَاعِلًا إِلَى فَعَلٍ
وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مَيْكَائِيلَا

فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لَا يَخْتَلِفُ
لِشَبْهِهِ الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَقَلُّ
كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشِّيَاتِ
أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ مِثَالِ ذَكَرَى
فَعَلَى كَسْكَرَانِ فَخُذْ مَا أَنْفُسُهُ
كَمِثَلِ حَسَنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ
إِذَا مَا رَأَى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحَدُ
وَهُوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
نَحْوُ دَنَانِيرَ بِلَا إِشْكَالٍ
فِي مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هَذَا الْمُعْتَرِفُ
فَهُوَ إِذَا عُرِفَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ
وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أُمَّ سَعَادُ
فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرَفِ سَعْدٍ
مُجَرَّاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ
كَقَوْلِهِمْ تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ
لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفًا مِثْلُ زُحْلٍ
كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلَا

وهكذا الاسمان حين رُكِّبَا
ومنه ما جاء على فعلانا
تقول مروان أتى كرمانا
فهذه إن عُرِفَتْ لم تنصرف
وإن عَراها ألف ولا مُ
وهكذا تُصرف في الإضافة
وليس مصروفًا من البقاع
مثل حنين ومئى وبذر
وجائر في صنعة الشعر الصلَف

تركيب مزج نحو معدٍ كَرِبَا
على اختلاف فائِه أحيانَا
ورحمَةُ الله على عثمانَا
وما أتى مُنكَرًا منها صُرف
فما على صارِفها مَلام
نحو سَخى بأطيب الضيافة
إلا بقاع جئن في السَّماع
وواسطٍ ودأبِقٍ وحجرٍ
أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف

باب العدد

وإن نطقَت بالعقود في العدد
فأثبت الهاء مع المُذكرِ
تقول لي خمسة أثوابٍ جُددُ
وإن ذكرت العدد المُركَّبَا
فألحق الهاء مع المؤنَّثِ
مثالُه عندي ثلاث عَشْرَه
وعكسُها يَعملُ في التذكيرِ
وقد تنأهى القول في الأسماءِ

فانظرُ إلى المَعْدود لُقِيَتْ الرَّشْدُ
واحذف مع المؤنَّثِ المُشْتَهَرِ
وازمم لها تسعًا من التَّوقِ وقُدْ
فهو الذي استوجب أن لا يُعربَا
بآخر الثَّاني ولا تكثرِ
جُمَانَةً منظومةً ودُرَّةً
بغير إشكالٍ ولا تأخيرِ
على اختصارٍ وعلى استيفاءِ

باب نواصب المضارع وجوازمه

وَحَقَّ أن نشرَحَ شرحًا يُفهِمُ
ما يَنصِبُ الفعل وما قد يَجْزِمُ

فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ
وَالنَّصِبُ فِي الْمُعْتَلِّ كَالسَّلِيمِ
وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ
وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ
وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى
وَالْوَاوُ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى الْجَمْعِ
وَتَنْصِبُ الْفِعْلَ بِأَوْ وَحَتَّى
تَقُولُ أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا
وَجِئْتُ كِي تُؤَلِّينِي الْكَرَامَةَ
وَاقْتَبَسِ الْعِلْمَ لَكَيْمَا تُكْرِمَا
وَلَا تُمَارِ جَاهِلًا فَتُغَبَّيَا
وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدْهُ
وَزُرْ فَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ الْقِرَى
وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكَ
وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرْضِ يَا هَذَا أَلَا
فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ
وَإِنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلْفُ
تَقُولُ لَنْ يَرْضَى أَبُو السَّعُودِ

وَكِي وَكَيْلًا ثُمَّ حَتَّى وَإِذَنْ
فَانْصِبْهُ تَشْفِي عِلَّةَ السَّقِيمِ
كَمَثَلٍ مَا تَكْسِرُ لَامُ الْجَرِّ
وَالْأَمْرِ وَالْعَرْضِ مَعًا وَالتَّفْيِ
وَأَيْنَ مَغْدَاكَ وَأَنْتَى وَمَتَى
فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ
وَكُلُّ ذَا أَدْعَ كُتِبَ شَتَّى
وَلَنْ أَزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرَكَبَا
وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْيَمَامَةَ
وَعَاصِ أَسْبَابَ الْهَوَى لِتَسْلَمَا
وَمَا عَلَيْكَ عَبْتُهُ فَتُغَبَّيَا
وَلَيْتَ لِي كَنْزَ الْغِنَى فَأَرْفِدْهُ
وَلَا تُحَاضِرْ وَتُسَيِّءُ الْمَحْضَرَ
فَقُلْ لَهُ إِنِّي إِذَا أَحْتَرَمَكَ
تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبُ مَأْكَلًا
مَثَلُهَا فَاحْذُ عَلَى تِمَثَالِي
فَهَيَّ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفْ
حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوَعُودِ

فصل في الأمثلة الخمسة

وخمسة تحذف منهن الطرف
في نصبها فألقه ولا تخف

وَهِيَ لَقِيَتْ الْخَيْرَ تَفْعَلَانِ وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَ
وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَ فَهَذِهِ تُحَذِّفُ مِنْهَا التُّونُ
فِي نَصَبِهَا لِيُظْهَرَ السَّكُونُ تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ لَنْ تَنْطَلِقَا
وَفَرَقَا السَّمَاءَ لَنْ يَفْتَرِقَا وَجَاهِدُوا يَا قَوْمَ حَتَّى تَغْنَمُوا
وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا وَلَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تُسْعِدِي
يَا هِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يَشْفِي الصَّدِي

فصل الجوازم

وَيُجْزَمُ الْفِعْلُ بِلَمْ فِي التَّنْفِي وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا لَمَّا
وَاللَّامُ فِي الْأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ تَقُولُ لَمْ تَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَذَّلَ
وَمَنْ يَزِدُ فِيهَا يَقُلُّ أَلَمَّا وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدُ مَعَ مَنْ وَرَدَ
وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلَ وَإِنْ تَلَاهَا أَلِفٌ وَلَا مُ
وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُؤَاصِلْ مَنْ يَوَدُّ تَقُولُ لَا تَسْتَهْرِ الْمُسْكِينَا
فَلَيْسَ غَيْرُ الْكُسْرِ وَالسَّلَامُ وَإِنْ تَرِ الْمُعْتَلَّ فِيهَا رَدَفَا
وَمِثْلُهُ لَمْ يَكُنِ الْذَيْنَا تَقُولُ لَا تَأْسَ وَلَا تُؤْذِ وَلَا
أَوْ آخِرِ الْفِعْلِ فَسِمُهُ الْحَذْفَا وَأَنْتِ يَا زَيْدُ فَلَا تَزِدْ عَنَّا

فصل في الأمثلة الخمسة

وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيْجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

فصل في الشرط والجزاء

هذا وإن في الشرط والجزاء
وتلوها أي ومن ومهما
وأي من منهن وأنى ومتى
وزاد قوم ما فقالوا إيا
تقول إن تخرج تُصادف رُشدا
ومن يزر أزره بالتفاق
فهذه جواز الأفعال
فاحفظ وقيت السهو ما أملت

تجزم فعلين بلا امتراء
وحيثما أيضا وما وإدما
فاحفظ جميع الأدوات يا فتى
وأيما كما تلوأ أيأما
وأيما تذهب تلاق سعدا
وهكذا تصنع في البواقى
جلوتها منظومة اللآلى
وقس على المذكور ما أليت

باب البناء

ثم تعلم أن في بعض الكلم
فسكنوا من إذ بنوها وأجل
وضم في الغاية من قبل ومن
وحيث ثم منذ ثم نحن
والفتح في أين وأيان وفي
وقد بنوا ما ركبوا من العذد
وأمس مبني على الكسر فإن
وجير أي حقا وهؤلاء
وقيل في الحرب نزال مثل ما

ما هو مبني على وضع رسم
ومذ ولكن ونعم وكم وهل
بعد وأما بعد فافهم واستبين
وقط فاحفظها عداك اللحن
كيف وشتان ورُب فاعرف
بفتح كل منهما حين يُعد
صغر صار مُعربا عند الفطن
كأمس في الكسر وفي البناء
قالوا حذام وقطام في الدمي

وقد يُنيّ يفعلُنَ في الأفعالِ
 تقولُ منه النُّوقُ يَسْرَحُنَ وَلَمْ
 فهذه أمثلةٌ ممّا يُنيّ
 وكلُّ مَبْنِيٍّ يكونُ آخِرَهُ
 وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةً الإِعْرَابِ
 فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ
 وَإِنْ تَجِدَ عَيْبًا فَسُدِّ الْخَلَالَ
 والحمدُ لله على ما أُولَى
 ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ
 ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِتْرَتِهِ
 وَآلِهِ الْأَفَاضِلِ الْأَخْيَارِ
 فَمَالَهُ مُغَيَّرُ بَحَالِ
 يَسْرَحُنَ إِلَّا لِلْحَقِّ بِالنَّعَمِ
 جَائِلَةً دَائِرَةً فِي الْأَلْسُنِ
 عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهُ
 مُودَعَةً بِدَائِعِ الإِعْرَابِ
 وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ
 فَجَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا
 فَنِعَمَ مَا أُولَى وَنِعَمَ الْمَوْلَى
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
 وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُتَيْتِهِ
 مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ

الإمام بحرق الحضرمي

اسمه ونسبه:

هو الشيخ العلامة المحدث ، الإمام البار ، اللغوى النحوى الأديب، القاضى: جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك بن عبد الله بن علي، الحميري، الحضرمي، الشافعي، أبو عبد الله، الشهير بـ (بحرق الحضرمي).
فقيه، وأديب، وعالم، وصفه الزبيدي بعلامة اليمن.

مولده:

وُلِدَ رحمه الله تعالى فى ليلة النصف من شعبان، سنة تسع وستين وثمان مائة في مدينة سيئون وادي حضرموت.

نشأته وطلبه العلم:

نشأ - رحمه الله تعالى - على أحسن الأوصاف والنعوت بحضرموت، المشهود لها بوفرة العلماء ورسوخهم فى كثير من فنون العلم ، فحفظ القرآن العظيم والجزرية ومعظم الحاوى الصغير والشاطبية ومنظومة البرماوى الأصولية وألفية ابن مالك النحوية. وأخذ عن الفقيه الجليل محمد بن أحمد باجر فيل الفقه.

رحل إلى "الشحر" ، فأخذ عن العلامة الشهير عبد الله بن عبد الرحمن بافضل وقرأ عليه فى الفقه وأصوله.

ثم إلى بندر "عدن" ، فأخذ عن عبد الله بن أحمد بامخرمة الذى لازمه ملازمة تامة حتى تخرج به، وقرأ عليه الفقه وأصوله والعربية ، حتى كان جل انتفاعه به، وقرأ عليه ألفية ابن مالك وجميع سيرة ابن هشام وجملة صالحة من الحاوى الصغير فى الفقه، وسمع عليه جملة من علوم شتى. وأخذ عن الشيخ محمد بن أحمد بافضل، فقرأ عليه أيضا الفقه وأصوله.

ثم ارتحل الى "زبيد" وأخذ عن علمائها. فأخذ علم الحديث عن المحدث الشيخ زين الدين محمد بن عبد اللطيف الشرجى، وعلم الأصول عن الفقيه جمال الدين محمد بن أبى بكر الصائغ، وأخذ عنه التفسير والحديث والنحو، وقرأ عليه "شرح البهجة الوردية" لأبى زرعة. وأخذ أيضا عن السيد الشريف الحسين بن عبد الرحمن الأهدل. وصحب الشيخ أبى بكر العيدروس، وأخذ عنه، وانتفع به، و عادت عليه بركته.

ثم رحل الى "الحرمين" سنة أربع و تسعين وثمان مائة، و أدى المنسكين العظميين، واجتمع بالحافظ السخاوى ، وسمع منه ، وأخذ عنه علم الحديث والمصطلح.

مكانته العلمية:

كان - رحمه الله تعالى - ثقة ، صالح حافظ للأحاديث والآثار رجاءً إلى الحق، محباً لأهل العلم، محسناً إلى طلبته، غاية في الكرم، مؤثراً .
تولى القضاء بالـ "شحر" فكان قاضياً عادلاً تحمداً أحكامه. ثم عزل نفسه ، وقصد عدن فحصل له قبول وجاه عن أميرها مرجان العامرى.

ولما توفى الأمير مرجان سنة سبع وعشرين وتسع مائة قصد الهند ، فوفد على سلطانها مظفر شاه أحمد بن محمود بايقرا (الكجراتى) ، فقربه السلطان وأكرمه وعظمه، وقام به وقبله، ووسع عليه والتفت إليه ، وأدناه منه وأخذ عنه، فاشتهر بجاهه . وصنف للسلطان كتاب: "تبصرة الحضرة الشاهية الأحمدية بسيرة الحضرة النبوية الأحمدية" .

قال السخاوي فى "الضوء اللامع" : وصاهر صاحبنا - أى بحرق - حمزة الناشرى على ابنته وأولدها، وتولع بالنظم أيضاً ومدح السلطان - عامر بن عبد الوهاب - حين شرع فى بناء مدارس "زيد" والنظر فيها، فكان من أولها فيما انشدنيه حين لقيته بمكة وأخذ عنى ، وكان قدومه لها ليلة الصعود، فحج حجة الإسلام وأقام قليلاً، ثم رجع ، كان الله له ... " اهـ كلام السخاوي

قال عنه العيدروس فى "النور السافر": " ما رأيت أحداً من علماء حضرموت أحسن ولا أوجز عبارة منه، وله نظم حسن، وهو أحد من جمع بين ديباجتى النظم والنثر، فنشره منشور الرياض جاد بها السحائب، ونظمه منظوم العقود زانتها النحور والتراتب"،

ثم أورد العيدروس نظماً للإمام بحرق ثم قال:
" ولقد أجاد فيها كل الإجادة والله دره ولا يبعد أن براعته فى الشعر لمعنى إرثى من إمامه الشافعى رضى الله عنه " اهـ كلام العيدروس.

و له مقاطيع شعرية حسنة، منها:

أنا فى سلوة على كل حال إن أبانى الحبيب أو إن أتانى
 أغنم الوصول إن دنا فى أمان وإذا ما نأى أعش بالأمانى
 وله قصيدة عظيمة سماها : "العروة الوثيقة فى الجمع بين الشريعة و الحقيقة"،
 أجاد فيها إلى الغاية ، و شرحها شرحاً سماه : " الحديقة الأنيقة".
 لقد كان رحمه الله تعالى العالم الذى يمشى تحت علم فتياه العلماء الأعلام وحملة
 الأقالام، وتخضع لفصاحته وبلاغته صيارفة النثر والنظام، شيخ اللغة والنحو والإعراب،
 وعمدة الفقهاء فى نصوص الشافعي والأصحاب.
مصنفاته:

صنف رحمه الله تعالى مصنفات عديدة فى الأصول والفروع والحديث والسيرة
 والعقيدة والنحو وفى أهل الأحوال، وقد تلقاها الناس بالقبول، نذكر منها:
 ١- حقائق الأنوار ومطالع الأسرار فى سيرة النبى المختار (صلى الله عليه وسلم).
 (مطبوع)

- ٢- أرجوزه فى علم الحساب.
- ٣- أرجوزه فى علم الطب وشرحها شرحاً مفيداً.
- ٤- الأسرار النبوية فى إختصار الأذكار النووية. (مطبوع)
- ٥- البهجة فى تقويم اللهجة.
- ٦- تبصرة الحضرة الشاهية الأحمدية بسيرة الحضرة النبوية.
- ٧- ترتيب السلوك إلى ملك الملوك.
- ٨- تجريد المقاصد عن الأسانيد والشواهد.
- ٩- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب فى شرح "ملحة الأعراب" للحريري. (وهو
 الكتاب الذى بين أيدينا).
- ١٠- تفسير آية الكرسي
- ١١- الحديقة الأنيقة فى شرح العروى الوثيقة. (مطبوع)
- ١٢- الحسام المسلول على منتقضي أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم.
 (مطبوع)

١٣- حلية البنات والبنين فيما يحتاج إليه من أمر الدين. (مطبوع)

١٤- الحواشى المفيدة على أبيات اليافعي فى العقيدة. و ذكر فى كتابه " ترتيب السلوك" أن له على أبيات الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي ثلاثة شروح: بسيط ووسيط ووجيز.

- ١٥- ذخيرة الإخوان (المختصر من كتاب الاستغناء بالقرآن). (مخطوط)
- ١٦- رسائل الشيخ بحرق الحضرمي.
- ١٧- رسالة فى علم الميقات.
- ١٨- رسالة فى الفلك.
- ١٩- رسالة فى إثبات رسالة هارون.
- ٢٠- شرح المقدمة الجزرية.
- ٢١- شرح على منظومة الشيخ أبى الجيش الأندلسي فى العروض.
- ٢٢- شرحان على لامية ابن مالك فى التصريف، مختصر وكبير.
- ٢٣- العروة الوثيقة فى الشريعة والطريقة.
- ٢٤- عقد الدرر فى الإيمان بالقضاء والقدر. (مخطوط)
- ٢٥- العقد الثمين فى إبطال القول بالتقييح والتحسين. (مخطوط)
- ٢٦- فتح الأقفال وضروب الأمثال شرح أبنية الأفعال لابن مالك فى النحو.
- ٢٧- فتح الرؤوف فى معانى الحروف، أرجوزة، وشرحها.
- ٢٨- مختصر الخلاصة لابن مالك.
- ٢٩- مختصر نهاية الناشرى فى علم القراءات.
- ٣٠- متعه الأسماع بأحكام السماع، (المختصر من كتاب الإمتاع).
- ٣١- مختصر الترغيب والترهيب، للمنذري. (مخطوط)
- ٣٢- مختصر شرح لامية العجم، للصفدي. (مخطوط)
- ٣٣- مختصر المقاصد الحسنة، للسخاوي.
- ٣٤- مواهب القدوس فى مناقب العيدروس.
- ٣٥- النبذة المختصرة فى معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة.
- ٣٦- النبذة المنتخبة من كتاب الأوائل، للعسكري.

وفاته:

قال العيدروس في "النور السافر": "حكى أنه مات بالسم وسبب ذلك أنه حظى عند السلطان إلى الغاية ، فحسده الوزراء على ذلك، فوقع منه ما أوجب له الشهادة، وناهيك بها من سعادة.

عاش رحمه الله تعالى إحدى وستين سنة وانتقل إلى جوار ربه في ليلة العشرين من شعبان سنة ثلاثين وتسعمائة (بكجرات) فشيعة خلق كثير ودُفِنَ في مدينة أحمد آباد، تغمده الله بالرحمة والرضوان وأسكنه فسيح الجنان.

انظر في ترجمته:

الجامع - محمد عبدالقادر بامطرف، صفحة ٤ / ٤٠٣ - ٤٠٤، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨١م، الأعلام، خير الدين الزركلي ٦ / ٣١٥، دار العلم للملايين.

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسختين خطيتين محفوظتين في دار الكتب المصرية بأرقام (١٣١٦، و١٨٢٢)، وهما:

النسخة الأولى: وهي الأقرب لزمن المؤلف، نسخت عام ١١٩٧هـ بخط نسخ حسن، وهي نسخة جيدة تقع في (٥٠) لوحة، وفي الصفحة (٢٤) سطرًا، ومقاس الورق (٢٠×٣١سم).

النسخة الثانية: وهي نسخت عام ١٣١٢هـ بخط علي بن الحاج علي، خطها نسخ معتاد، تقع في (٨٠) لوحة، وفي الصفحة (٢١) سطرًا، ومقاس الورق (١٦×٢٤,٥سم).

عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

- ١- نسخ المخطوط نسخًا علميًا دقيقًا.
- ٢- مطابقة النص ومراجعته.
- ٣- ضبط نص المنظومة كاملاً.
- ٤- ضبط الشواهد الشعرية ضبطاً كاملاً بالشكل، وتخريج بحورها.
- ٥- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.
- ٦- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.
- ٧- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.
- ٨- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.
- ٩- صنع مقدمة حول المنظومات النحوية، وترجمة وافية للحريري، وللإمام بحرق الحضرمي.
- ١٠- عمل فهرس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيراً فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيباً أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

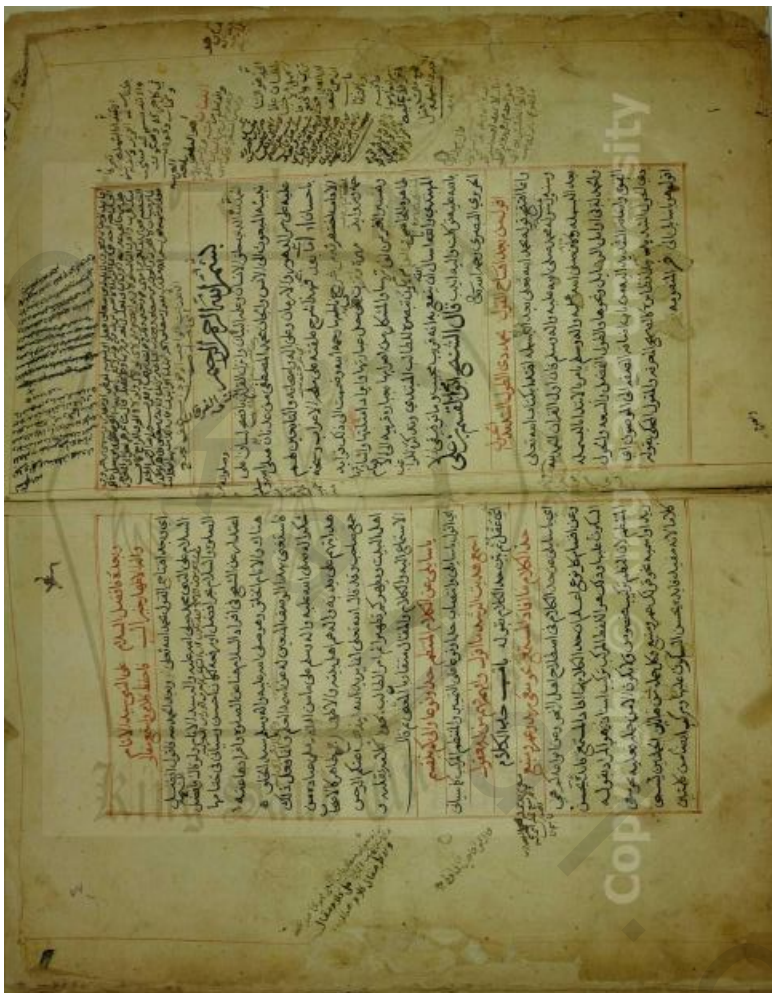
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

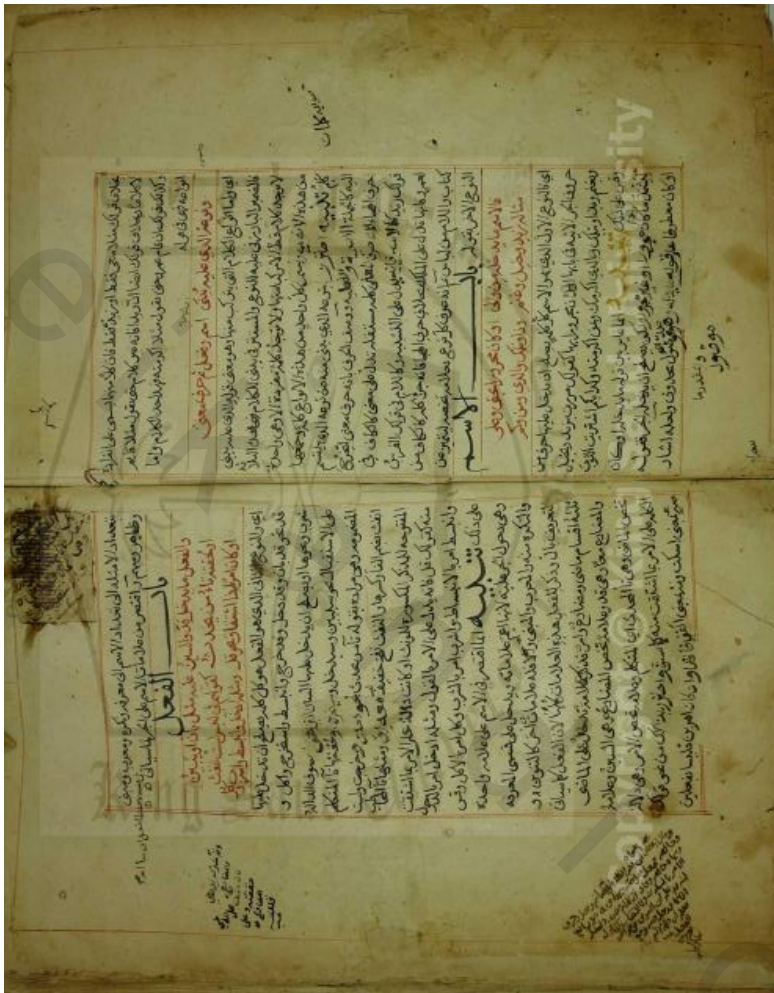
صور النسخ الخطية



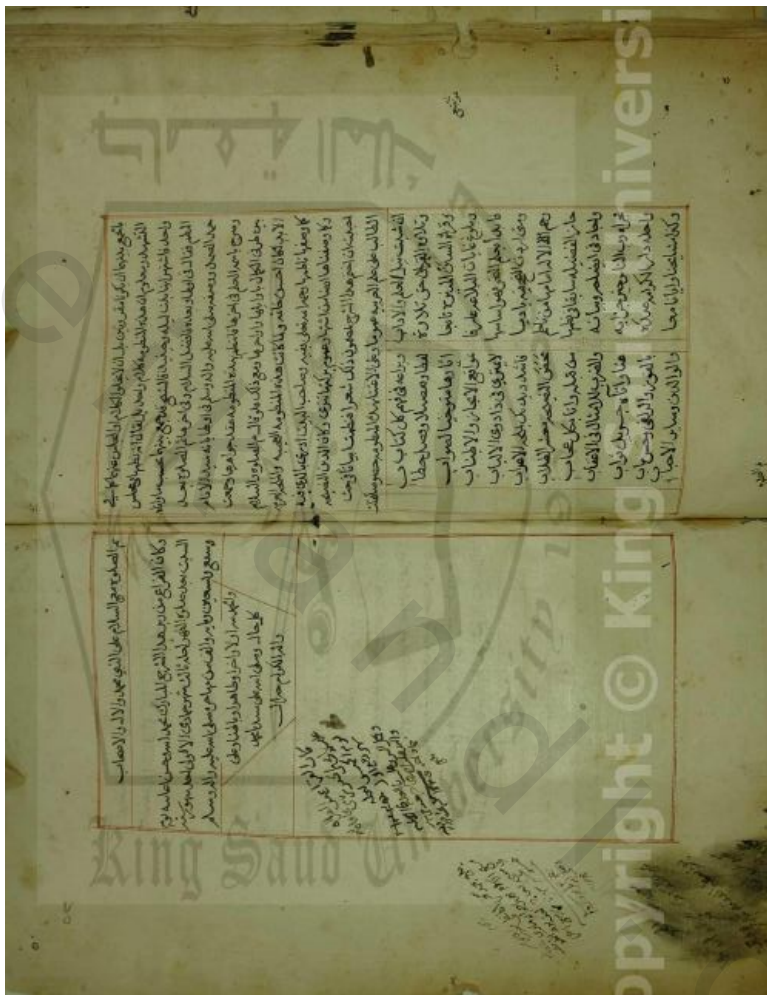
صور النسخ الخطية



صور النسخ الخطية



صور النسخ الخطية



صور النسخ الخطية



صور النسخ الخطية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، وأنزل القرآن بأفصح لسان، على نبيه المبعوث إلى الإنس والجان، محمد المصطفى من عدنان، صلى الله عليه وآله وسلم على ممزّ الدهور والأزمان، وآله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

أما بعد، فهذا شرح علّفته على ملحة الإعراب وسنخة الآداب، اختصرته من شرح ناظمها رحمه الله تعالى وضممت إلى ذلك فوائد جمّة وزوائد مهمة، واقتصرت فيه على حلّ عباراتها وإيراد أمثلتها وإشاراتها، وتفسير الغريب من لغاتها، والمشكل من إعرابها، بعبارة قريبة إلى الأفهام، ظاهرة للخاص والعام، ليكون تبصرةً للطالب المبتدي، وتذكرة للراغب المنتهي، والله أسأل أن ينفع به إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري:

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطُّوْلِ شَدِيدِ الْحَوْلِ

إنما أفتتح بحمد الله تعالى بعد البسملة اقتداء بكتاب الله العزيز، وسنة نبيه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لأن أوّل القرآن العظيم الحمد لله بعد البسملة، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالابتداء بعد البسملة بالحمدلة في أوائل الرسائل ونحوها، و"الطول" الفضل والسعة، و"الحول" القوة، وإضافة الشديد إليه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف أي ذي الحول الشديد وكذا نظائره كالصحيح المعرفة، والمَقُول المحكيّ بقوله "أقول" هو يا سائلي إلى آخر المنظومة:

وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ
وَأَلَيْهِ الْأَطْهَارُ خَيْرِ آلٍ فَافْهَمْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي

أي بعد افتتاح القول بحمد الله تعالى فأقول "أفضل السلام على النبي" محمد "سيد الأنام" صلى الله عليه وسلم، ولو قال الشيخ وأفضل الصلاة والسلام برفع أفضل أو جره لكان أحسن وسيأتي في ختمها الاعتذار عن الشيخ في أفراد اسلام هنا عن الصلاة وإفرادها عنه هناك، و"الأنام" الخلق وهو صلى الله عليه وآله وسلم سيد الخلق فاستغنى بهذا الوصف المتعين له عن اسمه العلم، وإنما فعل ذلك شكرًا له صلى الله عليه وسلم على ما من الله به على عباده من هدايتهم على يديه، "وآله" هم أهل بيته، و"الأطهار" جمع طاهر كالأصحاب جمع صاحب وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]. ثم أمر الطالب بحفظ كلامه بقلبه والاستماع إليه، والكلام والمقال متقاربا المعنى فقال:

يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظَمِ حَدًّا^(١) وَنَوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ
أي أقول يا سائلي، وانتصاب "حدًا ونوعًا" على التمييز، و"المنتظم" المركب كما سيأتي:

اسْمَعْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَافْهَمْتُ فَهَمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ
أي عقل، ثم بيّن حد الكلام بقوله:

(١) الحدُّ هو: الجامع المانع؛ لأنه مُركَّب من جنس وفصل؛ فهو بالجنس يُعْمُ ويجمع، وبالفصل يَخْصُ وَيَمْنَع. وهو في اللّغة: المنع.

بَابُ الْكَلَامِ^(١)

حَدُّ الْكَلَامِ مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعَ نَحْوُ: سَعَى زَيْدٌ وَعَمَرُو مُتَّبِع

أي يا سائلي عن حد الكلام في اصطلاح أهل النحو وعن أنواعه كم هي، وعن أقسام كل نوع، اعلم أن حد الكلام: ما أفاد المستمع فائدة يحسنُ السكوت عليها وذلك هو اللفظ المركب المفيد^(٢)، وهو المراد بقوله: "المنتظم" كما سيأتي لأن النظم تركيب مخصوص ولا يكون إلا من جملة فعلية نحو: سعى زيد، أو اسمية نحو: عمرو متبع، فكل جملة من هاتين الجملتين تسمى كلامًا لأنه مفيد فائدة يحسن السكوت عليها،

(١) الكلمة هي: اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع عند التحويتين.

وعند اللغويين هي: كلامٌ مستقل بنفسه؛ ومن ذلك قولهم إذا أنشدوا بيتًا من قصيدة فيقولون: «من كلمة له»؛ فتصدق الكلمة على القصيدة، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ؛ كَلِمَةٌ لَبِيدٍ» [الطويل]

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وقيل: هي اللفظة الدالة بالوضع على معنى مفرد.

وقيل: الجزء المفرد.

وقيل: اللفظة الموضوعية بإزاء معنى، فهي أحد أنواع اسم جنس وهو الكلم، لقبوله: أن يصير نوعًا بدخول حرف الهاء عليه.

والكلم: يطلق على المفيد وغيره.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف؛ إلا في باب البداء.

(٢) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": لا يحصل التركيب الذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة إلا من اسمين أُشيدَ أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد (ذاهب) إلى (زيد) في قولنا: (زيد ذاهب)؛ أو من اسم وفعل مُسند إلى الاسم، كإسناد (فاز) إلى (التائب) في قولنا: (فاز التائب).

ف(زيد ذاهب) وشبهه جملة اسمية لتصديرها باسم.

و (فاز التائب) وشبهه جملة فعلية لتصديرها بفعل.

انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٩/١، و شرح المفصل ٢٠/١، و شرح ألفية ابن معط ١٩٢/١، و أوضح المسالك ١١/١.

ومركب أيضاً من كلمتين بخلاف قولك مثلاً: "سعى" فقط، أو "زيد" فقط، فإن كلاً منهما على انفراده يسمى كلمة لا كلاماً، بخلاف قولك أيضاً: إن زيداً، فإنه غير كلام حتى تقول مثلاً: قائم، وكذلك قولك: إن قام عمرو، حتى تقول مثلاً: أكرمته، فهذا حد الكلام، وأما أنواعه فهي التي في قوله (١):

وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

أي وأما أنواع الكلام التي يتركب منها وهو معنى قوله: "الذي عليه يبنى" فالضمير البارز في عليه للنوع، والمستتر في "يبنى" للكلام، فهذه الثلاثة لا يوجد كلام قط إلا مركباً منها ولا توجد كلمة مفردة إلا وهي من هذه الأنواع، ويسمى كل واحد من هذه الأنواع كلمة وجمعها كلم.

تنبيه: احترز بنوعه الذي يبنى منه عن نوعه الذي ينقسم إليه كالجملة الاسمية والفعلية، ووصف الحرف بأنه حرف معنى ليخرج حرف الهجاء لأن حرف المعنى كلمة مستقلة تدل على معنى كالكاف في قولك: زيد كالأسد، فإنه يدل على التشبيه، وكاللام في قولك: الفرس لعمرو، فإنها تدل على الملك بخلاف حرف الهجاء فإنه جزء كلمة كالكاف من كتاب، واللام من لباس، ثم إنه عرّف كل نوع بعلامة تخصه وتميزه عن النوع الآخر بقوله:

(١) أنواع الكلم ثلاثة؛ وهي: الاسم، والفعل، والحرف.

لا يمكن أن تكون أربعة؛ لوصول النفوس إلى أغراضها من العبارة بها؛ فوجب الاستغناء عن القسم الرابع؛ وكذلك لا يمكن كونها كلمتين؛ لاحتياجهما إلى القسم الثالث. فالاسم بمنزلة الذات؛ لأنه لا يكون كلاماً إلا بوجوده؛ فلذلك تقدّم وضّاء، ومنه قول الشاعر:

[الخفيف]

جَعَلْتُني كَالْحَرْفِ جَاءَ لِمَعْنَى غَلَطَ مَنْ ضَلَّالِهَا وَشَقَّاقِهَا
وَأَنَا الْاسْمُ لَا يَتَمُّ شَيْءٌ بِسَوَى وَضْعِهِ وَلَا يَتَنَاهَى

وهو يُخبر به وعنه.

والفعل بمنزلة الحدث فهو مفتقر إلى الإسناد إلى الاسم؛ لأنه يخبر به لا عنه. والحرف واسطة بين الذات والحدث؛ والمراد به معنى في غيره لا في ذاته؛ فهو لا يخبر به ولا عنه؛ فلذلك تأخّر ولزم توسُّط الفعل. [انظر: الملحة شرح الملحة ٦٦/١]

باب معرفة الاسم^(١)

فَالِاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمٌ وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ
أي فالنوع الأول الذي هو الاسم هو كل كلمة يصلح أن يدخل عليه حرف من
حروف الجر الآتية في بابها، أو كان مجرورًا بها كقولك: مررتُ بخيل، وبزيد، وبغنم،
وبتلك، وبالذي أكرمك، وبمن أكرمتُه، وكذا قولك: بكم اشتريت الثوب، وقس على
ذلك.

تنبيه: إنما غاير بين قوله: "ما يدخله" "أو كان" ليشمل ما إذا كان مجرورًا أو غير
مجرور ولكن يصلح أن يدخله الجر فقوله: "أو كان" معطوف على قوله: "ما يدخله"
وهو صلة موصولٍ محذوف. ولعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد الاسم إلى معرفة
ونكرة ومعرب ومبني وظاهر ومضمر ومبهم واقتصر من علامات الاسم على الجر لما
سيأتي:

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": اقتصر الشيخ رحمه الله تعالى من علامات
الاسم على حروف الجر؛ لكونها أعم علاماته؛ لدخولها على المضمرات، كقولك: (أخذت منه)
(وأقبلت عليه)؛ وعلى أسماء الإشارة، كقولك: (عجبتُ من هذا الأمر) و(سرتُ إلى تلك المدينة)؛
وعلى الموصول، كقولك: (استعنتُ بالذي لم يخِبِ المستعينُ به)؛ وعلى أسماء الاستفهام، كقولك:
(إلى متى؟) و(من أين؟) و(إلى كم؟) و(على كيف؟).

ومن علائم الاسم: أن يكون مُنَوَّنًا، كقولك: (زيدٌ)؛ مجرورًا، كقولك: (قمتُ مِنَ الدَّارِ)؛ مُعَرَّفًا
بالألِفِ والألَامِ، كقولك: (الرَّجُلُ)؛ مُصَغَّرًا، كقولك في رَاجِلٍ: (رُويجِل)؛ مُخْبِرًا عنه، كقولك: (اليوم
مبارك)؛ مثنًى، كقولك: (الزَّيْدَانِ)؛ مجموعًا، كقولك: (الزَّيْدُونِ)؛ مضافًا، ك(غلام زيد)؛ منادًى، كقولك:
(يا رجلاً)؛ منعوًا، كقولك: (زيدُ الكريم).

فالاسم: ما أبان عن مُسَمًى؛ شخصًا كان أو غير شخصٍ.
وَخَدَهُ: كلمة دَلَّتْ على معنى في نفسها، غير مقترنة بزمانٍ مُحْصَلٍ.
فَمُحْصَلٌ: احترازٌ من الصُّبُوحِ والعُبُوقِ؛ لوقوع كلِّ واحدٍ منهما في وقتٍ لَكِنَّهُ غير مُحْصَلٍ.
واشتقاقه عند البصريين من السُّمُو؛ لَأَنَّهُ عَالٍ على مُسَمَّاهُ، ولأَنَّهُ سَمَا على الفعل والحرف لاستغنائيه
عنهما؛ وعند الكوفيَّين من السِّمَةِ.

والاعتمادُ على القول الأوَّل؛ لدلالة الجمع والتَّصْغِيرِ على أصول الأشياء، كقولهم في التَّصْغِيرِ:
(سَمِيَّ)، وفي الجمع: (أَسْمَاء).

بَابُ الْفِعْلِ^(١)

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسَّيْنُ عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَيِّنُ
أَوْ لِحَقَّتْهُ تَاءٌ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفُثُ
أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اسْتِثْقَاقٍ نَحْوُ قُلْ وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

أي والنوع الثاني الذي هو الفعل هو كل كلمة يصلح أن تدخل عليها قد نحو: قد بان، وقد دخل، وقد خرج، وانبسط، واستخرج، وأكل، وشرب ونحوها، أو يصلح أن تدخل عليها السين التي بمعنى سوف الدالة على الاستقبال نحو: سَيَيِّنُ وسيدخل وسيخرج، أو لحقته تاء المتكلم المضمومة وهو مراده بقوله: "تاء من يحدث" نحو: دخلتُ، وخرجتُ، ولستُ أَنْفُثُ، بضم الفاء وكسرها، وَالنَّفْثُ: نفخ خفيف معه ريق، ومثلها تاء المخاطب المفتوحة للمذكر والمكسورة للمؤنث، أو كانت دالة على الأمر بما استُثْقِيَ منه كقولك: قل، فإنه يدل على الأمر بالقول، ومثله ادخل أمر بالدخول، وانبسط أمر بالانبساط، واشرب أمر بالشرب، وكل أمر بالأكل، وقس على ذلك.

تنبيه: إنما اقتصر الناظم في الاسم على علامة واحدة وهي دخول الجر عليه لأنها أهم علاماته وتدخل على قسمي النكرة والمعرفة والمعرب والمبني وإلا فله علامات آخر كالتنوين والتعريف بآل، وذكر للفعل هذه العلامات كلها لأن الفعل كما سيأتي ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر، فذكر علامة تدخل على الماضي والمضارع معاً

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": من علائم الفعل: دخول الضمائر على آخره؛ كتاء المتكلم، وهي إذا كانت لمتكلم مبنية على الضم، ويستوي فيها المذكر والمؤنث؛ فإن كانت لمخاطبٍ فُتَحَّتْ مع المذكر وكُسِرَتْ مع المؤنث؛ فإن كان المؤنث غائباً كانت ساكنة، كقولك: (بُسْتُ الفاجرة)، وكذلك المشار إليه.

ومنها: دخول ضمير الاثنين وهو الألف، كقولك: (الرجلان قاما)، وكذلك ضمير الجمع، كقولك: (الناس قاموا).

ومنها: دخول حرف الجزم على أوله ونون التوكيد على آخره، كقولك: (لم يقم زيدٌ) و(لا تُخَدَعَنَّ بالباطل) وكقولك: (لم يَضْرِبَنَّ).

وهي: قد، وعلامة تختص بالمضارع وهي: السين، وعلامة تختص بالماضي وهي: تاء المحدث، أي المتكلم، وعلامة تختص بالأمر وهي دلالة الكلمة على الأمر بما اشتقت منه كما سبق، واحترز بذلك من نحو قولك: صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى اكفف، فإنهما وإن كانا أمرين فليسا بفعالين لعدم اشتقاقهما مما دلا عليه أي السكوت والكف.

باب معرفة الحرف^(١)

والحرف ما ليست له علامة فقس على قولي تكن علامة
مثاله حتى ولا وثما وهل وبِل ولو ولم ولما

أي وأما النوع الثالث الذي هو الحرف فتزك العلامة له علامة، وذلك أن كل كلمة أدخلت عليها علامة الاسم فلم تقبلها ثم علامة الفعل فلم تقبل شيئاً منها، دل ذلك على أنها حرف، مثاله أنه لا يصلح في حتى أن تقول: من حتى، وإلى حتى، كما تقول: خرجت من الدار إلى المسجد، وكذا لا يصلح قولك: قد حتى، وسوف حتى، كما تقول: قد خرج زيد وسيخرج عمرو، ولا تدل على أمر شيء فدل ذلك على أنها حرف وقس على ذلك.

فائدة: الألف في قوله: "وثما" للإطلاق وكذا نظائره كخف العقابا، وأجد الجوابا، وقوله: "تكن علامة" أي كثير العلم.

تنبيه: لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد معاني الحروف كما سيأتي، وانقسامه إلى عامل كحتى ولا ولما ولم، وغير عامل كثم وهل وبِل ولو.

تنبيه آخر: قد وفي الناظم رحمه الله تعالى بما وعد من بيان حد الكلام وأنواعه، وبقي ذكر أقسام كل نوع فأشار إلى أقسام الاسم بقوله:

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": علامة الحرف: سلْبُهُ ممَّا تقدَّم من علائم الأسماء والأفعال؛ فتجريدُه من العلامة علامة له. وحُدُّه: كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها. والعلامة هو: الكثير العلم؛ فالهاء إلحاقها بالمذكر للمبالغة. والحرف سُمِّيَ حَرْفًا لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجُمْل؛ فصار بمنزلة الأخير، وآخر كل شيء حَرْفُه؛ فهو مأخوذ من الطَّرَف؛ والطَّرَف هو المبتدأ به والمنتهى إليه. والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء: أنَّ حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها.

والحرف ينقسم إلى: مُعْمَل، ومُهْمَل.

فالمُعْمَل هو: المختص بتأثير؛ كحرف الجرّ، وحرف الجزم.

والمُهْمَل: كحرف الاستفهام، وحرف العطف.

بابُ المعرفةِ والنكرة^(١)

والاسم ضربانِ فضربٌ نكرةٌ والآخرُ المعرفةُ المُشْتَهَرَةُ
فكلُّ ما رُبَّ عليه تَدْخُلُ فإنه مُنْكَرٌ يَارْجُلُ
نحوُ غُلامٍ وكتابٍ وطَبَقٍ كقولهم رُبَّ غُلامٍ لي أبْقُ

أي الاسم ينقسم إلى قسمين: نكرة ومعرفة، فالنكرة كل اسم لم يوضع لمعين له،
ومن علاماته أن يصلح أن تدخل عليه رُب، كقولك: رُب غلامٍ لي أبْق، و: ربَّ كتابٍ
قرأته، ورب رجلٍ رأيته ونحو ذلك.

ومَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَةُ
مِثَالُهُ الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَذُو الْغَنَى

أي وما لم يصلح أن تدخل عليه رُب فهو معرفة لا يرتاب فيه ذو المعرفة
الصحيحة، كالدار فإنك لا تقول رُب الدارِ بنيتهَا، كما تقول: رُب دارِ بنيتهَا، وهكذا سائر
ما مَثَّلَ به الناظم. ومعنى: "لا يمتري فيه" لا يشك، والمِرية الشك، وكذا قوله: "بلا
امترا".

تنبيه: ما ذكره الناظم من تعريف النكرة والمعرفة هو على سبيل التقريب للمبتدي.
قال ابن مالك: إِنَّ حَدَّهُمَا عَسِرٌ والمختار أن تُعَدَّ المعارفُ ثم يقال وما عدا ذلك نكرة.

تنبيه: إنما مَثَّلَ الناظم بهذه الأمثلة إشارة إلى أن المعرفة ستة أقسام:

أحدها: المعروف بلام التعريف كالدار والرجل.

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": النكرة هو الأصل، والمعرفة فرع عليه.

والنكرة هو: الاسم الشائع في جنسه، وهو كل اسم يقبل دخول الألف واللام عليه، أو يقع موقع ما
يقبل الألف واللام.

والمعرفة هو: المقول على واحدٍ بعينه.

وأعمُّ النكرات: شيء.

وثانيها: أسماء الأعلام كزيد وعمرو.

وثالثها: أسماء الضمائر كأنا ونحن للمتكلم، وأنت وأنتِ وأنتم وأنتنَّ للمخاطب، وهو وهي وهما وهم وهنَّ للغائب.

ورابعها: أسماء الإشارة كذا وتلك وهذا وهذه وهذين وهاتين وهؤلاء.

وخامسها: الأسماء الموصولة كالذي والتي واللذين واللتين والذين واللاتي، وسميت موصولة لأنها لا يتم معناها إلا بصلة وعائد، ألا ترى أنك تقول: جاء الرجل، وجاء زيد، فيتم الكلام وإذا قلت: جاء الذي لا يتم الكلام حتى تقول أكرمك مثلاً.

وسادسها: الأسماء المضافة إلى أحد المعارف السابقة نحو: جاء صاحب الدار، ومثله: ذو الغنى، أي صاحب الغنى وصاحب زيد، وصاحبي، وصاحب هذا، وصاحب الذي أكرمك، وقس على هذا.

تنبيه آخر: سيأتي أن غيراً ومثلاً وسوى ملازمة للإضافة وهي نكرات لا تتعرفُ بالإضافة إلى المعرفة لأنك إذا قلت: مررتُ بمثلِكَ وغيرِكَ وسواكَ لم يتعين المثلُ والسوى والغير.

بابُ التعريف^(١)

وآلةُ التعريفِ أَلْ فَمَنْ يُرِدْ تعريفَ كَبِدٍ مُبْهِمٍ قَالَ الْكَبِدُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى تُدْرَجُ سَقَطَ

آلةُ الشَّيْءِ ما يُتَوَصَّلُ به إلى تحصيل ذلك الشَّيْءِ كالقلم فإنه آلة الكتابة، والسلاح آلة الحرب، وإذا أردت أن تتوصل إلى تعريف اسم نكرة وهو المراد بقوله: "مبهم" أي شائع في جنسه فأدخل عليه آلة التعريف المذكورة فتقول في رجل وفرس وكبد وهي مبهمات: الرجل والفرس والكبد، فيزول الإبهام، واختلف علماء العربية في أنَّ التعريف حصل باللام وحدها أم بها مع أَلِفِ الوصل، فذهب الخليل وسيبويه وأتباعهما إلى أنه حصل بهما معاً، وذهب الأخفش وأتباعه وعزاه بدر الدين بن مالك إلى سيبويه إلى أنه باللام فقط، وإنما زيدت عليها أَلِفُ الوصل لأنها ساكنة ولا يمكن الافتتاح بساكن ولهذا تسقط عند دَرْجِ الكلام أي وصله.

فائدة: الكبد بفتح الكاف وكسر الباء ويجوز تسكينها مع بقاء فتح الكاف وكسرها أيضاً، فالكبد المعرّف في النظم مكسور الباء على الأصل، وكبدٍ مسكن الباء فيجوز في كافة الوجهان، و"فقط" بالتخفيف بمعنى فَحَسَبُ، والضمير المستتر في "تدرج" للكلام وإن لم يتقدم له ذكرٌ للعلم به، ويجوز عَوْدُهُ لِأَلِفِ الْوَصْلِ كالضمير في "سقط"، وكان اللائق بوضع هذه المنظومة المختصرة أن لا يتعرض الناظم رحمه الله تعالى لاختلاف المذاهب لا سيما مثل الذي لا يضر الجهل به، ثم أشار إلى أقسام الفعل بقوله:

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": ذهب الخليل إلى أنَّ الألف واللام آلة التعريف، وقال: «إِنَّ (أَلْ) حَرْفٌ كَهْلٍ».

وقال غيره: «إِنَّ (الَّام) آلةُ التَّعْرِيفِ لَخُلُوِّ اللَّفْظِ مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ عِنْدَ إِدْرَاجِ الْكَلَامِ».

وقال: «التَّعْرِيفُ نَقِيضُ التَّنْكِيرِ، وَالتَّنْكِيرُ يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ؛ وَهُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ؛ فَلِزِمَ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ شَيْئًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يُحْمَلُ عَلَى نَقِيضِهِ كَمَا يُحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ».

بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ ^(١)

وإن أردت قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ لِيَنْجَلِيَ عَنْكَ صَدَا الْإِشْكَالِ
فَهِيَ ثَلَاثٌ مَا لَهْنٌ رَابِعٌ ماضٍ وفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعُ

أي وإن أردت أن تعرف أقسام الفعل فهي الثلاثة المذكورة في النظم، ولكل قسم منها علامة تميزه، "لينجلي" بها أي يظهر، والصداء: ما يعلّق بالسيف والمرءاة من الكدر، و"الإشكال": ضد الانجلاء، ثم بيّن ذلك بقوله:

فكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٌ فَإِنَّهُ ماضٍ بغيرِ لَبْسٍ

أي فالقسم الأول من أقسام الفعل الذي هو الماضي يُعرف بأن تُلْحَقَ به أَمْسٌ كقولك: سار زيد أمس وخرج عمرو أمس.

فائدة: اللبس بفتح اللام الإشكال يقال: لَبَسَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ يَلْبِسُهُ كَضَرْبِهِ يَضْرِبُهُ بمعنى خَلَطُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

تنبيه: قد سبق أن الماضي يُعرف بأن تلحقه تاء المحدث أي المتكلم نحو: خرجتُ، ودخلتُ، ولستُ أنفتُ، فلو اقتصر الناظم على تعريفه بها لكان أولى لأنها مطردة منعكسة، بمعنى أنها تصلح في كل ماضٍ ولا تصلح في غير الماضي، بخلاف أَمْسٍ فإنه علامة لا تطرد ولا تنعكس إذ لا يصح أن تقول في مثل: إن خرج زيد أكرمته، إن خرج زيد أمس أكرمته، مع أنه صيغة فعلٍ ماضٍ، وكذلك لا يدخل "أمس" على ليس

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": الْفِعْلُ: حَدَثٌ؛ وهو لا يقع إلّا في زمان، ويختلف باختلافه.

وَالزَّمانُ على ثلاثة أقسام: ماضٍ، وحالٍ، ومستقبل.

فكلّ فعل يقع في زمانٍ فهو مختصّ به؛ فالماضي يُعْتَبَرُ بِأَمْسٍ، والمضارع يُعْتَبَرُ بِالْآنِ، وهو بدخول اليُسَيْنِ أو سوف للمستقبل، وفعل الأمر يُسْتَدْعَى به من المأمور أن يُحْدِثَ الْفِعْلَ فلا يقع إلّا في المستقبل.

وعسى مع أنهما فعّالان ماضيان، فقد وُجِدَ الماضي ولم يصلح معه أمس، وكذا يصح أن تقول في مثل: لم يخرج زيد لم يخرج أمس، مع أنه صيغة مضارع، فقد صلح أمس مع غير الماضي، والعلة في عدم صلاحية أمس في نحو: إن خرج زيد أن إن الشرطية تقلب معنى الماضي مستقبلاً وإن كان لفظه ماضياً، والعلة في صلاحية لم يخرج زيد أمس أن لم النافية تقلب معنى المستقبل ماضياً وإن كان لفظه مضارعاً، وسيأتي في آخر المنظومة أن أمس مبني على الكسر.

بابُ الفعلِ الماضي^(١)

وَحُكْمُهُ فَتَحُ الْأَخِيرِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

أي وحكم الفعل الماضي أنه مفتوح الآخر أي مبني على الفتح سواء كان ثلاثيًا كسار و"بان عنه": أي انفصل، أو رباعيًا كدحرج وأكرم، أو خماسيًا كانطلق وانبسط، أو سداسيًا كاستخرج واستجاب.

تنبيه: ما ذكره الناظم من بناء آخر الماضي على الفتح ليس على إطلاقه، فإنه إذا اتصل به تاء الفاعل أو نونه بُني على السكون، كدخلت وخرجت وانطلقت ودخلنا وخرجنا ودخلن وخرجن، وإذا اتصلت به واو الجمع بُني على الضم كدخلوا وخرجوا وانطلقوا.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الماضي يُعْتَبَرُ وَقُوعُهُ فِي زَمَنِ مَاضٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعْدٍ؛ فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ شَرَطَ نَقْلَ مَعْنَاهُ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ وَصَلَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ) لِمَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْطُ مِنْ وَقُوعِ الْجَزَاءِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وهو مبني على الفتح، وكان مبنيًا على حركة لوقوعه موقع الفعل المضارع في مواضع:

أحدها: أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ)، كَمَا تَقُولُ: (يَقُومُ).

وَأَنْ يَقَعَ خَبْرًا لِحَرْفٍ عَامِلٍ، كَقَوْلِكَ: (لَيْتَ عَمْرًا ذَهَبَ) كَمَا تَقُولُ: (يَذْهَبُ).

وَأَنْ يَقَعَ بِهِ الشَّرْطُ كَمَا يَقَعَ بِالْمُضَارِعِ، كَقَوْلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَمْتُ) كَمَا تَقُولُ: (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ).

وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ طَلَبًا لِلخَفَةِ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعْتَلَّ اللَّامِ؛ وَذَلِكَ

إِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا ك(ضَرَبَ)، أَوْ رُبَاعِيًّا ك(أَقْبَلَ)، أَوْ خُمَاسِيًّا ك(انْعَطَفَ)، أَوْ سُدَاسِيًّا ك(اسْتَحْرَجَ).

بَابُ الْأَمْرِ^(١)

وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ مِثْلُهُ أَحْذَرُ صَفْقَةَ الْمَغْبُوتِ

أي والقسم الثاني من أقسام الفعل وهو الأمر، واستغنى الناظم عن تعريفه بعلامة بما سبق من قوله: "أو كان أمراً إذا اشتقاق" نحو قل، وأحسن علاماته أن يقبل ياء المؤنث كقولك: اركعي واسجدي واعبدي وهو مبني على السكون، كقولك: ادخل، وأكرم زيداً وانطلق، واستخرج، و"احذر صفقة المغبون"، أي بيعته لأنهم يصفقون بيد البائع على يد المشتري.

تنبيه: ما ذكره من بناء الأمر على السكون مقيد بما إذا لم يَلِه ساكن كلام التعريف فإنه يكسر، وبما إذا لم يكن آخره حرف علة فإنه يبنى على حذف آخره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وإن تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَا مِ فَكَسِرَ وَقُلْ لِيَقُمْ الْغَلَامُ

أي وإذا تلا فعل الأمر آله التعريف السابقة وجب كسر آخره، فنقول: قم الليل وصم النهار، لأن ألف الوصل تسقط في الدرج، فالتقى حيثئذ ساكنان لام التعريف الساكنة مع سكون آخر فعل الأمر فلا يمكن النطق إلا بتحريكه.

تنبيه: في تمثيله بقوله: "ليقم الغلام" تسامح لأنه مضارع مجزوم بلام الأمر لا فعل أمر، ثم ما يذكره من كسر آخر فعل الأمر إذا تلاه ألف ولام لا تختص بفعل الأمر ولا بلام التعريف بل هي قاعدة عند التقاء الساكنين مطلقاً نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة: ١]، و﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] و: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ﴾

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": أفعال الأمر مَبْنِيَّاتُ الأواخر على السُّكُونِ ما لم يَلِها حرف ساكنٌ، فإن وليها كُسِرَتْ، كقولك: (اتَّقِ الله).

ويجرى على هذا الحكم كُلُّ كَلِمَةٍ ساكنةٍ الآخر؛ لامتناع الجمع بين ساكنين؛ فمِنَ ذَلِكَ الْفِعْلُ المضارع المجزوم، كقولك: (لِيَقُمْ الْغَلَامُ)؛ أو كانت اسماً، كقولك: (كَمْ الْمَالُ؟)؛ أو كانت حرف معنًى، كقولك: (رَمِيتُ عَنِ الْقَوْسِ).

وَفَتَحَ (مِنْ) شَادَ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾، وقد تُكْسِرُ.

وَالْمَيْسِرِ ﴿البقرة: ٢١٩﴾ وسيأتي في قوله في باب الفاعل: "وتكسر التاء بلا محاله" وكذا قوله في الجزم: "فليس غير الكسر والسلام"، وربما فتحوا آخر الأول نحو: وَمَنْ الناس، أو ضمّوه نحو: ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٣] وأشار إلى القيد الثاني بقوله:

وإِنْ أَمَرْتَ مَنْ سَعَى وَمَنْ غَدَا فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدًا
تَقُولُ يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحْذِ وَاسِعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقِيَتْ الرَّشْدُ
وهكذا قَوْلَكَ فِي أَرَمٍ مِنْ رَمَى فَاحْذُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا اسْتَبْهَ

أي إذا أمرت من فعل آخر مضارعه ألف كيسعى ويخشى، أو واو كيغدو ويدعو، أو ياء كيرمي ويقضي، فأسقط الحرف الأخير منه وهو حرف العلة مع بقاء الفتحة التي قبل الألف، والضمّة التي قبل الواو، والكسرة التي قبل الياء، فتقول: يا زيد اغد وادع واسع واخش وارم واقض، وقس على ذلك.

فائدة: قوله: "من سعى" أي من لفظ فعل مثل: سعى، فحرف الجر داخل على اسم مقدر، وكذا "من غدا" و"من رمى" وإنما مثلنا بمضارع هذه الأفعال لأن الأمر مأخوذ منه. و"الرشد" الهدى ويجوز ضم الراء مع سكون الشيم كما سبق في قوله: "اسمع هديت الرشد"، وقوله: "فاخذ" بمعنى قس وأصله تقدير الطبقات الحذاء على مقدار واحد، و"استبهم" بفتح التاء والهاء مبني للفاعل أي أشكل.

وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ الْعِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجِدِ الْجَوَابَا
وإن يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُلْ لَهَا خَافِي رِجَالِ الْعَبَثِ

أي وإذا أمرت من فعل قبل آخر مضارعه حرفٌ على كيخاف ويقول ويبيع، أسقطت حرف العلة أيضًا فتقول: خف وقل وبع وأجد الجواب، وهذا إذا أمرت الواحد المذكور لأنه يلتقي حينئذ ساكنان، وهما آخر فعل الأمر مع سكون حرف العلة قبله فيحذف حرف العلة، فلو أمرت المؤنثة لم تحذف حرف العلة لأن آخر فعل الأمر معها متحرك بالكسرة التي قبل ياء المؤنثة، فتقول: خافي وقولي وبيعي وأجيدي الجواب.

فائدة: "العبث" اللعب يقال: عَبَثَ يَعْبَثُ كُلْعَبٍ يَلْعَبُ.

تنبيه: إذا اتصل بفعل الأمر نون النسوة حذف له أيضًا حرفُ العلة التي قبل الآخر لالتقاء الساكنين، أعني آخر الفعل مع حرف العلة فتقول: خَفَن، وقلن، وبعن، وأجدن الجواب، وإذا اتصل به ألف التثنية أو واو الجمع لم يحذف منه حرف العلة الذي قبل آخره لتحرك آخر الفعل فيهما، فتقول: خافا، وقولا، وبيعا، وأجيدا الجواب، وكذا خافوا، وقولوا، وبيعوا، وأجيدوا، ومحل هذا على التصريف، إذ ليس مثلُ هذا من علم الإعراب.

بابُ فعل المضارع^(١)

وإن وجدت همزة أو تاء أو نون جمع مخبر أو ياء
قد ألحقت أول كل فعل فإنه المضارع المستعلي
وليس في الأفعال فعل يعرب سواه والتثنية فيه يضرب

أي والقسم الثالث من أقسام الفعل الذي هو المضارع هو كل فعل زيد في أوله على حروف ماضيه أحد الحروف الأربعة المذكورة، وهي الهمزة التي للمتكلم الواحد، كقولك: أنا أذهب وأنطلق، والنون التي للجمع المخبر أي المتكلم، وهي نحو: ندخل ونضرب ونستخرج، والتاء المثناة من فوق وهي للمخاطب مطلقاً أي مفرداً أو مثني أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً، نحو: أنت تذهب، وأنت تذهبن، وأنتما تذهبان، وأنتم تذهبون، وأنتن تذهبن، وللغائب أيضاً أو الغائبتين نحو: هي تذهب، والهندان تذهبان. وأما الياء المثناة من تحت فتكون للغائب المذكر مفرداً أو مثني أو جمعاً نحو: هو يذهب، وهما يذهبان، وهم يذهبون، وللغائبات أيضاً نحو: هن يذهبن وأشار بقوله:

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": حروف المضارعة هي: الهمزة، والتون، والتاء، والياء.

فإذا اتصل أخذها بأول فعل ماضٍ سمي مضارعاً وعادَ معها. مُعْرَباً.

فالهمزة تختص بالمتكلم، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، (أنا أفعل).

والتون إذا كان معه غيره، (نحن نفعل)، أو يكون معظماً نفسه.

والتاء للمذكر الحاضر، (أنت تفعل).

والياء للمذكر الغائب، (هو يفعل).

ونون العظمة تختص باسم الله تعالى.

وأما قول الملوك: (نحن نفعل)؛ قيل: لَمَّا كانت تصاريف أفضية الله تعالى تجري على أيدي خلقه نُزِلَتْ أفعالهم منزلة فعله مجازاً؛ وعلى هذا الحكم يجوز أن ينطق بالتون من لا يباشر الأمر بنفسه.

وأما قول العالم: (نحن نبين)؛ فهو مخبر عن نفسه وأهل مقالته.

وليس في الأفعال فعلٌ يُعْرَبُ سِوَاهُ والتَّمْثِيلُ فِيهِ يَضْرِبُ

لأنه يدخله الرفع والنصب والجزم، فهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه كما سيأتي إن شاء الله في باب نواصب الفعل وباب الجزم. "والتمثال فيه" أي والمثال في المضارع، "يضرب" بفتح الياء ويصح أن يقرأ بالتاء للمخاطب وبالنون للجمع، وتمثال الشيء صورته كقوله: فاحذ على تمثالي.

تنبيه: أشار بقوله: "المستعلي" إلى أن المضارع لما أشبه الاسم بمشاركته له في الإعراب سما على الماضي والأمر وارتفعت درجته بذلك، لأن المضارعة المشابهة مأخوذة من اقتسام الرضيعين الضرعين فكأن المضارع أخو الاسم لكونه معرباً مثله وسيأتي أنه يبنى إذا اتصلت به نون الإناث نحو: النوق يسرحن، ولم يسرحن.

والأحرف الأربعة المتأبَعَةُ مُسَمَّياتُ أَحْرَفِ الْمُضَارَعَةِ وَسِمَطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَائِثٌ فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَي

أي وهذه الأربعة المذكورة تسمى أحرف المضارعة ويجمعها قولك: نأيت، فإنه نون وهمزة وياء وتاء.

فائدة: أصل السمط الخيط الذي تُنظَّمُ فيه الخرزات، فشبه الناظم اجتماع الحروف المتفرقة في كلمة واحدة باجتماع الخرزات المنتظمة في خيط واحد. "وع القول" أي احفظه حفظاً كحفظي، فالكاف: نعت مصدر محذوف وما: مصدرية.

تنبيه: يؤخذ من قول الناظم أولاً: "قد ألحقت أول كل فعل" أنها لا تسمى أحرف المضارعة إذا كانت من أصل الفعل، كالهزمة من أكرم والنون من نصر والتاء من توضحاً والياء من يؤس، فإنها أفعال ماضية لأن الحروف المذكورة في أولها من أصل الفعل لا ملحقة بالفعل.

وَضَمُّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي مَثَلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابِ الدَّاعِي
وَمَا سِوَاهُ فَهِيَ مِنْهُ تُفْتَحُ وَلَا تُبَلُّ أَحَفٌّ وَزَنَّا أَمْ رَجَحُ
مَثَالُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

أي وضم حروف المضارعة الأربعة السابقة ثابت من أصل الفعل الرباعي أي من الفعل المضارع إذا كان أصله وهو ماضيه رباعياً، كدحرج، وأكرم، وأجاب، فتقول: أنا أكرمك، ونحن نكرمك، وأنت تكرمه، وهو يكرمك، بضم أولها. وكذا في: "أنا أجيب" من الفعل الذي ماضيه أجاب وما أشبه ذلك، وفتح ما سوى الرباعي سواء خُفَّ وزناً أم رجع أي قُلَّتْ حروفه كالثلاثي أم كثرت كالخماسي والسداسي فتقول في المضارع من ذهب زيد وجاء وانطلق والتجأ واستخرج واستجاش: أنا أذهب ونحن نذهب وأنت تذهب وهو يذهب بفتح أولها وكذا في البواقي وما أشبهها.

فائدة: قوله: "وضمها" مبتدأ محذوف الخبر أي ثابت، ويجوز أن يكون فعل أمر والضمير فيه عائد للحروف وفي أصلها للأفعال، وقوله: "من أجاب" أي فعل ماضيه أجاب كما سبق في من سعى ومن غدا، ويجوز رفع "وزناً" فاعلاً لـ "خف"، ونصبه تمييزاً، وفاعل خف عائد إلى ما الموصولة في قوله: "وما سواه" أي وما سوى الرباعي فمفتوح فلا تبيل أخف ما سواه وزناً أم رجع، ومعنى "استجاش" بالجمع أي اجتمع في نفسه ومنه سمي الجيش، وأصل "لا تبيل" لا تبالي فهو معتل الآخر بالياء فحذف آخره للجزم بلا الناهية فصار لا تبال بلام في آخره مكسورة، ثم لما كانت هذه الكلمة يكثر استعمالها عُوملت بعد حذف الياء معاملة الصحيح فُسكَّنت لامها أيضاً ثم حُذفت الألف التي قبلها لالتقاء الساكنين، أحدهما حرفٌ على كما في: لا تخف، وإنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف كما قالوا في لم يكن: لم يك.

تنبيه: لعل الناظم إنما ذكر أقسام الاسم وأقسام الفعل دون أقسام الحرف مع أنه ينقسم أيضاً إلى حروف مهملة أي غير عاملة كهل وبل وقد، وحروف عاملة كحروف الجر وكأنَّ وليت ولعل، وكحروف الجزم نحو: لم ولما ولا، وحروف النصب نحو: أن ولن وكي، ونحو ذلك على ما سيذكره الناظم في أبوابه لأن الاسم والفعل يدلان على معانيهما في أنفسهما فهما مستقلان، والحرف لا يدل إلا على معنى في غيره فهو تابع فأخره إلى متبوعه في الأبواب الآتية والله أعلم.

بَابُ الإِعْرَابِ^(١)

وإن تُرد أن تعرف الإعرابا لتتقي في نطقك الصوابا
فإنه بالرفع ثم الجر والنصب والجرم جميعا يجر

أي فالإعراب في اصطلاح النحاة تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، كقولك: زيد يقوم، وإن زيدا لن يقوم، ولم يقم زيد، ومررتُ بزيد، وقد ذكر أنواعه ومحلّه وعلاماته، فأما أنواعه فهي الأربعة المذكورة، وتتقني: أي تتبع، و"بالرفع" متعلق "بيجري"، وأما محلّه فأشار إليه بقوله:

فالرفع والنصب بلا ممانع قد دخلا في الاسم والمضارع

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": الإعراب في اللغة: هو البيان؛ يُقال: (أعرب الرجلُ عما في نفسه) أي: أبانَ عنه.

وقيل: هو التحسين، من قوله تعالى: ﴿عُزِّبَ أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧]؛ لأنَّ العزوبَ المُتَحَسِّنَةَ.

وقيل فيه: التغيير، من قولهم: (عَرَبْتُ مَعِدَةَ الْفَصِيلِ) إِذَا تَغَيَّرَتْ، وَأَعْرَبْتُهَا: إِذَا أَزَلْتُ فَسَادَهَا.

فالمُعَرَّبُ: يتغيَّر بتغيُّر العوامل الداخلة عليه لاختلاف المعاني من حالٍ إلى حالٍ؛ وهو أحسنُ في اللَّفْظ من العاري من الحركات الموجبة له.

وذلك التَّغْيِيرُ يكون لفظاً في السَّالم، وتقديراً في المعتلِّ.

وَأَلْقَابُهُ أَرْبَعَةٌ؛ وهي: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، وَجَرْمٌ.

وَالْبِنَاءُ ضِدُّ الإِعْرَابِ، وهو مثله في اللَّفْظ.

وَأَلْقَابُهُ أَرْبَعَةٌ؛ وهي: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ.

وَذَكَرَ الْبِنَاءَ هَاهُنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَابِهِ؛ لَلْإِحتِياج إلى ذكره في سائر الأبواب.

وَالْمُعَرَّبُ من الكلام كلمتان؛ وهما: الاسم المتمكَّن، والفعل المضارع.

فَالرَّفْعُ هُوَ أَنْتُمْ أَلْقَابُ الإِعْرَابِ؛ ولهذا كان إعراباً لِمَا هو عُمْدَةٌ في الكلام وهو الفاعل وما حُمِلَ عليه، والنَّصْب والجر لا يُوجَدَانِ حَتَّى يَتَقَدَّمَهُمَا الرَّفْعُ، كقولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) و(مَرَزْتُ بَرِيدًا).

وَالنَّصْبُ عُمْدَةُ الْمَفْعُولِ وما حُمِلَ عليه، والجرُّ عُمْدَةُ الإِضَافَةِ وما جرى مَجْرَاهَا.

والجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْجَزْمُ فِي الْفَعْلِ بِلا امْتِرَاءٍ

أي فالرفع والنصب بلا ممانع محلُّهما الاسم الظاهر والفعل المضارع كقولك: زيد يقوم، وإن زيدا لن يقوم، والجَرُّ يستأثر أي يختص بالأسماء ولا يدخل في الأفعال كمررت بزيد، والجزم يختص بالفعل المضارع ولا يدخل الأسماء نحو: لم يقم، وإنما قيدنا الاسم بالظاهر والفعل بالمضارع لأن الأسماء المضمرة والأسماء المبهمة مبنية والفعل الماضي والأمر مبنيان أيضًا كما سبق، ثم أشاء إلى علامات الإعراب بقوله:

فالرْفَعُ ضَمُّ آخِرِ الْحُرُوفِ وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ بِلا وُقُوفٍ

وَالْجَرُّ بِالْكَسْرِ لِلتَّيِّينِ وَالْجَزْمُ فِي السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

وذلك ظاهر مما سبق وفُهم من قوله: "آخر الحروف" أن محل الإعراب آخر المعرب، وقوله: "بلا وقوف" إشارة إلى أن الحركات المذكورة إنما تظهر في الدرج فإذا وَقَفَ على الاسم أو الفعل حذفت حركته وسُكِّنَ، وقوله: "والجر بالكسرة للتبيين" أي لإيضاح معنى الاسم في المجرور وبيان تمكنه فيها، وقيد الجزم بالفعل السالم ليُخرج المعتل فإن جزمه بحذف آخره نحو: لم يخش، ولم يدع، ولم يرم، وقد ذكر الناظم ذلك في باب الجزم بقوله: "وإن تر المعتل فيها ردفاً"، إلى آخره، وقوله: "والجزم" مبتدأ خبره "بالتسكين" مثله قوله: "والنصب بالفتح" "والجر بالكسرة" أي حاصل، ثم ذكر حكم التوين بقوله:

باب تنوين الاسم الفريد المنصرف^(١)

وَنَوِّنِ الْاسْمَ الْفَرِيدَ الْمُنْصَرِفَ إِذَا دَرَجْتَ قَائِلًا وَلَمْ تَقِفْ
وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ
تَقُولُ عَمْرُو قَدْ أَضَافَ زَيْدًا وَخَالِدٌ صَادَ الْغَدَاةَ صَيِّدًا
وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ أَوْ إِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَفْتَهُ
مِثَالُهُ جَاءَ غُلَامٌ الْوَالِي وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْغَزَالِ

أي أن الإعراب يكون بما سبق من الحركات، ويزاد للاسم في الدرج نون ساكنة تظهر في اللفظ ولا تثبت في الخط تسمى نون التنوين، وتكون دالة على تمكّن الاسم المنون في الاسمية، أي أنه لم يشبه الحرف فيئني ولا الفعل فيمنع من الصرف، وذكر الناظم له لذلك شروطاً منها أن يكون اسماً، فالأفعال لا يدخلها التنوين، ومنها أن يكون ذلك الاسم مفرداً، فالتثنية والجمع المذكر السالم لا يدخلهما التنوين بل تكون نون التثنية والجمع فيهما بدلاً عن التنوين في المفرد، ومنها أن يكون منصرفاً فغير المنصرف كإبراهيم وفاطمة لا ينونان لأنه إنما امتنع من الصرف إلحاقاً له بالفعل، والفعل لا ينون، ومنها أن يكون عارياً عن الإضافة وعن التعريف باللام أيضاً وهو معنى قوله: "وتسقط

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحّة": التَّنْوِينُ: نُونٌ سَاكِنَةٌ تُثَبِّتُ وَضَلًا، وَتَسْقُطُ وَقْفًا.

وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

تَنْوِينٌ تَمَكِينٌ، كـ(زَيْدٍ) وَ(رَجُلٍ).

وتنوينٌ تنكير وهو: ما يلزم الأسماء بعد التعريف تَنْكِيرًا، نحو: (مَهْ) وَ(صَهْ)، فتقول: (مَهْ) وَ(صَهْ)؛ وَ(سَيَّوِيَهْ) وَ(سَيَّوِيَهْ) آخَر.

وتنوينٌ مُقَابَلَةٌ، كـ(مُسْلِمَاتٍ) وَ(ضَالِحَاتٍ).

وتنوينٌ عَوَظٌ وهو: ما جيء به عَوَظًا عَنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ، كـ(يَوْمئِذٍ) وَ(حِينَئِذٍ)؛ فَ(إِذٍ) ظَرَفَ زَمَانٍ مَبْنِيٍّ؛ لَافْتِقَارِهِ إِلَى جُمْلَةٍ يُضَافُ إِلَيْهَا، فَحُذِفَتِ الْجُمْلَةُ لِلْعِلْمِ بِهَا وَعَوِظَ عَنْهَا بِالتَّنْوِينِ، وَكُسِرَ ذَالُ (إِذٍ) لَلِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ وَهَمَا: الذَّالُ وَالتَّنْوِينُ.

التنوين إن أضفته " إلى آخره لاستثقال الجمع بين التنوين واللام لأنها زائدة والتنوين أيضًا زائدة، لأن التنوين علامة لانتهاء الاسم ولأن المضاف يصير مع المضاف إليه كالاسم الواحد فيلحق التنوين الاسم الثاني وهو المضاف إليه إن لم يعرف باللام أيضًا، ثم محل إلحاق التنوين بالاسم أيضًا إنما هو عند الدرج، فأما إذا وقف عليه فإنه يسكن آخره إن كان مرفوعًا أو مجرورًا، ويبدل من نون تنوينه ألف إن كان منصوبًا كما يثبت خطأ، وأمثلة ذلك كله ظاهرة من النظم، والضمير في قوله: "وقف على المنصوب منه" بالاسم الفريد المنصرف فيرد عليه النكرة المؤنثة كرايتُ جارية فإنه يوقف عليها بالسكون.

بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَّةِ الْمُضَافَةِ^(١)

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي
وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أَخِي بِالْأَلْفِ وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ
وَهِيَ أَخُوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا وَذُو وَفُوكَ وَحَمُو عُثْمَانَا
ثُمَّ هُنُوكَ سَادُسُ الْأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذِّكَا

ثم لما ذكر الناظم أن الإعراب يكون بالحركات السابقة أتبع ذلك بذكر أبواب مستثناة أو كالمستثناة من تلك القاعدة، فمن ذلك هذه الأسماء الستة فإذا استعملت مضافة إلى غير ياء النفس كان علامة الرفع فيها الواو، وعلامة النصب فيها الألف، وعلامة الجر فيها الياء، فتقول: جاء أخوك، وأبو عمران، وذو المال، ورأيت فاك، وحما هند، وهنا الناقصة، ومررت بأخيك وأبيك، وذو مال ونحو ذلك، فلو لم تضيفها أصلاً أعربت بها بالحركات السابقة نحو: جاءني أب وأخ، ورأيت أبا وأخاً، ومررت بأب وأخ، وإن أضفتها إلى ياء النفس كانت مكسورة الأواخر كغيرها مما يضاف إلى ياء النفس فإنه لا يكون إلا مكسوراً نحو: رأيت أبي وأخي، واشترط إضافتها إلى غير ياء النفس مأخوذ من تمثيله بإضافتها إلى الكاف في أخوك وفوك وإلى الاسم الظاهر في "أبو عمران وحمو عثمان".

فائدة: الحَمُو: قرابة الزوج فلا يضاف إلا إلى المؤنث لكن إضافته إلى عثمان تدل على أنه قد يطلق على أقارب الزوجة، والهن: الفرج.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": هذه الأسماء أَمْكَنُ مِمَّا يُشَارِكُهَا فِي الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ، وَأُعْرِبَ كُلُّ مِنْهَا بِالْحَرْفِ مُضَافاً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ مَذْلُوكَهُ زَائِدٌ عَلَى مَذْلُولِ الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ فُزِعَ عَلَيْهِ، وَالْحَرْفُ زَائِدٌ عَلَى الْحَرَكَةِ كَوْنُهُ فَرْعاً لَهَا؛ فَكَانَ ذَلِكَ تَعْدِيلاً فِي السَّبَبَةِ.

فالواو: في هذا الباب علامة الرفع نيباً عن الضمة، وفي جمع المذكر السالم.

والألف: تنوب عن الفتحة فتكون علامة النصب في هذه الأسماء لا غير.

والياء: نائبة عن الكسرة فتكون علامة الجر في هذه الأسماء، وفي باب التثنية، وفي جمع الضمّة.

بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ (١)

والواو والياء جميعًا والألف هُنَّ حُرُوفُ الْاِعْتِلَالِ الْمُكْتَنَنِ

ولما ذكر أن الإعراب في هذه الأسماء الستة قد يكون بالحروف الثلاثة السابقة ذكر استطرادًا أنها تسمى حروف العلة، ولعله إنما ذكرها هنا لأن بعض علماء العربية يزعم أن هذه الأسماء معربة بالحركات السابقة ولكن تولدت الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة عند الإشباع بدليل إعراب بعض العرب أربعة منها بالحركات وهي التي تُفرد عن الإضافة، وسماها مكتنفة لأنها لا تكون إلا إلى جانب حرف سابق لها متوسطة أو أخيرة. وكنف الشيء: جانبه، ولا تكون مبتدأة لأنها لا تكون حرف علة إلا إذا كان ما قبل الألف مفتوحًا وما قبل الواو مضمومًا وما قبل الياء مكسورًا، فلو كان ما قبلها ساكنًا كدلو وظبي لم يكن حرف علة.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هذه الحروف سُمِّيَتْ حُرُوفَ الْعِلَّةِ؛ لِسُكُونِهَا وعدم الحركات فيها دائمًا.

وَسُمِّيَتْ حُرُوفَ اللَّيْنِ؛ لَضَعْفِهَا وَاتِّسَاعِ مَخَارِجِهَا.

وَالْأَلْفُ أَكْثَرُهَا اتِّسَاعًا، وَإِنَّمَا ضَعُفَتْ بِالتَّغْيِيرِ وَالانْتِقَالِ، وَاخْتِصَاصِهَا بِالْمَدِّ؛ لِمَجَاوِرَةِ الْهَمْزَةِ حَرْفَ قَوِيٍّ، فَقَوِيَّتْ عَلَى الْمَدِّ بِذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَ الْوَاوِ مَضمُومًا، وَلَا مَا قَبْلَ الْيَاءِ مَكْسُورًا، لَمْ يَكُنَا حَرْفِي اِعْتِلَالٍ.

بابُ المنقوص^(١)

والياءُ في القاضي وفي المُستشِري ساكنةٌ في رَفْعِهَا والجَرِّ
وُفَتْحُ الياءِ إذا ما نُصِبَا نحوُ لَقِيتُ القَاضِي المُهَذَّبَا

المراد بالمنقوص كل اسم آخره ياءٌ خفيفة قبلها كسرة، فخرج بالخفيفة ياء النسب ونحوها كقرشي، وكربي، وبكسر ما قبلها نحو: ظبي، فإنه كالصحيح كما سيأتي في قوله: "وكل ياء بعد مكسور" إلخ. وأما المنقوص كالقاضي والمشتري والمستشري والحامي والشجي فإن ياءه تكون ساكنة في حالتي الرفع والجر خاصة لاستئصال الضمة والكسرة عليها، فتقول: جاء القاضي، ومررت بالقاضي وذلك كالمستثنى من الإعراب بالحركات، وسمي منقوصاً لأنه نُقِصَ حركتَيْن من حركات الإعراب أو لحذف آخره عند تنوينه كما سيذكره الناظم.

فائدة: المستشري اسم فاعل من استشري إذا طلب شراء المتاع أو اشتد غضبه وكأنه من التشبيه بأسد الشرى كاستأسد إذا تشبه بالأسد، وأما نثبه فهو جار على القاعدة فتقول: لقيت القاضي، فظهر الفتحة على الياء لخفتها. ثم هذا الحكم إنما هو في المنقوص المعرف باللام كما مثل الناظم به، ومثله المضاف كجاء قاضي البصرة، ومررت بقاضي البصرة بسكون الياء، ورأيت قاضي البصرة بفتحها، وذلك حيث يسقط التنوين كما سبق فإن كان منكراً فقد أشار إليه بقوله:

وَنَوْنِ الْمُنْكَرِ الْمَنْقُوصِ فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصًا

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المعتل من الأسماء غير المضاف اسمان؛ وهما: المنقوص، والمقصور.

فالمنقوص: كل اسم آخره ياءٌ خفيفةٌ قبلها كسرة، ك(القاضي) و(المقتضي) و(المستضي).

وهذا يسكن ياؤه في رفعه وجره، ويقدر على حرف إعرابه في حال رفعه ضمةً، وفي حال جره كسرةً؛ والمانع من ظهور ما قدر فيه: الاستئصال؛ ويظهر فيه بحال نصبه الفتحة؛ لخفتها؛ فتقول: (جاءني القاضي) و(مررت بالقاضي) و(رأيت القاضي)؛ فتتقصر من إعرابه حركتان؛ فلذلك سمي منقوصاً.

ويجوز إظهار حركة هذه الياء في حال الجر والرفع في ضرورة الشعر.

تَقُولُ هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعٌ وَافْزَعُ إِلَى حَامٍ حِمَاهُ مَانِعٌ

أي إذا كان الاسم المنقوص منكراً حذف ياءه وأبقيت ما قبلها مكسوراً ونونته وذلك في رفعه وجره خاصة، فتقول: جاءني قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ومثله هذا مشتَرٍ، وافزع إلى حَامٍ، وأصله هذا قاضيٍ بضمين على الياء في الرسم وهي في اللفظ ضمة وتنوين، كذا مررت بقاضيٍ بكسرتين فحُذفت الياء لكونها متطرفة حرفَ على مع استئصال ذلك، فبقي التنوين على الحرف الذي قبلها وأبقوه على كسرتيه ليدلَّ على الياء المحذوفة، وأما نصبه فهو كالصحيح فتقول: رأيت قاضيًا، وتقف عليه أيضًا بالألف في حالة النصب كغيره إن كان مُنكراً، وبسكون الياء إن كان معرفًا، فإن وقفت على غير المنصوب منه سكنت ياءه إن كان معرفًا نحو: جاء القاضي، ومررت بالقاضي، وحذفت الياء ثم سكنت ما قبلها أيضًا إن كان منكراً فقلت: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ بسكون الضاد، ويجوز مثل ذلك في المعرَّف أيضًا كجاء القاض ومررت بالقاض وذلك قليل.

تنبيه: انتصب خصوصًا على الحال، والمراد بهذا التنوين تنوينُ العَوَضِ عن الياء المحذوفة ولهذا يدخل ما لا ينصرف كجوار وليال فلا يَرِدُ المنكَّر المنصوب، كرأيت قاضيًا، فإن تنوينه تنوينٌ تمكينٍ لأنه حينئذٍ غيرُ منقوصٍ.

وهكذا تفعلُ في ياءِ الشَّجِي وكلُّ ياءٍ بعدَ مكسورٍ تَجِي هذا إذا ما وَرَدَتْ مُخَفَّفَةٌ فافهمهُ عني فهمَ صافي المَعْرِفَةِ

أي وهكذا تفعل في تسكين الياء في المعرفة في حالتي الرفع والجرح وفتحها في النصب وتنوين المنكَّر في رفعه وجره خاصة، وإثبات ياء المنصوب منه مفتوحة في كل اسم آخره ياء خفيفة مكسور ما قبلها، وهذا ضابط المنقوص كالشجي بخلاف قرشي وكرسي وظبي وجدي كما سبق ذكر ذلك. وقوله: وهكذا تفعل "تقديره: وتفعل مثل ذلك، فالكاف: نعتٌ مصدر محذوف، وقوله: "هذا" مبتدأ محذوف الخبر أي هذا ثابت "إذا ما وردت" و"ما" زائدة.

بَابُ الْأِسْمِ الْمَقْصُورِ^(١)

وَلَيْسَ لِلْإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَثَرٌ إِذَا ذُكِرَ
مِثْلُهُ يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا أَوْ كَحَيًّا أَوْ كَرَحًا أَوْ كَحَصَى
فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفُ عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلَفِ

المراد بالمقصور ما كان آخره ألفاً مقصورة كموسى وعيسى ويحيى وعصا ورحا
وحيا وحصى، وسمي مقصوراً لأنه لا يظهر فيه شيء من حركات الإعراب فكأنه حُبِسَ
عنها. والمقصور: المحبوس، وهو أيضاً كالمبني فإنه لا يختلف آخره باختلاف
العوامل، فتقول: كلم موسى عيسى، وضربُ بالعصا، فيكون على حالة واحدة في الرفع

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": الاسم المقصور: ما كان آخره ألفاً مُفْرَدَةً.

وقيل: ملساء، أي: لا يَتَّبِعُهَا هَمْزَةٌ.

والقصر في اللغة: الحبس؛ فُسِّيَ مقصوراً من ذلك؛ لأنه يُقَدَّرُ إعرابه في رفعه ونصبه وجزه،
فتقول: (هذا يحيى)؛ فعلى حرف إعرابه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ، و(رأيتُ يحيى)، فعلى حرف إعرابه فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ،
و(سَلَّمْتُ على يحيى)، فعلى حرف إعرابه كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ؛ والمانع من ظهور ما قُدِّرَ فيه: التَّعَدُّرُ؛ لأنَّ
الألفَ لا تكون مُتَحَرِّكَةً الْبَتَّةَ.

وفي تسميته مقصوراً ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه حُبِسَ عن الحركات.

الثاني: أن الحركات حُبِسَتْ عَنْهُ.

الثالث: أنها حُبِسَتْ فِيهِ.

والاسم المقصور ينقسم قسمين:

أحدهما: ما يدخله التثنية، نحو (حَيًّا) و(رَحَى)، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾ [الدخان: ٤١]؛ فالأول مرفوع، والثاني مجرور.

والثاني: ما لا يدخله التثنية؛ وذلك إما أن يكون عَلَمًا غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، كـ(موسى) و(سعدى)، أو أن
يكون مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، كـ(الحَيَّا) و(الرَّحَى).

والنصب والجر وهو مراده بتصارييف الكلام. و"المؤتلف": المنتظم أي المركب المفيد، والرحا: معروفة تُذكر وتؤنث، والحياء مقصوراً: المطر.

تنبيه: لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد المقصور إلى اسم علم كـ يحيى وموسى، ومعرّف بأل كالعصا، ومنكر أصل ألفه واو كـ رَحًا وكحيًا مفردًا كما سبق أو جمعًا كـ حصي.

تنبيه آخر: عقب الناظم حروف الاعتلال بمعتل الاسم وهو المنقوص والمقصور وليس للعرب اسم آخره واو قبله ضمة، وأما المضارع فيكون معتلاً بالواو والألف والياء أيضاً كـ يرمي ويخشى ويدعو، وسيأتي في باب إعرابه إن شاء الله تعالى.

تنبيه ثالث: إذا نوّن المقصور في الدّرج سقطت ألفه لالتقاء الساكنين، واختلفوا فيها عند الوقف فـ قيل هي أصلية فثبتت، وقيل بدلٌ من التنوين في الأحوال الثلاثة لأنه تنوين قبله فتحة، والراجح وهو مذهب سيبويه أنها أصلية في رفعه وجره، وبدلٌ عن التنوين في نصبه كالاسم الصحيح.

بَابُ التَّثْنِيَةِ^(١)

ورَفَعُ مَا ثَنَيْتَهُ بِالْأَلْفِ كَقَوْلِكَ الزَّيْدَانِ كَانَا مَأْلَفِي
ونَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ بغيرِ إشكالٍ ولا مِرَاءٍ
تَقُولُ زَيْدٌ لَا بَسَّ بُرْدَيْنِ وخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ
وتَلَحَّقُ النُّونُ بِمَا قَدْ تُثْنِي مِنَ الْمَفَارِيدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ

أي ورفع المثنى ثابت بالالف، ونصبه ثابت بالياء، وجره كذلك. وهذا الباب أيضاً مستثنى من قاعدة الإعراب بالحركات السابقة، فإذا أردت أن تعبر عن اسمين متفقين في

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": التَّثْنِيَةُ: ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى مِثْلِهِ.

والغرض بها: الاختصار، وحُسْنُ التَّرْكِيبِ.

والتَّثْنِيَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ:

تثنية في اللفظ والمعنى؛ وعليه أكثر الكلام.

وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حُكْمِ التَّغْلِيْبِ؛ وهو قليل، كـ(العُمَرَيْنِ) و(القَمَرَيْنِ) و(الأَبَوَيْنِ).

وتثنية في المعنى دون اللفظ؛ وهو لما كان في الجَسَدِ منه شيءٌ واحدٌ، وأريدَ تثنِيَتُهُ وهو مضافٌ إلى مثنًى، فهو يكونُ بلفظ الجمع، مثل: (أعجِبْنِي وَجُوهُكُمَا) و(سَرَّنِي طَبِيبَةُ قُلُوبِكُمَا)، وكقوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التَّحْرِيم: ٤].

ويشترك في التثنية: المُذَكَّر والمؤنَّث، والمنكَّر والمعرَّف، وَمَنْ يَغْفِلُ وَمَنْ لَا يَغْفِلُ.

وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِكَ: (الزَّيْدَانِ) تَدُلُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا حَرْفُ الْإِعْرَابِ.

الثَّانِي: عِلَامَةُ الرَّفْعِ.

الثَّالِثُ: الدَّالُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ.

وحرف إعراب المفرد يُفْتَحُ قَبْلَ دُخُولِ الْأَلْفِ أَوْ الْيَاءِ؛ وَلِهَذَا يُثَبِّتُ بِالْأَسْمِ الْمُنْقُوصِ؛ وَذَلِكَ لَخَفَةِ الْفَتْحَةِ.

اللفظ كزيد وزيد وعمرو وعمرو مثلاً بلفظ واحد أخذت أحدهما وفتحت آخره وزدت عليه ألفاً في حالة الرفع بدلاً عن الضمة وياء مفتوحاً ما قبلها في حالتي النصب والجر بدلاً عن الفتحة والكسرة وزدت أيضاً بعد علامة الإعراب نوناً مكسورة عوضاً عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد. "لجبر الوهن" أي الضعف الذي لحقه لفوات التنوين فتقول: جاء الزيدان والعمران، "والزيدان كانا مألّفي" أي محل إلفي ورأيتُ الزيدَين والعمرَين، "وزيد لابس بُردَين" أي ثوبي صوف ، ومررت بالزيدَين، "وخالد منطلق اليدين" أي مطلقهُما.

بابُ الجمعِ المذكرِ السالمِ^(١)

وكلُّ جمعٍ صحَّ فيه واحدُه ثم أتى بعدَ التَّنْاهي زَائِدُه
فَرَفَعُه بالواوِ والنونُ تَبَعُ نحوُ شَجَانِي الخَاطِبُونَ في الجُمِ
ونصبُه وجَرُّه بالياءِ عندَ جميعِ العَرَبِ العَرَبَاءِ
تقولُ حَيِّ النَّازِلِينَ في مَنى وسَلِّ عنِ الزَّيْدِينَ هل كانوا هُنَّ

هذا الباب أيضًا مستثنى من قاعدة الإعراب بالحركات ويسمى الجمع المذكر السالم لأن لفظ الواحد يَسَلَمُ بناؤه فيه كمسلم ومؤمن وزيد وعمرو في قولك: جاء المسلمون والمؤمنون والزيدون والعمرؤن، وهو معنى قوله: "صح فيه واحده" بخلاف رجل وكتاب في رجال وكتب ونحوهما فإنه يسمى الجمع المكشَّر وسيأتي، وحكم جمع المذكر السالم أن رفعه بالواو المضموم ما قبلها ونصبه وجره بالياء المكسور ما قبلها وتلحقه نون مفتوحة عوضًا عن التنوين الذي كان في المفرد، فالواو والياء علامة الإعراب وهي علامة جمع أيضًا كما نبهنا على ذلك في التثنية، وهما مراده بـ"زائدة" الآتي بعد التناهي أي بعد انتهاء حروف الواحد، "والنون تبع" لهما كما سبق في المثني، تقول: جاء الزيدون ومثله: شجاني الخاطبون، يقال: شجاه يشجيه بمعنى أحزنه وأطربه

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الجمع هو: ضُمُّ الشَّيْءِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهُ.

وهو ينقسم إلى جمع صِحَّة، وإلى جمع تكسير.

فجمع الصِّحَّة: ما سَلِمَ فيه نَظْمُ الواحدِ وبنائُه.

وجمع التَّكْسِير: ما تَغَيَّرَ فيه نَظْمُ الواحدِ وبنائُه.

وإعرابه بالحروف على حكم ما تَقَدَّمَ، ورفع بالواو مضمومًا ما قَبْلَهُ.

فالواو علامة رفعه، وعلامة جمع الصِّحَّة، وحرف الإعراب؛ وكذلك الياء.

وحكم التَّوْنِ التَّابِعِ الواو والياء حكم نون التثنية.

وهذا الجمع من شرطه:

أن يكون مذكَّرًا، علمًا، عاقلًا، عاريًا من تاء التَّأْنِيثِ وألف التَّأْنِيثِ.

من الأضداد، وكلاهما محتمل لأن الوعظ يكون بالترغيب تارة فيطرب وبالترهيب أخرى فيحزن، وتقول: رأيت الزيدين بكسر الدال ومثله: "حي النازلين في منى" أي سلم عليهم، ومررت بالزيدين، "وسل عن الزيدين" بكسر الدال.

تنبيه: لعله أشار بقوله: "عند جميع العرب العرباء" وهي الملازمة البادية لأنه لم تختلف لغة العرب في الجمع بإعرابه هكذا إلا ما شذ، وأما التثنية فإن بني أسد يعربون المثنى بالألف في جميع أحواله فيقولون: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان وعليه حمل بعضهم ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ [طه: ٦٣].

تنبيه: قوله: "والنون تبع" مرفوع بالابتداء أي أنها تبع لعلامة الإعراب. ثم قال:

وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثْنَى تُكْسَرُ
وَتَسْقُطُ النُّونَانِ فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي الرِّصَافَةِ
وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبِي أَخِينَا فاعْلَمُهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَا

أي أن نون الجمع المذكر السالم مفتوحة، ونون التثنية مكسورة للفصل بينهما، وتسقط كل منهما في الإضافة كما يسقط التنوين لما سبق أنهما بدل عنه في المفرد، فتقول في التثنية: جاء غلاما زيدا، ولقيت صاحبي أخينا، ومررت بغلامي زيدا، وفي الجمع: جاء بنو زيدا، ولقيت صاحبي أخينا، ومررت ببني زيدا، وساكني الرصافة، ورأيت بني زيدا، وساكني الرصافة وهي الجانب الشرقي من بغداد، والضمير في "حذفهما" للنونين أي نون الجمع ونون التثنية، "وبقيننا" مصدر منصوب بـ"اعلمه" كقعدت جلوسا، وقد يحذف هذا البيت في بعض النسخ.

بابُ جمعِ المؤنثِ السالمِ^(١)

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحّة": جمع المؤنث السالم بالألف والتاء؛ والمؤنث له ثلاث علامات:

أَحَدُهَا: التاء التي تثبت هاءً في الوقف؛ وهي على ضربين:

فَارِقَةٌ بين المذكر والمؤنث، كقولك: (مُسْلِم) و(مُسْلِمَة)؛ وفَارِقَةٌ بين الجنس ونوعه، كـ(شجر) و(شجرة).

وغير فارقة، كما في (عُرْفَة) و(جَفْنَة).

الثانية: الألف المقصورة، كألف (سُعدى) و(جُبلى).

الثالثة: الألف الممدودة، كألف (حسنا) و(حمراء).

فَتُجْمَعُ هذه الثلاثة بالألف والتاء؛ فهما بمنزلة حرف الإعراب.

ويشترك في هذا الجمع من يعقل من المؤنث، وما لا يعقل، كقولك: (مسلمات) و(فاطمات) و(سعديات) و(حسناوات) - بإبدال الهمزة واوًا - و(شجرات).

وحُذِفَتِ التاء من (مسلمة) ولم تُحذف الألف المقصورة ولا الممدودة؛ والكُلُّ علامات التأنث؛ لأنَّ التاء التي حُذِفَت كالتاء التي بعد الألف؛ فكروها أن يجمعوا بين علامتين كالشيء الواحد، فحذفوا الأولى؛ لاستغنائهم عنها بالثانية؛ وليس كذلك العلامتان؛ لأنَّهما من غير جنس التاء.

وحكم إعراب هذا الجمع: ضُمُّ تائِهِ في الرفع، وكسرُها في الجرّ والنصب اتباعًا لجمع المذكر السالم؛ ومنصوبه محمولٌ على مجروره.

وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء، إلّا ما كان على وزن (فَعْلَاء) التي مذكّرها (أَفْعَل)، كـ(بَيْضَاء) و(حُمَرَاء)؛ أو على وزن (فَعْلَى) التي مذكّرها (فَعْلَان)، كـ(سَكْرَى) و(عُضْبَى)؛ فلا يقال: (بَيْضَاوَاتٍ)، كما لم يُقَلَّ في مذكّرها (أَبْيَضُونَ)، وكذلك لا يُقال: (سَكْرَانُونَ)؛ لأنَّ كلَّ ما لم يُجْمَع مذكّره بالواو والتون فلا يُجمع مؤنثه بالألف والتاء.

وإن كان مما ثالثه أَلِفٌ بعدها تاء التأنث الموقوف عليها بالهاء؛ حُذِفَتِ التاء، وقلبت إلى أصلها؛ فتقول في جمع (عَزَاة) و(قَنَاة): عَزَوَاتٍ، وَقَنَوَاتٍ؛ لأنَّ أصل ألفها: الواو؛ وتقول في جمع (فَتَاة) و(دَوَاة): فَتَيَاتٍ، ودَوَيَاتٍ؛ لأنَّ أصل ألفها الياء.

وقد جاء عن العرب جُمُعُ أسماء مذكّرة من أجناس ما لا يعقل؛ وذلك ممّا لا يوجد إلّا سماعًا ولا يُقاس عليه، كقولهم في جمع (حَمَام) و(مَقَام) و(سَرَادِق) وإيوان: حَمَامَاتٍ، وَمَقَامَاتٍ، وَسَرَادِقَاتٍ،

وكل جمع فيه تاء زائده فأرفعه بالضم كرفع حامده
ونصبه وجره بالكسر نحو كفيتم المسلمات شري

أي وكل جمع سالم فيه تاء زائدة للتأنيث كمسلمات وحامدات فرفعه بالضم كمفرده، وكذا جره بالكسر كمفرده وأما نصبه فبالكسر أيضًا حملاً له على جره كما حملوا نصب الجمع المذكور السالم على جره فجعلوهما معاً بالياء، فتقول: جاءت الحامدات والمسلمات بالضم، ومررت بالحامدات والمسلمات بالكسر، كما تقول: جاءت الحامدة والمسلمة بالضم، ومررت بالحامدة والمسلمة بالكسر، وتقول: رأيت الحامدات، وكفيتم المسلمات شري بالكسر بدلاً عن الفتحة، ونصبه مستثنى من قاعدة النصب بالفتحة، والكاف في قوله: "كرفع" نعت مصدر محذوف أي رفعاً كرفع، واحترز بقوله: "كل جمع" عن نحو: ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ [التحريم: ١] لأنه مفرد لا جمع أصله مَرْضَوَةٌ، وبقوله: "فيه تاء زائدة" عن نحو: أبيات وأقوات، فإن التاء فيهما أصلية لوجودها في بيت وقوت، ولا يرد عليه أيضاً نحو: قضاة ورماة، لأنه ليس بسالم والترجمة للسالم.

تنبيه: بقي مما هو مستثنى من قاعدة الإعراب بالأربع العلامات السابقة ثلاثة أبواب من الأسماء باب ما لا ينصرف فإنه يجر بالفتحة كما سيأتي عكس الجمع المؤنث السالم، ومن الأفعال بابان أحدهما باب الفعل المعتل فإنه يجزم بحذف آخره ويرفع بالسكون مطلقاً ويُنصب بالفتحة إن كان آخره واوًا كيدعو أو ياءً كيرمي، وثانيهما الأمثلة الخمسة وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فإنها تُرفع بثبوت النون وتُنصب وتجزم بحذفها وقد ذكر الناظم ذلك كله في آخر المنظومة.

تنبيه آخر: الحاصل أن الإعراب يكون بما سبق من العلامات الأربع إلا في سبعة أبواب: الأسماء الستة، والثنية، والجمع المذكر السالم، والجمع المؤنث السالم، وما لا ينصرف، والفعل المعتل، والأمثلة الخمسة، وأما المنقوص والمقصور فالتحقيق أنهما

وإِيَوَانَاتٌ؛ وكذلك: (المحزَم) و(شُعْبَان) و(رَمْضَان) و(دُو القعدة) و(ابْن عَزِيس) و(ابْن أَوَى): مُحَرَّمَات، وَشُعْبَانَاتٌ، وَرَمْضَانَاتٌ، وَذَوَاتُ القعدة، وَبَنَاتُ عَزِيس، وَبَنَاتُ أَوَى.

معربان بحركات مقدرة فهما كالمستثنى في الظاهر، وكذا نحو: يخشى ويدعو ويرمي في حالة الرفع، ونحو: يخشى فقط في حالة النصب.

تنبيه آخر: قد عُلم أن الأسماء الستة والثنية والجمع المذكر السالم نابت فيهما حروف عن حركات ومثلها الأمثلة الخمسة في حالة الرفع، وأن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف نابت فيهما حركة عن حركة، والفعل المعتل والأمثلة الخمسة ناب فيهما في حالة الجزم حذفٌ حرف عن السكون، وكذا في حالة نصب الأمثلة الخمسة ناب الحذف عن الحركة.

تنبيه آخر: قد عُلم أيضًا مما سبق أن الألف وقعت علامة للنصب في الأسماء الستة خاصة، وللرفع في الثنية خاصة، والواو وقعت علامة للرفع في موضعين: الأسماء الستة والجمع المذكر السالم، والياء وقعت علامة للنصب في موضعين أيضًا: الثنية والجمع المذكر السالم، والكسرة علامة للنصب في الجمع المؤنث السالم خاصة، والفتحة علامة للجر فيما لا ينصرف خاصة، والحذف علامة للجزم في موضعين: الفعل المعتل والأمثلة الخمسة، وللنصب في الأمثلة الخمسة خاصة، فليحفظ ذلك فإنه معين للطالب.

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ (١)

وَكُلُّ مَا كُسِّرَ فِي الْجُمُوعِ كَالْأَسَدِ وَالْأَيَّاتِ وَالرُّبُوعِ
فَهُوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ فَاسْمَعْ مَقَالِي وَاتَّبِعْ صَوَابِي

أي أن حكم ما لم يسلم فيه بناء الواحد من الجموع وهو الجمع المكسر حكم المفرد في إعرابه بالحركات السابقة سواء تغير بحركات فقط من غير زيادة ولا نقص

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": جمع التَّكْسِيرِ هو: ما تغير فيه نظم الواحد وبناءؤه؛ لأنَّ واحدهُ يُكْسَرُ فيه كما يُكسر الإناء، ثمَّ يُجمع على صيغة أخرى.

والتَّغْيِيرُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ:

أَحَدُهَا: بزيادة؛ كقولك في جمع (تَوْبٍ): أَتَوَابٍ.

الثَّانِي: بنقصان؛ كقولك في جمع (كتاب) و(إزار): كُتُبٌ، وَأَزُرٌّ.

الثَّالِثُ: أن يأتِيَ على عَدَدٍ حُرُوفِهِ مَعَ تَغْيِيرِ الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ؛ كقولك في جمع (رَهْنٍ) و(سَقْفٍ): رُهْنٌ، وَسُقُفٌ.

وحكم إعراب هذا الجمع كإعراب واحده؛ في اعتقَابِ حركات الإعراب عليه.

وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي بِهَا الْجَمْعُ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:

قِسْمٌ وَضِعَ لِأَقَلِّ الْعَدَدِ.

وَقِسْمٌ وَضِعَ لِلْكَثْرَةِ.

وَحَدَّ الْقَلِيلِ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَالْكَثِيرِ مَا جَاوَزَ ذَلِكَ.

وَأَبْنِيَّةُ جَمْعِ الْقَلَّةِ أَرْبَعَةٌ؛ وَهِيَ:

(أَفْعُلُ): ك(كَلْبٍ) و(أَكْلُبُ).

و(أَفْعَالُ): ك(جَمَلٍ) و(أَجْمَالٍ).

و(أَفْعِلَةُ): ك(رِدَاءٍ) و(أَرْدِيَّةٍ).

و(فِعْلَةٌ): ك(غَلَامٍ) و(غَلَمَةٍ).

وما سوى هذه الأربعة فهي جموع كثرة، وَيُسَمَّعَلُ كُلُّ مِنْهَا فِي مَوْضِعِ الْآخَرِ مَجَازًا.

كالأسد بضم الهمزة وسكون السين في جمع أسد محرّكاً أم بها مع زيادة كأيّات وربوع في جمع بيت ورَبْع، أم بها مع نقص كالكتب والرسل في جمع كتاب ورسول. والرّبع: المنزل في الربيع، والمقال: القول، وقد أنصف الناظم رحمه الله تعالى حيث أمر باستماع مقاله كله واتباع الصواب منه فقط. والكاف في قوله: "كالأسد" في موضع نصب على الحال من عائد ما الموصولة وهو الضمير المستتر في "كسر" أي مماثلاً للأسد.

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

والجرُّ في الاسم الصحيح المنصرفُ بأحرفٍ هُنَّ إذا ما قِيلَ صِفُ
 مِنْ وإلى وفي وحتى وعلى وعن ومنذُ كَمْ وحاشا وخلا
 والباءُ والكافُ إذا ما زِيدَا واللامُ فاحفظْهَا تكن رَشِيدَا
 ورُبُّ أيضًا ثم مُذ فيما حَضَرَ مِنْ الزَّمانِ دونَ ما منه غَبَرَ
 تقولُ ما رأيْتُهُ مُذْ يَوْمَنا ورُبُّ عبدٍ كَيْسٍ مرَّ بنا

قد سبق أن الجر يختص بالأسماء ولهذا قال الناظم: "والجر في الاسم" وقيدَه
 بالصحيح ليخرج المعتل وهو المنقوص والمقصور لما سبق أن الجر لا يظهر أثره
 فيهما، وبالمنصرف ليخرج ما لا ينصرف فإن جرّه يكون بالفتحة كما سيأتي في بابه، ثم
 الجر يكون إما بإضافة اسم إلى اسم كما سيأتي وإما بحروف تجر ما دخلت عليه وهي
 كما ذكره الناظم أربعة عشر حرفاً وما في قوله: "هَنَّ إذا ما" زائدة، وهن من وإلى
 كقولك: خرجت من الدار إلى المسجد، وفي: كاعتكفت في المسجد، وحتى نحو:
 ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وعلى نحو: ركبت على الفرس، وعن: كسألت عن
 العلم، ومنذ في حاضر الزمان نحو: ما رأيته منذ اليوم، أو منذ يومنا هذا، وهكذا ماضيه
 نحو: رأيته منذ يومين، وحاشا وخلا في الاستثناء نحو: جاء القوم حاشا زيد وخلا
 عمرو، وكذا عدا كما سيأتي في الاستثناء بشرط أن لا تتصل بها ما المصدرية والباء
 الزائدة كمررت بزيد، وتكون أيضًا للقسم كما سيذكره الناظم فيما سيأتي قريباً، والكاف
 الزائدة أيضًا نحو: زيد كالأسد، وإلى الباء والكاف يعود ضمير التثنية في قوله: "إذا ما
 زيدا"، وما: زائدة وكذا اللام الزائدة نحو: المال لعمرو، ورب كقولك: رب عبد كَيْسٍ
 مر بنا أي حاذق، ومذ: في الزمان الحاضر فقط نحو: "ما رأيته مذ يومنا" كما مثل به
 الناظم ومثله: مذ اليوم دون ما غبر من الزمان، أي مضى وهو بغين معجمة وقد تكون
 بمعنى بقي ويجوز أن تقرأ بالمهملة، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومان أو مذ يوم كذا رفعت
 ما بعده.

تنبيه: ما ذكره الناظم من أن منذُ يجر بها الزمان الحاضر والماضي، ومذ لا تجر إلا الحاضر منه دون الماضي هو مذهب سيبويه لكن الأرجح عند ابن مالك وأتباعه التسوية بينهما، وإذا جرّا الماضي فهما بمعنى من، أو الحاضر فهما بمعنى في، ويجوز أيضاً رفع الاسم بعدهما على أنه مبتدأ مؤخر وهما الخبر وبالعكس.

تنبيه آخر: تختص حتى والكاف وربّ ومذ ومند بجر الاسم الظاهر فلا تقول: حتّاه وكه ورُبّه ومُنْذه، وكذا واو القسم وتاؤه بخلاف الباء الموحدة واللام وغيرهما فيجوز بك ولك ومنك وإليك وعليك وفيك وعنك.

[بَابُ (رُبَّ)]^(١)

وَرُبُّ تَأْتِي أَبَدًا مُصَدَّرَةً وَلَا يَلِيهَا الْاسْمُ إِلَّا نَكْرَةً
وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِمْ وَزَاكِبٌ بَجَاوِي

أي وتختص ربّ مع مشاركتها لسائر حروف الجر في الجر بأمور، منها أنها لا تقع إلى في صدر الكلام لأن أصل مجرورها مبتدأ ولهذا لا يتم الكلام حتى يخبر عنه كما سبق في: "رب عبد كيس مر بنا" بتقديمها بخلاف غيرها فإنك تقول مثلاً: خرجت من الدار إلى المسجد، فتقع من وإلى في أثناء الكلام، ومنها أنها لا تجر إلا النكرة كما سبق أن كل ما تدخل عليه رب فهو نكرة بخلاف غيرها فإنه يجز المعرفة والنكرة، كخرجت من الدار إلى المسجد مثلاً، ومنها أنه يجوز أن يُجَرَّ بها محذوفة مضمرة بعد واو يدل عليها كقول الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": (رُبَّ): حَرْفٌ جَرٌّ، معناه: التّقليل، ويختصّ بدخوله على الظّاهر، وبالنّكرات دون المعارف.

و(رُبَّ) تختصّ عن الحروف بوجوه؛ منها:

أنّها لا تقع إلّا في صدر الكلام.

وبدخولها على النّكرات.

وأ أنّه لا يجوز الاقتصار على النّكرة الّذي دخلت عليه حتّى تُوصف، كقولك: (رُبَّ عبدٍ ملكه).

(٢) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدته المشهورة.

الشرح: "كموج البحر" في كثافة ظلمته، شبه الليل بموج البحر في شدة هوله، وعظيم ما ينالك من المخافة، "سدوله" السدول: الأستار، واحدها: سدل مثل: ستر وستور، "ليبتلي": ليختبر ويمتحن، "أنواع الهموم" ضروب الهموم.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى علي ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان؛ ليختبرني أصبر أم أجزع؟ قطعته ولم أبال بشيء.

الإعراب: "وليل" الواو واو رب، ليل: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، "كموج" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليل، وموج

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

أي ورب ليل، ومثله: "وراكب بجاوي" أي ورب راكب بجاوي أي منسوب إلى
بجا بفتح الباء الموحدة والجيم وهم قبيلة من العرب إبلهم مشهورة بالجودة يسكنون برّ
سواكن فيجوز كون الجاوي مجروراً نعتاً للراكب ومنصوباً مفعولاً به فهو نعت
للمركوب.

=
مضاف، و"البحر" مضاف إليه، "أرخی" فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
الليل، "سدوله" مفعول به لأرخی وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، "عليّ" جار ومجرور متعلق
بأرخی، "بأنواع" جار ومجرور متعلق بأرخی، "الهموم" مضاف إليه، "ليبتلي" اللام لام التعليل ويبتلي
فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام.

الشاهد: في "وليل" حيث حذفت رب بعد الواو، وبقي عملها وهو مطرد.

انظر: ابن الناظم ص ١٥٣ في حروف الجر، وابن هشام ١٠٣/٢، وداود، والإصطهناوي،
والأشموني ٣٠٠/٢، والمكودي ص ٨٤، والسيوطي ص ٧٣.

بابُ حُرُوفِ الْقَسَمِ^(١)

ثُمَّ تَجْرُ الْأِسْمَ بَاءَ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالتَّاءُ أَيْضًا فاعْلَمْ
لَكِنْ تَخُصُّ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّبْتَ بِأَشْيَاءِهِ

أي ومما يجر الاسم أيضًا حروف القسم الثلاثة المذكورة نحو: بالله ووالله وتالله لأفعلن كذا، والباء الموحدة هي الأصل ولهذا تجر الظاهر والمضمر نحو: بك لأفعلن، والواو والتاء بدل عن الواو، وتختص باسم الله تعالى وحده دون غيره نحو: تالله كما سبق وفيها معنى التعجب ولا يقال تالرحمن وندر قولهم: ترب الكعبة.

تنبيه: واو القسم كواو رب لفظًا والفرق بينهما أن واو القسم يجوز أن تقع بعد حروف العطف نحو: فوالله ووالله ثم والله بخلاف واو رب.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": حروف القسم:

(الباء): وهي تدخل على الظاهر والمضمر، وتأتي بعد فعل القسم، كقولك: (أقسمتُ بالله وبه).
والواو بدلٌ منها، وهي تدخل على الظاهر دون المضمر؛ فتقول: (والمصحف)، ولا تأتي بعد الفعل؛ وتوجيه الإبدال كون بعض معاني الباء للإلصاق، ومن معنى الواو العطف، وهو الجمع؛ فلمَّا تقارَب معناهما وقع الإبدال فيهما.
وقيل: أشبهت الواو للقرَّب المخرج.

والتَّاء هي بدلٌ من الواو، كما أبدلت من الواو في قولهم: (ثراث) و(تخمة) و(تهمة)؛ إذ اشتقاق هذه الكلمات من: (ورث)، ومن (الوخامة)، ومن (الوهم)، فعدلوا إلى الإبدال طلبًا للخفة.
ولم تدخل التَّاء إلا على اسم الله تعالى، كقوله سبحانه: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧] لَأَتَهَا بدلٌ من بدل، فلم تدخل إلا على اسم واحدٍ معظَّم.
وهاء التنبيه فهي عوضٌ من الواو، تقول: (ها الله لأفعلن).

فالمُقَسِّمُ هنا قد نبَّه السامع على تأكيد القسم؛ فهذا الحرف هنا يقتضي تنبيهًا ومُنَبِّهًا ومُنَبِّهًا عليه.
وتعَوِّض - أيضًا - همزة الاستفهام، وألف القطع، كقولك: (الله لتفعلن؟)، ويجوز ألا يؤتى بحرف القسم ولا بالعوض منه فينتقل إلى النصب، فتقول: (الله)؛ فيكون من باب ما سقط فيه الجار وتعدي الفعلِ فَنَصَبَ.

ويجوز القطع عن مراعاة الفعل، والحمل على الابتداء نحو: (الله لأفعلن) فيكون مبتدأً وخبرًا، كأنك قلتَ: (الله قسمي) أو (قسمي الله)، ومنه قولهم: (لعمرك) - بالضم -.

بَابُ الْإِضَافَةِ^(١)

وقد يُجَرُّ الاسمُ بالإِضَافَةِ كقولهم دارُ أَبِي قُحَافَةَ
فتارةً تأتي بمعنى اللَّامِ نحو أَتَى عَبْدُ أَبِي تَمَامٍ
وتارةً تأتي بمعنى مَنْ إذا قلتَ مَنَ زَيْتٍ فَقَسْ ذَاكَ وَذَا

الإضافة ضم اسم إلى اسم لقصد تعريفه به أو تخصيصه ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد ولا يدخل الأول منهما التنوين

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": الإضافة هي: إمالة الشّيء إلى الشّيء ونسبته إليه؛ فالأول: مُضاف، والثاني: مُضافٌ إليه، وينزّلان بالتركيب الإضافي منزلة الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التنوين من الأول؛ لأنّه لا يكون حشواً للكلمة؛ فالاسم الأول مُعْرَبٌ بما يقتضيه العامل، والثاني مجرورٌ به دائماً.

اعلم أنّ الإضافة تنقسم إلى قسمين: مَحْضَةٌ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ.

فالمحضة: تقع تارةً بمعنى (اللام)، وتسمّى إضافة الملك، كقولك: (غلام زيد)، أو الاختصاص (باب الدار).

وتارةً بمعنى (من)، وتُسمّى إضافة الجنس، ويكون الأول بعض الثاني، كقولك: (خاتم فضّة)؛ وهذا يجوز في إعراب المضاف إليه ثلاثة أوجه:

جزءه بالإضافة، ونصبه إمّا على الحال أو على التّمييز وهو الأولى، واتباعه للأول إمّا على الصّفة وإمّا على البدل؛ مثاله: (خاتم حديد) و(حديداً) و(حديد).

ومن شرطه أن يكون الأول نكرة، والثاني معرفة؛ فيتعرّف بإضافته إليه، وإن كانا نكرتين فالتّكثير باقٍ، كقولك: (طالب علم).

وغير المحضة هي: ما يُقَدَّرُ فيها التنوين، ولا يتعرّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ هَذَا بِأَلْغِ الْكُفْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥]، والتّقدير في هذه الإضافة الانفصال والتنوين؛ وأصل هذا الكلام: (هدياً بالغاً الكعبة)، وتقول: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه) و(حَسَنِ وجهًا) و(حَسَنِ وَجْهُهُ).

ويجوز في الإضافة التي هي غير محضة إدخال الألف واللام على المضافين، كقولك: (مررت بالرجل الحسن الوجه)، كقوله تعالى: ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ [الحج: ٣٥].

ولا التعريفُ بآل، وإذا أضفت اسمًا إلى اسم أعربت الأول منهما بما يستحقه من رفع أو نصب أو جر وجررت الثاني أبدًا فتقول: جاء غلامُ زيدٍ، ورأيتُ غلامَ زيدٍ، ومررت بغلامِ زيدٍ، وهكذا دار أبي قحافة وهو والد أبي بكر الصديق، فأبي: مجرور بإضافة دار إليه، والياء: علامة جره، وقحافة: مجرور بـ"أب"، والجارُّ للمضاف إليه عند سيبويه الاسمُ المضافُ كغلام ودار، وعند ابن مالك الحرف المقدر لأن الإضافة تكون تارة بمعنى اللام الدالة على الملك والاختصاص كما مثلنا به وهو الأكثر، فالتقدير غلام لزيد ودار لأبي قحافة وعبد لأبي تمام وهو شاعر مشهور، وتارة تكون بمعنى من التي لبيان الجنس وذلك إذا أضيف الشيء إلى جنسه كخاتم حديد وثوب حرير ورطل زيت، ألا ترى أنك لو نونت المضاف لقلت: خاتم من حديد ورطل من زيت، ومثله: مَنَّا زيت وهو اسم مفرد مقصور كعصا لغة في المَن بالتشديد الذي هو رطلان، وقوله: "فقس ذاك" أي عبد أبي تمام، "وذا" أي منا زيت.

بابُ الأسماءِ التي تُجرُّ بمعنى الإضافة^(١)

وفي المضافِ ما يُجرُّ أبداً مثلُ لَدُنْ زيدٍ وإنْ شئتَ لَدَى
ومنه سُبحانَ وذو ومثلُ ومَعَ وعندَ وأولو وكلُ
ثمَّ الجِهاتُ السَّتُّ فوقَ وورَا ويمَنَةً وعكُشُها بِلا مِرا
وهكذا غيرُ وبعضُ وسوى في كَلِمِ شَتَّى رَوَّاهَا مَنْ رَوَى

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": الأسماء المضافة إضافة معنويّة؛ لازمة الإضافة، وغير لازمة.

فاللّازمة على ضربين: ظروف، وغير ظروف.

فمن الظروف: (لَدُنْ)، وهو بمنزلة (عند)، وهو مع الظاهر آخره أَلْفٌ، ومع المضمَر ينقلب ياءً؛ تقول: (لدى زيد ولديك)؛ فإذا استقبلها الألف واللام تسقط نُونها، كقولك: (لدى الرّجل)؛ ومن العرب من ينصب بها.

وتكون بمعنى (مُنْذُ)؛ تقول: (ما رأيته من لَدُنْ غُدُوَّةً).

(مثلُ): تسوية، وقد يَدْخُلُ عليه الكاف تأكيداً للتشبيه.

(مَعَ): كلمة تُضَمُّ الشَّيْءُ إلى الشَّيْءِ، والغالب عليها الظرفيّة، كقولك: (سَرتُ مَعَ القوم) أي: في جَمْعِهِمْ.

(عِنْدُ): ظرف مكان، تقول: (كُنْتُ عِنْدَ زَيْدٍ)؛ وقد تكون ظرف زمان، كقولك: (كان هذا عند انتصاف النّهار).

(أولو): اسم لجمع أسماء الإشارة.

(كلُ): معناه العموم والإحاطة.

(فَوْقُ) و(تَحْتُ): هما ظرفان، وقد يكونان اسمين في قولك: (تَحْتُكَ رجلاك)؛ لأنَّ الرّجل هي التّحْتُ نفسه، وكذا: (فَوْقَكَ بناءٌ حَسَن).

والجِهاتُ السَّتُّ ظروف أمكنة؛ ومنها: (يمين) و(شمال) و(أعلى) و(أسفل) و(قُبالة) و(جِذاء) و(إِزاء) و(تَلَقَاء) و(تِجَاه) و(أمام) و(وراء) و(بين ذلك).

ومنها: (وسَطُ) - بسكون السين وفتحها - ؛ والفرق بينهما: أنَّ المتحرّكة السّين تقع فيما لا ينقسم، كقولك: (ضربت وَسَطَ رأسه)، والسّاكنة السّين تحل محلّ (بين)، تقول: (جلس وَسَطَ القوم).

(عَيَّرُ): كلمةٌ بمعنى (سوى)، ويستثنى بها بعض اختصاص من (كُلُ)، وبعض الشَّيْءِ: طائفةٌ مِنْهُ.

(سوى) - تُضَمُّ سِينُهُ وتُفْتَح - ؛ وهي تكون اسماً وظرفاً؛ فإذا كانت اسماً مُدَّتْ وقُصِرَتْ، ولا تُمدُّ إلا إذا كانت مفتوحة السّين.

أي أن أكثر الأسماء يجوز أن تأتي مضافة كغلام زيد، ويجوز أن تقطع عن الإضافة بالتنوين والتعريف بأل كغلام والغلام، ومن الأسماء أسماء ملازمة للإضافة فلا تستعمل أبداً إلا مضافة فتكون هي معربة بما يقتضيه الإعراب وما بعدها مجروراً بها أبداً، فقوله: "ما يجر أبداً" بفتح الياء صريح في أن المضاف هو الجار للمضاف إليه على رأي سيبويه وهو الأصح، وهي كلمات شتى أي متفرقة ذكر الناظم بعضها وأشار إلى الباقي فتقول: جلست لدن زيد، أي عنده، وإن شئت لدى زيد لغتان، فمن الأولى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] ومن الثانية قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ولا يصح أن تقول جلست لدن أو لدى أو عند أو فوق أو تحت من غير أن تضيفها إلى زيد ونحوه وقس الباقي. وأما مع فالأكثر فتح عينها وقد تُسَكَّن كما في النظم ولا يخفى أن عكس فوق تحت وعكس وراء قدام وعكس يمنة يسرة وستأتي في باب الظروف، وسوى بكسر السين وضمها وستأتي في الاستثناء، وشتى غير منون لأنه لا ينصرف، ومما لم يذكره الناظم قولهم معاذ الله، وأي الناس جاءك، وجاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وزيد شبه عمرو، ودون بكر، وسائر الناس أي باقيهم، وقيل إن سائر بمعنى جميع، وذات اليمين، وأولات الأحمال، ولَعَمْرُ الله، وجلست بين القوم، ووسط الناس بفتح السين وقد تسكن، وما أشبه ذلك.

تنبيه: "ذو": التي ذكرها الناظم هي السابقة في الأسماء الستة وذات: مؤنثة، "وأولو": يعرب إعراب الجمع المذكر السالم، فتقول: جاءني أولو الفضل، ورأيت أولي الفضل، ومررت بأولي الفضل بالياء، وأولات: مؤنثة ولهذا يعرب إعراب الجمع المؤنث السالم، كجاءني أولات حمل بضم التاء، ورأيت أولات حمل، ومررت بأولات حمل بكسرها، وزيدت الواو في أولو وأولات كما زيدت في أولئك للفرق بينه وبين إليك في الرسم.

تنبيه آخر: المراد أن هذه الكلمات ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديرًا فما قُطِعَ منها عَوَضَ التنوين كمثّل ومنع وكل في نحو: هذا مثّل، وجاءوا معاً، ﴿وَكُلُّ أَرْوَاهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ويجوز مراعاة معنى كل كهذه الآية ومراعاة لفظه نحو: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبُ الرُّسُلِ﴾ [ص: ١٤].

بَابُ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ^(١)

وَأَجْرُكُمْ مَا كُنْتُ عَنْهُ مُخْبِرًا مُعْظَمًا لِقَدْرِهِ مُكْتَبِرًا
تَقُولُ كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكَمْ إِمَاءٍ مَلَكَتْ وَأَعْبَدِ

اعلم أن كم تأتي تارة في الإخبار ومرة في الاستخبار فإن أخبرت بها غيرك فمعناها حينئذ التأكيد أضفتها إلى الاسم الذي بعدها كما مثل به الناظم أم لا، ولهذا ذكرها الناظم في الإضافة وجعلها هي الجارّة، و"مكثرا" بالثاء المثلثة وضدها التقليل، وضد

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": (كَمْ): اسم موضوع لعدد مُبْهَمٍ جِنْسًا وَمُقَدَّرًا؛ ولها موضعان: الخبر، والاستفهام.

فالخبر يُقْتَرَنُ بِالتَّكْثِيرِ؛ والعددُ مجرورٌ بها، ولزمت صدر الكلام لأنّها في الخبر بمنزلة (رُبَّ)؛ لأنّ الشَّيْءَ يحمل على نقيضه فلم يتقدّم عليها شيءٌ سوى حرف الجرّ؛ لأنّ الجارّ والمجرور كالشَّيْءِ الواحد.

ويحكم على موضعها بالرفع تارة، وبالتّصّب أخرى، وبالجرّ تارةً على ما يقتضيه العامل.

وهي تشبه الاستفهاميّة من وجوه، وتخالّفها من وجوه؛ وتوجيه المشابهة:

أنّهما يشتركان في لفظ الكميّة، ويلزمان صدر الكلام، وأنّهما يشتركان في البناء لتضمّنهما معنى الحرف، وأنّهما يشتركان في احتياجهما إلى مُفَسِّرٍ لأجل إبهامهما، ويشتركان في جواز الحمل على اللفظ، وتارةً على المعنى في الأفراد والجمع والتذكير والتأنيث.

ووجه المخالفة:

منها: أنّ الاستفهاميّة بمنزلة عَدَدٍ مُنَوَّنٍ، نحو: (عشرين درهمًا)، والخبريّة بمنزلة عَدَدٍ مُضَافٍ؛ ويدلّ على ذلك: انتصاب مميّز الاستفهاميّة، وانجرار مميّز الخبريّة.

ومنها: أنّ مميّز الاستفهاميّة فردٌ منصوبٌ، ومميّز الخبريّة جمع مجرور.

ومنها: أنّ الاستفهاميّة تقتضي جوابًا؛ وإعرابه يكون بحسب موضعها؛ فإذا قُلْتُ: (كم مالك؟) فجوابه: (عشرون)؛ والخبريّة لا تقتضي جوابًا؛ لأنّ المتكلّم بها يُخْبِرُ عن نفسه.

ويجوز أن يأتي الاسم بعد الخبريّة مُفْرَدًا وجمعًا، كقولك: (كم عبيد ملكك) و(كم عبيد).

التعظيم التحقيرُ وضد التكبير التصغيرُ، والتاء في "ملكْت" تاء التأنيث الساكنة، وإن استفهمت غيرك بكم نصبت ما بعدها على التمييز ولهذا آخرها الناظم إلى باب التمييز.

تنبيه: أشار الناظم بقوله في المثالين: "كم مال" و"كم إماء" إلى أنه يجوز أن يقع الاسم الذي بعد من الخبرية مفردًا كمال وعبد وجمعًا كإماء وأعبد لأن كم موضوعة للعدد المجهول، وتميز العدد المعلوم مجرور ومنصوب، والمجرور تارة يكون جمعًا كثلاثة أعبد، وتارة يكون مفردًا كمائة عبد، والمنصوب لا يكون إلا مفردًا كما أن تمييز العدد المنصوب كذلك فتقول: كم كوكبًا تحوي السماء، كما تقول: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، و﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

بابُ المبتدأ والخبر^(١)

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المبتدأ: كُلُّ اسمٍ ابتدأت به، وعزيت به من العوامل اللفظية لتسند إليه خبراً يكون به جملةً تحضل به الفائدة.

وهو وخبره - إذا لم يكن ظرفاً ولا جاراً ومجروراً - مرفوعان، كـ(الضُّلُحُ خَيْرٌ) فالمبتدأ مُعْتَمَدُ السُّؤال، والخبر - من ذي (خير) - معتمد الفائدة.

وهو مرفوعٌ بالابتداء؛ والابتداء مَعْنَى لا لفظ، وهو وَصَفٌ؛ وذلك الوصفُ اهتمامك بالمبتدأ وجعلك إيّاه أَوَّلًا لثانٍ، يكون الثاني خبراً عنه.

والخبر مرفوع بالمبتدأ فهو العامل فيه.

ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فإن كان معرفةً فَأَنْتَ مَخَيَّرٌ في جعلك أيهما شئت المبتدأ، كقولك: (الله رَبُّنَا)، وكقول الزاجز:

أَنَا أَبُو النُّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

والمبتدأ يُشْبِهُ الفاعل مِنْ وَجْهِ، ويخالفه مِنْ وَجْهِ:

فالمشابهة: أَنَّهما أَبَدًا مرفوعان لفظاً أو تقديرًا؛ وَأَنَّهما مُحَدَّثٌ عنهما.

والمخالفة: أَنَّ حديث المبتدأ بعده، وحديث الفاعل قبله؛ وَأَنَّ عامل الفاعل لفظي، وعامل المبتدأ معنوي.

ويشترط في المبتدأ أن يكون اسماً، أو مُنْزَلاً منزلة الاسم مُخْبِراً عنه؛ والمنزّل منزلة الاسم قولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) تقديره: سَمَاعُكَ بِالْمُعَيَّدِي.

وأن يكون معرفةً إذ لا طريق إلى معرفة الفائدة إلّا به، فإذا لم يُعْرَفْ في نفسه فأحرى ألا يعرف خبره؛ أو مقارناً للمعرفة بتخصيص أو فائدة؛ وذلك في سِتَّةِ مواضع:

أولها: أن يكون نكرة موصوفة، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

أو أن يتقدّم خبره عليه في الجار والمجرور أو الظرف، كقولك: (لك مالٌ) (وعنده علمٌ)؛ لأنَّ تقدّمه هنا قد أبطل كونه صفةً.

أو يقع دُعاءً، كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤] و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] فأفاد لتضمّنه معنى الفعل.

أو معتمداً على نفي، كقولك: (ما أحدٌ أفضل منك).

وإن فَتَحْتَ النَّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَأَ فَارْفَعُهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدًا
تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلٌ وَالصَّلَحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلٌ

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ليُخْبَرَ عنه، والخبر ما تتم به فائدة الكلام، وهو وخبره مرفوعان كقولك: زيد عاقل، وزيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قام، وزيد يقوم، فزيد في جميع هذه الأمثلة هو المبتدأ، وعاقل والجار والمجرور والظرف والفعل خبره في الجميع ولا يظهر فيه الرفع إلا إذا كان اسمًا ظاهرًا، وأما المبتدأ فلا يكون إلا اسمًا إما معرفة من أنواع المعارف الستة السابقة كقولك: الصلح خير، وزيد عاقل، وأنا مؤمن، وهذا كتاب، والذي جاءك فقيه، وغلام زيد قائم، ونحو ذلك، وإما نكرة تحصل بها الفائدة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] ونحو ذلك، وقد يكون للمبتدأ الواحد خبران فأكثر فترفع كلها كقولك: زيد فقيه عاقل أديب، ولهذا قال الناظم:

"فَارْفَعُهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدًا"

تنبيه: عبارته توهم اشتراط فتح النطق بالمبتدأ وعدم تقديم الخبر عليه وليس كذلك كما سيأتي، وإنما مراده تجرده عن العوامل وحيث قُدِّمَ الخبر فأصله التأخير، واحترزنا بقولنا المجرد عن العوامل عن مثل قولك: كان زيد قائمًا، وإن زيدًا قائمًا، وظننت زيدًا قائمًا، لأن هذه العوامل تغير حكمه فكان ترفع الاسم الذي أصله المبتدأ وتنصب الخبر، وإن بالعكس، وظننت: تنصبهما معًا كما سيأتي في أبوابها، فلو أدخل عليه ما لا يعمل أصلاً لم يُغَيَّرَ حُكْمُهُ ولهذا قال:

وَلَا يَحُولُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلَ لَكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلَ

أو على استفهام، ك(هل فتى فأقصده؟).

أو اختصاص بعمل، كقولك: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

أي ولا يتحول حكم المبتدأ إذا دخلت لكن الخفيفة على جملته أي عليه وعلى خبره كقولك: لكن زيد عاقل، وكذا هل كقولك: هل زيد قائم، وبل كقولك: بل زيد قاعد، وما أشبه ذلك مما يفيد معنى ولا يعمل شيئاً في جملة المبتدأ كهمزة الاستفهام ولولا، وإنما احترزنا بالخفيفة عن المشددة فإنها تدخل على جملته فتنصب الاسم وترفع الخبر.

فائدة: "لا يحول" بالحاء المهملة أي يتحول ولكن فاعل دخل ولو قال دخلت لكان أظهر، وإنما قال: "على جملته" لأن المبتدأ مع خبره يسمى جملة اسمية كما سبق، والداخل عليها من العوامل إما أن يغير المبتدأ فقط أو الخبر فقط أو يغيرهما معاً.

[فصل تقديم الخبر]^(١)

وَقَدِّمِ الْأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَفْهَمُ كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعَمُ
ومثله كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْنَفُ وَأَيُّهَا الْغَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ

اعلم أن الأصل تقديم المبتدأ على خبره ويجوز تقديم الخبر عليه كقولك: زيد في الدار، وفي الدار زيد. وقد يجب تقديم الخبر إذا كان من أسماء الاستفهام كقولك: أين الكريم المنعم، وكيف المريض المدنف، ومتى المنصرف، وكم مالك، فـ"أين" خبر مقدم والكريم" مبتدأ مؤخر وهكذا ما بعدها وذلك لأن لاسم الاستفهام صدر الكلام.

فائدة: المدنف بكسر النون وفتحها يقال أدنفه المرض وأدنف المريض إذا لازمه المرض يتعدى ولا يتعدى.

وإنْ يَكُنْ بَعْضُ الظَّرُوفِ الْخَبَرَا فَأُولَهِ النَّصَبِ وَدَعْ عَنْكَ الْمِرَا
تَقُولُ زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعْدَا وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدَا

قد ذكرنا أن الخبر إنما يرتفع إذا كان اسماً ظاهراً وأنه قد يكون غير اسم فيبقى حينئذ على حكمه، وسيأتي أن الظرف منصوب فإذا كان الخبر ظرف مكان كأمام وخلف، أو ظرف زمان كيوم وغداً رفعت المبتدأ ونصبت الخبر والظرف كما مثل به الناظم، والخبر في الحقيقة ما يتعلق به الظرف.

تنبيه: الأسماء تنقسم إلى أسماء أعيان وأسماء معان فظرف المكان يصح أن يُخبر به عنهما كزيد خلفك، والعلم عندك، ولا يُخبر بظرف الزمان إلا عن المعاني فقط

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ يجوز تقديمه إذا كان غَيْرَ مُسْتَفْهَمٍ به، كقولك: (عَالِمٌ زَيْدٌ بِالْأَمْرِ).

فإن كان اسم استفهام وَجَبَ تَقْدِيمُهُ، كقولك: (أَيْنَ زَيْدٌ؟) و(مَتَى الصَّيَامُ؟) و(كَيْفَ أَنْتَ؟)؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها صدر الكلام.

وقد يقع اسم الاستفهام مبتدأ؛ وذلك إذا وقع بعده فِعْلٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، كقولك: (أَيْنَ تَسْكُنُ؟) و(كَمْ مَعَكَ دِرْهَمًا؟).

كالصوم يوم السبت، والسيرُ غداً، وفي تمثيله بقوله: "زيد خلف عمرو قعدا" نظرٌ فإن الخبر فيه قعدا وخلف متعلق به لا خبر له.

وإنْ تُقْلَ أَيْنَ الأَمِيرُ جَالِسٌ وفي فَنَاءِ الدَّارِ بِشَرِّ مَائِسٍ
فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا وقد أَجِيزَ الرِّفْعُ والنَّصَبُ مَعَ

قد سبق أن الخبر قد يكون غير اسم، وقد يكون اسم استفهام وجاراً ومجروراً وظرفاً، وأن الخبر هو ما تتم به الفائدة فإذا أتيت بمبتدأ وأخبرت عنه باسم استفهام مقدّم عليه كقولك: أين الأمير، وكيف زيد، أو بجار ومجرور أو ظرف متقدمين أو متأخرين كقولك: في الدار بشر وزيد خلفك، وما أشبه ذلك مما يعدّ كلاماً مفيداً ثم أتيت بعد تمام الكلام باسم نكرة جاز لك أن تجعله الخبر فترفعها وتلغي اسم الاستفهام والجار والمجرور والظرف، وأن تجعلها حالاً فتنصبها كما سيأتي أن الحال منصوب وأنه يأتي فضلة منكرًا بعد تمام الجملة فتقول: أين الأمير جالساً، وفي فناء الدار بشر مائساً أي مائلاً، وفناء الدار ساحتها، وزيد خلفك قاعداً، فلو أتيت بالاسم النكرة قبل تمام الكلام كقولك: متى قادم زيد، وزيد قاعد خلفك، وعمرو قائم في الدار لم يجز فيها إلا الرفع على أنها الخبر وذلك مفهوم مما مثّل به الناظم.

بابُ اشتغالِ الفعلِ عنِ المفعولِ بضميرٍ^(١)

وهكذا إن قلتَ زيدٌ لُمْتُهُ وخالدٌ ضَرَبْتُه وضمُّهُ
فالرُّفْعُ فيه جَائِزٌ والنَّصْبُ كَلاهُمَا دَلَّتْ عليه الكُتُبُ

أي وهكذا يجوز الرفع والنصب إذا فتحت النطق باسم هو مفعولٌ في المعنى لفعل هو متأخرٌ عنه قد نصب ضمير ذلك الاسم كما مثل به الناظم، فالرفع على أن زيداً مبتدأ، و"لمته" خبره وهو جملة فعلية مركبة من فعل ماضٍ وفاعل وهو تاء المتكلم ومفعول به وهو الهاء التي هي ضمير زيد، والنصب على أنه مفعول لفعل مضمر ويسمى هذا اشتغال الفعل عن المفعول بضميره أي بضمير المفعول، فلو حذف الهاء فقلت: زيداً ضربت، تعين النصب على أنه مفعول متقدم لما سيأتي أن المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل أيضاً ولو لم يكن الاسم السابق مفعولاً في المعنى للفعل المتأخر عنه كقولك: زيد ضرب، وزيد يضرب، تعين الرفع على الابتداء.

تنبيه: "لُمْتُه" بضم اللام "وَضِمْتُه" بكسر الضاد المعجمة، والضميم: الظلم، وإنما ضم أول لمته وكسر أول ضمته لأن عين لامه يلومُه واو، وعين ضامه يَضِيمه ياء، فأعطي الفاء عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل بعد حذف العين حركةً مجانسةً للعين وهي الضمة في لمته والكسرة في ضمته.

تنبيه آخر: لا يخفى أن التشبيه بين نصب جالس وزيداً لمته إنما هو في مجرد جواز النصب، وإلا فقد علم انتصاب جالس ومائس حالين، وزيدٍ وخالدٍ مفعولاً به.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هذه المسألة تُعرف باشتغال العامل عن المعمول؛ فقولك: (زَيْدٌ لُمْتُه) فـ(زيدٌ) مبتدأ - وما بعده فِعْلٌ، و ضميرُ فاعِلٍ، وضمير مفعول - ، والجملة خبرٌ عنه.

فإن نصبت (زيداً) نصبتَه على أنه مفعولٌ، وليس العاملُ فيه الفعل الذي بعده لاشتغاله بالضمير المنصوب؛ بل بفعلٍ مُقَدَّرٍ من جنس الفعل المُتَأَخَّرِ عنه، كقولك: (أكرمْتُ زيداً أكرمتَه)، والرُّفْعُ أجودُ من النَّصْبِ؛ لاستغنائه عن التقدير

بَابُ الْفَاعِلِ (١)

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلِ سَالِمِ الْبِنَاءِ
فَارْفَعُهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ جَرَى الْمَاءِ وَجَارَ الْعَاذِلُ

أي والفاعل هو كل اسم جاء بعد فعل وقع منه، وهو أي ذلك الفعل سالم البناء أي باق على صيغته الأصلية، واحترز بقوله: "سالم البناء" عما يبنى لما لم يسم فاعله فإنه يتغير بناؤه كما سيأتي، وإعراب الفاعل الرفع كما مثل به الناظم، وأشار بالمثلين إلى أنه لا فرق بين الفاعل الحقيقي كجار العاذل، ودخل زيد مما يقع الفعل منه باختياره، والمجازي كجرى الماء، وسقط الجدار، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح.

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": الْفَاعِلُ: كُلُّ اسْمٍ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ فِعْلٍ، وَأَسْنَدْتَ ذَلِكَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ إِسْنَادًا صَحِيحًا، وَجَعَلَ الْفِعْلَ حَدِيثًا عَنْهُ، وَكَانَ فِي الْإِيجَابِ وَالنَّفْيِ سَوَاءً. فالفاعل مرفوع؛ وفي ذلك أقوال:

قال الخليل: «الأصل فيما إعرابه الرفع؛ الفاعل، وباقي المرفوعات محمولات عليه، ومشبّهات به». وقال سيبويه: «الأصل هو المبتدأ، والبواقي مشبّهة به». وقال الأخفش: «كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِنَفْسِهِ».

واحتج الخليل عن مذهبه، وقال: «الفاعل بالرفع أولى؛ لأنك إذا قلت: (ضرب زيد بكر - بإسكان الكلمتين - لم يُعرف الضارب من المضروب، وإذا قلت: (زيد قائم) - بإسكانهما - غلِمَ من نفس اللفظتين أيهما المبتدأ؛ فثبت أن افتقار الفاعل إلى الإعراب أشد؛ فوجب أن يكون هو الأصل».

واحتج سيبويه أن قال: «قد ثبت أن الجملة الاسمية مُقَدَّمَةٌ عَلَى الجملة الفعلية؛ فإعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مُقَدَّمًا عَلَى إعراب الجملة الفعلية».

وقوله: (سالم البناء) احترازًا من مفعول ما لم يُسم فاعله.

وقيل: أختير للفاعل الرفع، وللمفعول النصب؛ لثقل الضمة وخفة الفتحة؛ والفعل لا يُرْفَعُ بِهِ إِلَّا فاعلٌ واحدٌ، ويُنصب به عدّة من المفاعيل، كالمصدر، والمفعول به، والظرفين، والمفعول له، والمفعول معه، والحال؛ فَجَعَلَ الْمُسْتَقْبَلُ إِعْرَابًا لِمَا قَلَّ، وَالْمُسْتَحْفُ إِعْرَابًا لِمَا كَثُرَ.

وبقوله: "عقيب فعل" إلى أنه لا يكون الفاعل إلا عقيب الفعل فلو تقدم الفاعل في المعنى على فعله، نحو زيد قام، وعمرو يقوم، انتقل من باب الفعل والفاعل إلى باب المبتدأ والخبر، لأنه حينئذ جملة اسمية فيقدر الفاعل في: قام ويقوم ضميرًا يعود إلى زيد يظهر في التثنية والجمع كقولك: الزيدان قاما والزيدون يقومون.

[فصل في توحيد الفعل]^(١)

وَوَحَّدَ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةَ

أي ووجد الفعل إذا أسندته إلى فاعل ظاهر ولو كان مثنى أو مجموعاً كما توحد مع المفرد فتقول: قال رجلان، وقال رجال، كما تقول: قال رجل، ولا تقل قالوا رجلان، ولا قالوا رجال فهذا الأفراد واجب عند إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر فإن أسندته إلى ضمير اسم متقدم قلت: الرجلان قاما، والرجال قاموا.

وإنْ تَشَأْ فَرِزْ عَلَيْهِ التَّاءَ نَحْوُ اشْتَكَّتْ عِرَاتُنَا الشِّتَاءَ

أي وإذا كان الفاعل جماعة فوجد الفعل كما سبق ثم إن شئت قلت: سار الرجال الساعة باعتبار المعنى، وإن شئت ألحقت به تاء التأنيث فقلت: سارت الرجال أي جماعة الرجال، ومثله: "اشتكت عراتنا الشتاء" وهم جمع عار عن اللباس بالمهملتين، ويجوز أن يقرأ بالمعجمتين جمع غاز في سبيل الله تعالى.

تنبيه: أطلق الناظم جواز إلحاق التاء لفعل الجماعة وذلك مقيد بجمع التكسير فقط كما مثل به بخلاف نحو: جاء المسلمون، فلا يجوز إلحاقه التاء وبخلاف نحو: جاءت المسلمات، فلا تحذف منه التاء غالباً.

وَتُلَحِّقُ التَّاءَ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَةٍ وَانْطَلَقَتْ نَاقَةٌ هِنْدِي رَائِكَةٍ

أي ما سبق من التخيير في إلحاق الفعل تاء التأنيث إنما هو في فعل الجماعة كما سبق، وأما فعل المفرد المذكر فلا يجوز إلحاق فعله التاء فلا تقول: قامت زيد،

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": فَعَلُ الْفَاعِلِ يُوَحَّدُ إِنْ كَانَ لِمَفْرَدٍ، أَوْ مَثْنًى، أَوْ مَجْمُوعٍ، فَتَقُولُ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ) وَ (جَاءَ الزَّيْدُونَ) وَ (ذَهَبَ الْقَوْمُ) وَلَا يَقَالُ: (ذَهَبَا الزَّيْدَانِ) وَلَا (ذَهَبُوا الْقَوْمُ)؛ لَامْتِنَاعِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى غَيْرِ ذِي ضَمِيرٍ، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا تَأَخَّرَ الْفِعْلُ عَنِ الْأَسْمِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ ذَهَبَ) وَ (الزَّيْدَانِ ذَهَبَا) وَ (الرِّجَالُ ذَهَبُوا)؛ فَضْمِيرُ الْفَاعِلِ مُسْتَتِرٌ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَخْلُو مِنْ فَاعِلٍ إِمَّا ظَاهِرًا، وَإِمَّا مُضْمَرًا.

والمؤنث إن كان تأنيثه مجازيًا جاز إلحاقه التاء ولم يلزم كطلعت الشمس وطلع الشمس، وإن كان حقيقياً حيواناً له فرج لزمت كما مثل به الناظم.

فائدة: قوله "وتُلحِق" هو بضم التاء وكسر الحاء ليناسب، "ووحّد"، ويجوز فتح الحاء بالبناء لما لم يسم فاعله، و"سعاد" غير منون لأنه لا ينصرف، و"راتكه" بالتاء المشناة فوق، يقال: رَتَكَ البعيرُ يرْتُكُ كَنَصَرَ ينْصُرُ إذا انطلق راتكاً أي راکضاً محرّكاً أعجازه.

تنبيه: أطلق الناظم لزوم التاء فيما تأنيثه حقيق وهو مقيد بالفعل المتصل بفاعله كما مثّل به فإن انفصل عنه جاز حذف التاء نحو: أتى القومَ هندٌ، ومفهومه أنها لا تلزم في غير ذلك وليس كذلك بل تلزم أيضاً إذا كان الفاعل ضميراً يعود إلى مؤنث متقدم وإن كان تأنيثه مجازياً كالشمس طلعت فلا يجوز الشمس طلع.

تنبيه آخر: الحاصل أن التاء تلزم في موضعين حيث كان الفاعل حقيقي التأنيث واتصل بفعله كجاءت سعاد، أو ضمير مؤنث يعود إلى متقدم وإن لم يكن حقيقي التأنيث كالشمس طلعت، ويجوز الحذف والإثبات حيث كان الفاعل جمع تكسير كسار الرجال، أو مفرداً غير حقيقي التأنيث كطلع الشمس أو منفصلاً عن فعله كأتى القومَ هندٌ، والرابع حيث كان الفعل نَعَمَ وبئس كنعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، ولم يذكره الناظم رحمه الله.

وتُكسَرُ التَّاءُ بِلَا مَحَالِهِ فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالُهِ

وقد سبقت الإشارة إلى شرح هذا البيت عند قوله: "وإن تلاه ألف ولائم" لأنه من قاعدة التقاء الساكنين، ومنه: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

فائدة: قوله: "بلا محاله" أي بلا مانع، والغزال: الظبي كما سبق في مثال: أقبل الغلام كالغزال، ولا يقال الغزالة بالهاء إلا للشمس ففي تمثيله نظر.

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ^(١)

واقض قضاء لا يُردُّ قائلُهُ بالرفع فيما لم يُسمَّ فاعلُهُ
من بعد ضمِّ أول الأفعال كقولهم يُكتبُ عهدُ الوالي

أي احكم للمفعول الذي لم يسم فاعله بالرفع إقامةً له مقامَ الفاعل المجهول، وإذا أريد بناء الفعل له ضم أوله مضارعاً كان كما مثل الناظم، أو ماضياً: كضرب زيد وكتب العهد.

تنبيه: لم يزد الناظم على ضم أول الفعل ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره إن كان ماضياً كضرب، وفتحته إن كان مضارعاً كيكتب.

تنبيه آخر: إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين كسقى زيد عمرًا لبنًا لما لم يسم فاعله لم يرفع إلا واحدًا كما لا يكون الفاعل إلا واحدًا فانصب الثاني فتقول: سقى عمرو لبنًا، فإن كان الفعل لازماً ناب عنه المصدر نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣].

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحّة": المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ يقوم مقامَ الفاعل المحذوف؛ وذلك للعلم به، أو الجهل به، أو لتعظيمه، أو لتحقيره؛ فينوب عنه فيما له من الرفع، ولزوم الفعل، ووجوب تأخيرِهِ عنه.

وغيّرت له صيغةُ الفعل المسند إليه؛ ليعلم أنّه ليس بفعل الفاعل؛ وذلك بضمِّ أوله؛ فإن كان ماضياً كسّر ما قبل آخره، فتقول: ضرب الرجلُ؛ وإن كان مضارعاً فُتِحَ ما قبل آخره، فتقول: (يُضْرَبُ).

فإن كان ثلاثياً مُعْتَلَّ العين، وُيُنِي لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وَجَبَ تخفيفُهُ من استثقال الكسرة بعد الضمّة، فألّقيت حركة الفاء، ونقلت حركة العين إليها، فتقول في (قال) و(باع): قِيلَ، وبيع: (بُيع) و(قُول)، فاستثقلت كسرةً على حرف علةٍ بعد ضمّةٍ، فَأَلْقَيْتِ الضمّةَ، ونُقِلَتِ الكسرة إلى مكانها، فَسَلِمَتِ الياءُ من (بيع)؛ لسكونها بعد حركة ثَجَانِسْهَا، وانقلبت الواو ياءً من (قِيلَ)؛ لسكونها بعد كسرة، فصار اللَّفْظُ بما أصله الياء، كاللَّفْظُ بما أصله الواو.

وبعض العرب ينقل، ويشير إلى الضمِّ مع التَّلَفُّظ بالكسر، ولا يغيّرُ الياء، ويُسمَّى ذلك إشمامًا.

ومن العرب من يخفّف هذا النوع بحذف حركة عَيْنِهِ، فإن كانت واؤًا سَلِمَتْ.

وإن يكن ثاني الثلاثي ألف فأكسره حين تبدي ولا تق
تقول بيع الثوب والغلام وكيل زيت الشام والطعام

أي أن ضم أول الفعل الماضي إنما هو إذا كان صحيح العين فإن كان عين ماضيه
ألفاً سواء كانت منقلبة عن ياء كباع وكال، أو عن واو كقال يقول وساق يسوق كسر أوله
وقلبت الألف ياء نحو: بيع الثوب، وكيل الطعام، وقيل وسيق.

تنبيه: ما ذكره الناظم لا يختص بالثلاثي بل يأتي أيضاً في نحو: انقاد واختار، فيقال
انقيد واختير، وما ذكره أيضاً من كسر أوله غير لازم بل يجوز إشماع الضم كما قرئ
بهما في نحو: قيل وسيق.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ^(١)

والتَّصَبُّ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا كَقَوْلِهِمْ صَادَ الْأَمِيرُ أَرْنَبَا
وربما أَخْرَجَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نحوُ قَدْ اسْتَوْفَى الْخَرَاجَ الْعَامِلُ

وهذا ظاهر لا يحتاج إلى شرح، وأوجب بضم الهمزة وكسر الجيم، و"الخراج":
أجرة الأرض، وإنما جعل النصب إعراب المفعول لِيُفَرِّقَ بينه وبين الفاعل، والأصل أن
يؤتى بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول كصاد الأمير أرنبا، ويجوز تقديم المفعول على
الفاعل كما مثل به وعلى الفعل أيضا نحو قوله: ﴿فَفَرِّقَا كَذَبْتُمْ وَفَرِّقَا تَقْتُلُونَ﴾
[البقرة: ٨٧].

وإنْ تَقُلْ كُلَّمْ مُوسَى يَعْلَى فَقَدِّمِ الْفَاعِلَ فَهُوَ أَوْلَى

أي إنما يجوز تقديم المفعول إذا لم يُخَفِ اللَّبْسُ فإن خيف التباس الفاعل
بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما معًا كما مثل به وجب أن يكون الفاعل أولهما، فلو
ظهر الإعراب في أحدهما نحو: كلم موسى زيد، أو في تابع أحدهما نحو: كلم موسى
الكليم يعلى، أو دل الفعل على الفاعل كأرضعت الصغرى الكبرى جاز تقدم المفعول
لأمن اللبس.

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": المفعول به: كل اسم اتصل به تعدي الفعل
فَنَصَبُهُ؛ فهو ما انتصب بعد تمام الكلام إيجابًا أو نفياً، مثل (ضَرَبْتُ زَيْدًا) و(مَا ضَرَبْتُ عُمَرَا) و(هَلْ
رَأَيْتَ خَالِدًا؟)، وكل ما جاء من باب المفاعلة، كقولك: (ضَارَبَ زَيْدٌ عُمَرَا)، فالمنصوب مرفوع في
المعنى؛ لأنك تقول: (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعُمَرَا)؛ فإن اختص أحدهما بمعنى الفاعلية، كان الآخر منصوبًا
بالمفعولية، كقولك: (عاقبت اللص).

وشرط المفعول: أن يكون آخرًا؛ لأنه فضلة في الكلام، ومرتبة الفاعل أن تكون وسطًا، فإن توسط
المفعول، أو قُدِّمَ على الفعل؛ فذلك للاهتمام به.

قال سيوييه - عقيب ذكر المفعول - : «يَقْدِّمُونَ فِي كَلَامِهِمْ مَا هُمْ بَيَانُهُ أَهَمُّ وَأَعْنَى» على هذا
الحكم تَقْدُّمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ، كقولك: (ركب الفرس الأمير) اهتمامًا بذكره.

وكذلك تَقْدُّمُهُ، كقولك: (عَمَرَا ضَرَبَ زَيْدٌ) ومرتبة مجيئه بعد الفاعل الأصيل.

بابُ ظننتُ وأخواتها^(١)

وَكُلُّ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مفعولُهُ مثلُ سَقَى وَيَشْرَبُ

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": هذه أفعال القلوب؛ وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتَنْصِبُهُمَا جميعاً؛ وهي: (ظَنَنْتُ) و(رَأَيْتُ) و(وَجَدْتُ) و(عَلِمْتُ) و(حَسِبْتُ) و(خَلْتُ) و(زَعَمْتُ).

ف(خال) لا بمعنى تكبر، كقولك: (خَلْتُ زَيْدًا صديقًا).

و(ظنّ) لا بمعنى اتهم، نحو (ظننت عمراً صادقاً).

و(حَسِبَ) لا من صار أَحْسَبَ، أي: ذا شُقْرَةٍ، أو حُمْرَةٍ وبياض كالبرص.

و(زعم) لا بمعنى كَفَلَ أو سَمِنَ أو هَزَلَ، كقولك: (زَعَمْتُ بَكْرًا مقيمًا).

و(عَلِمْتُ) لا لإدراك المفرد وهو العرفان، نحو: (علمت خالدًا مُحْسِنًا).

و(وَجَدْتُ) لا من وجدان الضَّالَّةِ، كقولك: (وجدت محمدًا عالمًا).

و(رأيت) لا من قولهم: (رأيتَه) إذا رماه فأصاب رثته، ك(رأيت الأمير عادلاً).

وقيل: (عَدَّ) و(أَلْفَى) يجريان مجرى هذه الأفعال؛ ف(عَدَّ) لا بمعنى (حَسَبَ).

ومنه (جَعَلَ)، كقولك: (جَعَلَ زَيْدٌ عَمْرًا صديقًا).

فهذه الأفعال معانيها قائمة بالقلب؛ وكلُّ ما جاز أن يكون خبرًا لمبتدأ يجوز أن يكون المفعول الثاني لهذه الأفعال.

وتختص هذه الأفعال - سوى (هَبَ) و(تَعَلَّمَ) - بالإلغاء والتعليق.

فالإلغاء هو: ترك إعمال الفعل؛ لضعفه بالتأخير، أو التوسط بين المفعولين، كقولك مع التأخير:

(زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ)، ومع التوسط: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ).

فالمثال الأول: يجوز فيهما الرفع والتصب، والرفع أجود؛ لتأخير الفعل عنهما، فعودهما إلى الابتداء أولى.

والمثال الثاني: يجوز فيهما الرفع والتصب، والتصب أجود؛ لعمل الفعل في بعض الجملة.

والتعليق هو: ترك إعمال الفعل؛ لفصل ماله صدر الكلام بينه وبين معموله، كقولك: (علمت لزيدًا

ذاهبً) و(علمتُ أزيدُ أخوك أم عمرو؟)، فقد تعلّق (عمله) بلام الابتداء وهمزة الاستفهام، أو بـ(ما

التأفية، كقولك: (علمت ما زيدٌ ذاهبً)، أو بالقسم، كقولك: (علمت والله العِلْمُ نافعٌ).

لكنَّ فعلَ الشكِّ واليقينِ ينصبُ مفعولين في التلقينِ
تقولُ قد خلتُ الهلالَ لائحاً وقد وجدتُ المُستشارَ ناصحاً
وما أظنُّ عامراً رفيقاً ولا أرى لي خالداً صديقاً
وهكذا تصنعُ في علمتُ وفي حسبتُ ثم في زعمتُ

أي أن الفعل ضربان لازم ومتعد، فاللازم ما لا يتجاوز بنفسه إلى مفعوله كقام زيد، وخرج عمرو، والمتعدي بخلافه فيرفع فاعله وينصب مفعوله كما سبق أن الفاعل مرفوع وأن النصب للمفعول حكم واجب فأعاده هنا توطئة، وعلامة الفاعل أن تجعل محله تاء المتكلم كأشبع الضيف، وعلامة المفعول أن تجعل محله ياء المتكلم كأشبعني الرغيف.

ثم المتعدي قد يتعدى إلى مفعول واحد كشرب زيد لبناً، وإلى اثنين كسقى زيد عمراً لبناً وإلى ذلك أشار بقوله: "سقى ويشرب" لكن يجوز حذف المفعول الواحد كشرب زيد، والاختصار على أحد المفعولين كسقى زيد عمراً، إلا في باب ظن وأخواتها وهي أفعال الشك واليقين، فإنه لا يجوز حذف المفعولين معاً ولا الاختصار على أحدهما، وقد ذكر الناظم منها سبعة، ثلاثة للظن وهي ظن وخال وحسب، وثلاثة لليقين وهي علم ووجد ورأى، وواحدًا يحتملها وهو زعم، وأمثلتها ظاهرة من النظم، ولا يجوز أن تقول خلت الهلال فقط ولا خلت فقط وكذا غيرها.

تنبيه: لعله مثل بالماضي منها كخلت ووجدت، وبالمضارع كأظن وأرى ليشير إلى أن كل ما يتصرف من هذه الأفعال من مضارع أو فعل أمر أو اسم فاعل أو نحوه حكمه حكم الماضي كأظن وتظن وأنا ظان زيداً عالماً.

تنبيه آخر: إنما امتنع حذف مفعولي ظن وأخواتها والاختصار على أحدهما لأنها إنما تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معاً كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فكما لا يجوز الاختصار على المبتدأ دون خبره ولا عكسه فكذا لا يحذف أحدهما هنا لأنهما يقصد بهما ما يقصد بالمبتدأ والخبر من الإفادة، ولعل معنى قوله: "في التلقين" أي في إعلام غيرك بما في قلبك ولهذا تسمى أفعال القلوب لقيامها بها.

تنبيه آخر: قد علم أيضًا أن المبتدأ يجب أن يكون اسمًا وأن الخبر قد يكون اسمًا وقد يكون فعلاً وجارًا ومجرورًا فكذلك هنا يجب أن يكون المفعول الأول اسمًا لأن أصله مبتدأ وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون مفعولاً ثانيًا هنا كقولك: ظننت زيدًا قام، وفي الدار وعندك.

تنبيه آخر: قد سبق أن المفعول منصوب سواء تقدم عليه الفعل أم تأخر، وتختص هذه الأفعال بجواز رفع ما تقدم عليها على الابتداء كقولك: زيدٌ أظن قائمًا.

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ ^(١)

وإنْ ذَكَرْتَ فاعلاً مُؤَنّاً فهو كما لو كانَ فعلاً بَيِّنّاً
فارفع به في لازم الأفعالِ وانصب إذا عُدِّي بكلِّ حالٍ
تقولُ زيدٌ مُستَوٍ أبوه بالرفعِ مثلُ يستوي أخوه
وقل سعيذٌ مُكرِّمٌ عثماناً بالنصبِ مثلُ يُكرِّمُ الضيفاناً

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": هو: ما يشتقُّ من فعلِ الفاعل؛ فإن كان اشتقاقه من لازم كان ما بعده مرفوعاً، كقولك: (زيدٌ شريفٌ أبوه)؛ وإن كان من متعدٍّ عَمَلَ عَمَلُ الفعل المضارع؛ لشبهه به في عدّة الحروف، وهيئة الحركة والسكون، ف(ضارب) يُضَاهِي (يُضْرِبُ) في كون كلٍّ منهما رُباعي الحروف، ثانيهما ساكن، وما عداه متحرّك؛ فلمَّا اشتبها من هذا الوجه أُعْرِبَ الفعل المضارع من بين الأفعال، وعمل هذا الاسم عمله في الحال والاستقبال؛ وهو لا يعمل إلّا إذا كان معتمداً على ما قبله من مبتدأ، كقولك: (هذا ضارب زيداً).

أو يكون على موصوف، كقولك: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً)؛ أو على صاحب الحال، كقولك: (هذا عمرٌ ضارباً زيداً)؛ أو على همزة الاستفهام، كقولك: (أضاربُ صاحبك زيداً؟)؛ أو على (ما) التافية، كقولك: (ما ضاربُ زيدٍ عمرًا).

ولا يعمل إذا كان بمعنى الماضي عَمَلَ الفعل، بل يجزّ ما بعده، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أُمّيس)؛ خلافاً للكسائي، والآية الكريمة التي احتجّ بها من قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبْنَاهُمْ بِأَسْطُ ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨] فحكاية حالٍ ماضية بمنزلة قوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، وليس بحاضر بل هو على الحكاية.

وإن جرى على غير من هو له برز الضمير، كقولك: (زيد هند ضاربها هو)، فإن نصبت هنداً، فقلت: (زيدٌ هنداً ضاربها) جاز ولم تحتج إلى إبراز الضمير.

ولا يتعرّف بما يضاف إليه من المعارف إذا كان للحال والاستقبال؛ لأنّه يعمل عمل الفعل، والفعل نكرة؛ فكذلك ما وَقَعَ موقعه، وكذلك وَقَعَ صِفَةً للتكررة، وحالاً للمعرفة، كقولك: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرو غداً)؛ ولا يجوز ذلك وأنت تريد الماضي؛ لأنّه لا يتعرّف بما أُضيف إليه، والمعارف لا تكون أحوالاً ولا صفات التكرات.

أي أن اسم الفاعل المشتق من الفعل كقائم وضارب وغيرهما إذا نُونَ كان بمنزلة الفعل المضارع فترفعُ به الفاعل من الفعل اللازم وتنصب به مع ذلك المفعول من الفعل المتعدي، فتقول في اللازم: زيد قائم أبوه كما تقول: زيد يقوم أبوه، ومثله: مستو أبوه من الاستواء، ويوجد في بعض النسخ مشتر أبوه من الشراء وهو ضعيف لأنه يكون حينئذ مثلاً للمتعدي فيبقى اللازم بلا مثال ويتكرر مثال المتعدي، وتقول: زيد ضارب أبوه عمرًا، كما تقول: زيد يضرب أبوه عمرًا، ومثله: سعيد مكرم عثمان.

تنبيه: ذكرنا أن اسم الفاعل إذا نُونَ كان بمنزلة الفعل المضارع لأنه كالمضارع صالح للحال والاستقبال، ولأن المضارع يشبهه في حركاته وتجدد حروفه، فمتى كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم ينون بل يضاف إلى مفعوله كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، فيدل على أنه قد ضربه بخلاف قولك: هذا ضاربُ زيدًا بالتنوين فإنه يدل على أنه لم يضربه.

بَابُ الْمَصْدَرِ^(١)

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ وَمِنْهُ يَا صَاحِبَ اسْتِقْصَاقِ الْفِعْلِ
وَأَوْجَبْتُ لَهُ النَّحَاةَ النَّصْبَا كَقَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا

أي أن المصدر هو الأصل الذي اشتقت منه الأفعال والصفات لأنه هو في الحقيقة الفعل المعنوي والقيام والقيود والضرب مثلاً هي الفعل الصادر من قام وقعد وضرب وإنما الفعل اللفظي كقام وقعد وضرب والصفات كقائم وقاعد وضارب إخبار عنه فذكرها يغني عن ذكره، فإذا ذكر معها صار تأكيداً ووجب نصبه لأنه المفعول في الحقيقة ويسمى المفعول المطلق، فإذا قلت: قام زيد قياماً فكأنك قلت أحدث زيد قياماً، وقام يغني عن قولك قياماً، وإنما ذكرته تأكيداً كما في: ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

فلو ذكر المصدر مع غير المشتقات منه نحو: أعجبتني قيام زيد لم ينتصب وإن كان لفظه لفظ المصدر لأن أعجب لا يدل عليه فلا يكون ذكره تأكيداً له وبهذا خص وجوب النصب بنحو: ضربت زيدا ضرباً، نعم إذا اتحد اللفظان في المعنى قام أحدهما مقام الآخر، فتقول: جلس زيد قعوداً وقعد جلوساً.

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": المصدر: اسم يقع على الأحداث، ك(الضرب) والقتل) و(الإكرام)؛ وهو أصل الأفعال، وسوي مصدر؛ لصدورها عنه، وهو المفعول المطلق.

والمفاعيل خمسة؛ لأنَّ الفاعل لا بُدَّ له من فعلٍ به صار فاعلاً؛ وذلك أصله المصدر، كقولك: (ضربت زيدا ضرباً) ولا بُدَّ لذلك من الوقوع بغيره؛ وهو المفعول به، وهو مقيّد بالباء - كما تقدّم - ، ولا بُدَّ لوقوع ذلك من وَقْتٍ وَمَكَانٍ؛ وهو المفعول فيه، ولا بُدَّ لذلك الفاعل من غَرَضٍ فَعَلَّ الْفِعْلَ لأجله؛ وهو المفعول له، ويحتمل مصاحباً لِمَا يقتضيه الحال؛ وهو المفعول مَعَهُ؛ فكلُّ منها مُقَيِّدٌ بشيء.

والمصدر: اسم مبهم يقع على القليل والكثير، ولا يشئى، ولا يجمع؛ لأنَّه بمنزلة اسم الجنس، والجنس لا يشئى ولا يجمع؛ فإنَّ كان المصدر لعدد المرات جاز تشيته وجمعه، كقولك: (ضربت ضَرْبَيْنِ) و(ضَرْبَاتٍ) بدخول تاء التانيث في واحده فأشبهه أسماء الأجناس المحدودة، ك(القَمْحَةِ) و(الْتَمْرَةِ).

وقد أقيم الوصف والآلات مقامه والعدد الإثبات
نحو ضربت العبد سوطاً فهرب واضرب أشد الضرب من يغشى الرب
واجلده في الخمر أربعين جلده واحبسه مثل حبس زيد عبده

أي وقد يُقام مقام المصدر في انتصابه أشياء منها وصفه كضربته شديداً أي ضرباً أشد الضرب، وكذا قوله: "واحبسه مثل" أي حبساً مثل "حبس مولى عبده" لأن فيه معنى التشبيه، ومنها الآلة التي فعل بها كضربته سوطاً أو عصاً، ومنها عدده كضربته ضربتين ومنه قوله: "واجلده في الخمر أربعين جلده".

تنبيه: لعله إنما خص العدد بالإثبات دون النفي لأنك لو قلت مثلاً: ما جلده أربعين عقبة بالإضراب فقلت مثلاً: بل عشرين فصار نيابة العدد عن المصدر ملازمة للإثبات، و"الرب" مواضع التهم، وهمزة أربعين في النظم موصولة لإقامة الوزن، و"مقامه": بضم الميم الأولى.

وربما أضمر فعل المصدر كقولهم سمعاً وطوعاً فاخبر
ومثله سقياً له ورعياً وإن تشأ جداً له وكياً

أي أن المصدر ينتصب بما سبقه من فعل أو وصف مشتق منه وربما أضمر فعله كقولهم عند الأمر بفعل: سمعاً لك وطوعاً وحباً وكرامة أي أسمع لك سمعاً وأطيع طوعاً، وأحبك حباً، وأكرمك كرامة، وقولهم في الدعاء للإنسان: سقياً له ورعياً بفتح أولهما أي سقاه الله ورعاه، وفي الدعاء عليه: جداً له وكياً أي جدع الله أنفه وكواه فهي في الحقيقة منصوبة بأفعال من جنسها لأن المقدر كالمنطوق به وهو معنى قوله: "فاخبر" بضم الباء الموحدة فعل أمر أي فاخبر ذلك، ولكن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا في الطلب وهو الدعاء كما مثل به الناظم، وكذلك الأمر نحو: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤].

ومنه قد جاء الأمير ركضاً واشتمل الصمء إذ توضحاً

أي ومن المصدر المنصوب بفعل مضمر أيضًا ما جاء من المصادر واقعًا موقع الحال كقولك: جاء الأمير ركضًا أي يركض ركضًا، وأقبل زيد سعيًا أي يسعى سعيًا، فلو قلت: جاء الأمير راكضًا، وأقبل زيد ساعيًا لكان انتصابهما على الحال كما سيأتي.

تنبيه: إنما اختار الشيخ تَبَعًا لجماعة انتصاب مثل هذا على المصدر لأن الحال لا يكون إلا وصفًا والجمهور وهو مذهب سيويه، والأرجح عند ابن مالك وأتباعه أن مثل ذلك منصوب على الحال الواقع بلفظ المصدر، وإنما أُقيمَ مقام المصدر أيضًا نوع المصدر المبين لهيئة الفعل إذا كان له هيئات متعددة كقولك: "اشتمل الصماء" أي الشملة بكسر الشين لمن يستر جميع بدنه بثوب لأن الاشتمال يقع على هيئات كثيرة، والصماء نوع منها، ومثله قولهم: قعد القُرفُصاء لمن احتبى بيديه، ومشى المُطيطاء بتخفيف الطاء لمن يتبختر في مشيته ويرد يديه إلى ورائه، وظاهر كلام الشيخ أن "اشتمل الصماء" منصوب بفعل مقدر كجاء الأمير ركضًا وليس كذلك بل هو من أمثلة ما أُقيم فيه النوع مقام المصدر.

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ^(١)

وإن جرى نُطْقُكَ بالمفعولِ له فانصبه بالفعل الذي قد فعله
وهو لعمري مصدرٌ في نفسه لكنَّ جنسَ الفعلِ غيرُ جنسه
وغالبُ الأحوالِ أن تراه جوابَ لِمَ فعلتَ ما تهوَاهُ
تقولُ قد زُرْتُكَ خوفَ الشرِّ وغضتُ في البحرِ ابتغاءَ الدُّ

اعلم أن المفعول له ويسمى أيضًا لأجله منصوب والناصب له ما يتقدمه من الفعل الذي فعله فاعل المفعول له ولا يكون إلا بلفظ المصدر لكن سبق أن المصدر لا ينصبه إلا فعل أو وصف مشتق منه كضربته ضربًا بخلاف المفعول له فإنه يكون علة لفعل جنسه غير جنسه، ثم تارة يكون مضافًا كما مثل به الناظم، فالناصب لخوف الشر: "زرتك"، والناصب لابتغاء الدر: "غضت" وعما من غير جنسهما وقعا علة للفعل الناصب لهما إذ لو سُئِلت: لم زرت؟ لقلت: خوف الشر، وتارة يكون منكّرًا كجئت إكرامًا لك، وشربت العبد تأديبًا له ونحو ذلك.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المفعول له: يُنْصَبُ؛ وهو: المصدر المذكور علةً لحديث شاركه في الزمان، والفاعل.

وشرائطه: أن يكون مصدرًا، من غير جنس فعله، جواب (لِمَ فعلتَ)، كقولك: (جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ)، ف(رَغْبَةً) مفعولٌ له؛ لأنَّه مصدر مُعَلَّلٌ به المجيء، وزمانهما، وفاعلهما واحد.

فإن لم يستوف الشروط فلا بُدَّ من جرّه بلام التعليل،

أو ما يقوم مقامها؛ وذلك ما كان غير مصدر، كقولك: (جِئْتُ للعشب والماء)، أو مصدرًا مُخَالَفًا للمُعَلَّل في الزمان، نحو: (تأهَّبْتُ أمس للسفر اليوم)، أو في الفاعل، نحو: (جِئْتُ لَأَمْرِكَ إِثَّي).

ويأتي مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، أو مضافًا، أو مجرَّدًا من التعريف بِاللَّامِ والإضافة.

فالمجرَّد الأكثر فيه النَّصَب، نحو: (ضَرَبْتَهُ تَأْدِيبًا)؛ وقد يجرُّ فيقال: (ضَرَبْتَهُ لتأديب).

والمعرَّف بِاللَّامِ الأكثر فيه الجرُّ، كقولك: (جِئْتُ للطَّعْمِ في بَرْكِ)؛ وقد يُنْصَبُ فيقال: (جِئْتُكَ الطَّعْمِ).

تنبيه: يصح جرُّ المفعول له بلام العلة ولهذا سمي المفعول له نحو: زرتك لخوف الشر، وجئت لإكرامك، والجر بلام العلة لا يحتاج إلى شرط، وشرط النصب ما أشار إليه الناظم من كونه بلفظ المصدر وأن يقع هو والفعل الذي نصبه من فاعل واحد لأن الزائر هو الخائف، ولعل مراده بقوله: "فانصبه بالفعل الذي قد فعله" أي الذي قد فعله فاعل المفعول له فجعل الفعل فاعلاً مجازاً فلو لم يكن مصدرًا وهو علة وجب جره باللام كجئت للمال، وكذا لو لم يتحد فاعلهما كجئت لإحسانك إلي.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ^(١)

وإن أقمّت الواو في الكلام مُقامَ مَعٍ فانصب بلا ملام
تقولُ جاءَ البرْدُ والجِبَابُ واستوت المياه والأخشابُ
وما صنعت يا فتى وسعدا فقيس على هذا تُصادفُ رُشدًا

أي إذا دلت الواو على مجرد المعية من غير مشاركة في الفعل فانصب ما بعد الواو ويسمى المفعول معه كما مثّل به الناظم، فالواو في قوله: "والجباب" بمعنى مع فلا تدل على مشاركة الجباب للبرد في المجيء، والمراد جباب النخل أي تلقيحُه، والجَبُّ: القطع، ويجوز فتح جيم الجباب وكسرها كما في الجَدَادِ والحصاد، وكذا الواو في قوله: "استوت المياه والأخشاب" أي مع الأخشاب إذ لم يصدر منها استواء يماثل المياه، بل المراد أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشب فاستوى معها بمعنى ارتفع كما في: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ، وكذا الواو في قوله: "ما صنعت يا فتى وسعدا" أي مع سعد إذ المقصود السؤال عن صنعه مع سعد، فلو قصد السؤال عن صنع كل منهما لقليل: ما صنعت يا فتى وسعد أي وما صنع سعد، فالواو حينئذ للعطف لدالاتها على مشاركة ما بعدها لما قبلها في الفعل.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": المفعول معه، قال الزّمخشرّي: «هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع». وهو من جملة الفضلات.

والعامل فيه النَّصب؛ الفعلُ الَّذي قبله بواسطة الواو، وليس من المفاعيل ما يُنصبُ بواسطةٍ إلّا المفعول معه، ويجري مجراه الاستثناء.

ولا يجوز حذف الواو من هذا كما جاز حذف اللّام من المفعول له؛ ولا أن يتقدّم على النَّاصِبِ له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه.

والنَّاصِبُ له: ما يتقدّم عليه من فعلٍ ظاهرٍ أو مُقدّرٍ، أو مِن اسمٍ يشبه الفعل؛ مثال الظّاهر: (استوى الماء والخشب)، ومثال المقدّر: (كيف أنت وقُصّة من تريد؟) تقديره: كيف تكون؛ ومثال الاسم المشبه للفعل: (حسبك وزيدًا درهم).

بابُ الحالِ^(١) والتمييزِ

والحالُ والتمييزُ منصوبانِ على اختلافِ الوضعِ والمباني
ثم كلاً النوعينِ جاءَ فضلةً مُنْكَرًا بعدَ تمامِ الجُمْلَةِ

أي يشترك الحال والتمييز في كونهما منصوبين نكرتين فضلتين أي يتم الكلام بدونهما كما يتم بدون المفعول به ودون المصدر، فالحال نحو: جاء زيد راكباً في الجملة الفعلية، وهذا زيد راكباً في الجملة الاسمية، وفي الدار عمرو جالساً، وعندك زيد واقفاً في الجار والمجرور والظرف وهو معنى قوله: "على اختلاف الوضع والمباني" أي وضع الكلمات المفردة وتركيبها، و"جاء": بألف واحد لأن كلا وكلتا يكون الخبر عنهما مفرداً لا مثني كما في: ﴿كَلَّمْنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

والتمييز كقولك: جاءني عشرون عبداً، وهؤلاء عشرون عبداً، ولو قلت: جاء زيد، وهذا زيد، وجاءني عشرون، وهؤلاء عشرون لكان كلاً مفعولاً لكن جيء بالحال مبينة لهيئة الفاعل أي صفته، وبالتمييز مبيناً لذات الفاعل وهو العشرون أي جنسه.

لكن إذا نظرت في اسم الحال وجدته اشتق من الأفعال
ثم تُرى عند اعتبار مَنْ عَقْلٌ جواب كيف في سؤال مَنْ سأل

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": ومن المنصوبات الحال؛ وهُوَ: وصف هيئة الفاعل، أو المفعول، أو هيئتهما معاً.

وشروطه: أن يكون نكرة، مشتقة، تأتي بعد معرفة قد تم الكلام دونها، مقدرةً بد(في) منتقلة، صالحة أن تكون جواباً ل(كيف)؛ كقولك: (جاء زيد راكباً) فقد اجتمع فيها ما ذكر، واستحققت أن تكون نكرة؛ لأنها فضلة جاءت بعد تمام الجملة كالمفعول به.

وتشبه الظرف من حيث إنها مفعولٌ فيها، وتشبه التمييز في البيان.

وقد تكون وصفاً ثابتاً إذا كانت مؤكدة، كقولك: (هذا أبوك عطوفاً)، وقد تكون جامدة إذا كانت في تأويل المشتق، كقولك: (هذا خاتمك حديثاً).

وصاحب الحال لا يكون إلا معرفةً غالباً؛ لأنها وصاحبها خبرٌ ومخبرٌ عنه؛ فحقها أن تدل على معروف غير منكور؛ كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ.

مثالُهُ جاءَ الأميرُ راكبًا وقامَ قُسٌّ في عكاظَ خاطبًا

أي ويفترقان من حيث إن الحال لا يكون إلا وصفًا مشتقًا من فعل غالبًا وإنه إذا اعتبر به جوابٌ لسؤالٍ مقدّر بكيف لأن كيف يسأل بها عن الحال، ألا ترى أن راكبًا في: جاء زيد راكبًا، مشتق من الركوب وأنه جواب عن قول القائل: كيف جاء زيد، أي على أي حالة ماشيًا أم راكبًا أم غير ذلك فتقول: راكبًا بيانًا للحال المبهمة.

فائدة: قوله: "اشتق" هو بضم التاء ولعل مراده باشتقاقه من الأفعال الفعل المعنوي وهو المصدر لما سبق أنه الأصل الذي اشتق منه الفعل والوصف. و"قُس" بين ساعدة فصيح من فصحاء العرب مات قبل بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وكان مؤمنًا بظهوره، و"عكاظ" سوق كانت لهم مشهورة وهو غير مصروف.

ومنه مَنْ ذا بالفناءِ قاعدًا وبعثُهُ بدرهمٍ فصاعدًا

أشار في هذا البيت إلى مسألتين: إحداهما أن عامل النصب في الحال قد يكون فعلاً ووصفًا مشتقًا، وقد يكون اسم إشارة لما فيه من معنى الفعل كقولك: هذا زيد مقبلاً، لأنه بمعنى أشير إلى زيد، و"من ذا بالفناء قاعدًا"، فمن: مبتدأ، وذا: خبره، وقاعدًا: حال، وبالفناء: متعلق بقاعدًا.

تنبيه: ومما يعمل في الحال أيضًا الظرف والجار والمجرور لما فيهما من معنى الاستقرار كقولك: في الدار بشر مائسًا، وخلفك عمرو قاعدًا، وكذا: أين الأمير جالسًا، لأن أين ظرف مكان.

المسألة الثانية: أن عامل الحال قد يحذف وجوبًا إذا جاءت لبيان تدريج زيادة أو نقص كقوله: "بعته بدرهم فصاعدًا" أي فعلاً الدرهم صاعدًا، وأعطه درهمًا فسافلاً، أي فانحطَّ الدرهم سافلاً.

تنبيه: ومما يحذف فيه عامل الحال وجوبًا إذا وقعت بدلاً من لفظ الفعل في توبيخ كقولهم: أقائمًا وقد قعد الناس، وجوازًا إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩] أي فصلُّوا.

بَابُ التَّمْيِيزِ (١)

وإن تُرد معرفة التّمييزِ لكي تُعدّ من ذوي التّمييزِ
فهو الذي يُذكرُ بعدَ العددِ والوزنِ والكيلِ ومذروعِ اليدِ
ومن إذا فُكّرتَ فيه مُضمّرةً من قبل أن تذكره وتُظهره
تقولُ عندي منوان زُبداً وخمسةً وأربعونَ عبداً
وقد تصدّقتُ بصاعٍ خلاً وماله غيرُ جريبٍ نخلاً

أي وإن أردت معرفة التمييز في صناعة أهل النحو لتعدّ من أهل التمييز بين الأشياء أو بينه وبين الحال، والمراد معرفة محله. وأما حده فسبق أنه فضلة منكر كالحال، فهو الذي يذكر أي غالباً بعد الأقدار مبيناً لجنسها أي شئ هو ولهذا يصح أن تجره غالباً من التي لبيان الجنس كقولك في الموزون: "عندي منوان زبداً" أي من زبد لأنك لو اقتصر على قولك: عندي منوان لبقى الموزون مبهماً مع أنه كلام مفيد، فلما قلت:

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": التّمييز - ويسمى مميّزاً، وتمييزاً، ومفسّراً، وتفسيراً - وهو يشبه الحال؛ كونه اسماً نكرةً يأتي بعد تمام الكلام. والفرق بينهما: أن الحال يكون مشتقاً غالباً.

والتّمييز: اسم جنس؛ فهو نكرة مضمّن معنى (من) لبيان ما قبله؛ وهو ما دلّ على مقدارٍ أو شبهه. وأكثر ما يأتي تمييزاً لمفردٍ فيما كان مقدّراً، والمقادير أربعة؛ وهي: المعدود، والموزون، والمكيل، والممسوح؛ تقول من ذلك: (أعطيتُ زيداً عشرين درهماً، ومنوين عسلاً، وقفيزين بُراً، وذراعين حريراً) وما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً.

ويأتي مميّزاً لجملة، كقولك: (طاب زيدٌ نفساً).

وتمييز المفرد إن بيّن العدد فهو واجب الجرّ بالإضافة كوجوب نصبه، وإن بيّن غير العدد فحقّه التّصّب.

ويجوز جرّه بإضافة المميّز إليه، إلا أن يكون مضافاً إلى غيره؛ فتقول: (ما له شبرٌ أرضٍ) وله منوا سمنٍ، وقفيزا بُرٍ، وراقود خَلٍ، وخاتم حديدٍ؛ فإن كان المميّز مضافاً تعيّن التّصّب، كقولك: (له جُمَامُ الملوك دقيّقا).

زبدًا ميزت جنسه وزال الإبهام، وكذلك في المعدود: عندي: "خمسة وأربعون عبدًا" أي من العبيد، وفي المكيل: "تصدقت بصاع خلًا" أي من خل، وفي المذروع له جريب نخلًا أي من النخل.

فائدة: المَنوان تشية منا السابق في قوله: "منا زيت" والصاع: أربعة أمداد والمد: رطل وثلث بالبغدادى، والرطل: نصف المن وهو مائة وثلاثة وثلاثون درهمًا، والدرهم: قفلة، والجريب: بفتح الجيم مساحة عشر قصبات في عشر قصبات، والقصبه ستة أذرع. فالجريب إذا ستون ذراعًا طولاً في ستين ذراعًا عرضاً ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وستمئة ذراع.

تنبيه: قد سبق أن الإضافة تارة تكون بمعنى "مِنْ" وذكرنا أن ذلك في إضافة الشئ إلى جنسه كمنا زيت، وخاتم فضة، وثوب حرير، وحينئذ يجوز في التمييز الآتي بعد الأقدار ثلاثة أوجه: نصبه على التمييز بعد تنوين المضاف كالأمثلة المذكورة، وإضافته إلى جنسه كما سبق في الإضافة، وجره بمنْ كما ذكرنا وهو تمييز في أحوالها كلها إلا أن المجرور بمن بعد الأقدار نادر.

بابُ نَعَمْ وَيُسَّ (١) وَحَبْذا

ومنه أيضًا نَعَمْ زيدٌ رجلًا ويُسَّ عبدُ الدارِ منه بدلًا
وحَبْذا أرضُ البقيعِ أرضًا وصالحٌ أظهُرُ منك عِرْضًا
وقد قَرِرتُ بالإيابِ عينا وطِبتَ نفسًا إذ قضيتَ الدِّينا

أي ومن التمييز ما يكون بعد أفعال المدح والذم وبعد أَفْعَلَ التفضيل ومنه ما يسمى الفاعل المحوّل.

أما أفعال المدح والذم فهي: نعم وحبذا ويُسَّ، وهي أفعال ماضية إلا أنها جامدة لا تنصرف إلى مضارع وأمر ومصدر، فإذا جاء بعدها المعرف بـأل أو الإضافة إلى ما فيه أل ارتفع كنعم الرجل زيد، فالرجل: فاعل، وزيد المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر خبره الجملة قبله، ومثله: نَعَمْ عُقبى الدار الجنة، وقد يُضمَر فاعلها وجوبًا إذا فسر اسم

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": اعلم أنّ (نَعَمْ) و(يُسَّ) فِعْلان غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، وضعا للمدح العام، والذّم العام.

وفيهما أربع لغات: (نَعَمْ) و(يُسَّ) هذه الأصل، و(نَعَمْ) و(يُسَّ) و(نَعَمْ) و(يُسَّ).

والدليل على فعليّتهما: جوازُ دخولِهما التَّأْنِيثُ الساكنة عليهما، كقولك: (نعمت هند) و(بُست الجارية)، وإن شئت قلت: (نعم المرأة)، ويجوز هذا مع المفرد المذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع؛ فتقول: (نعم الرجل زيد) و(نعم الرجال أخواك) و(نعم المرأتان هِنْدٌ ودَغْدُ) و(نعم النساء بنات عمك).

وقد جَوَزُوا في هذه المسألة في المخصوص بالمدح أو الذّم أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي قبله.

وأن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: (نعم الرجل هو زيد).

وإما أن يكون مضمّرًا، مميّزًا بنكرة منصوب، وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذّم، كـ(نعم صاحبًا زيدًا) و(بُس غلامًا بَشَرًا).

ويكون الاسم المرفوع الذي فيه الألف واللام للجنس مُضمّرًا وقد فُسِّرَ الاسم التَّكْرَةُ المنصوب؛ وتقديره: (نعم الرجل رجلاً).

منصوب على التمييز كقولك: "نعم زيد رجلاً" فلما حذف الفاعل الذي هو الرجل وصار مبهمًا فسرتة بقولك رجلاً، والتفسير هو التمييز، ومثله: "بئس عبد الدار منه بدلاً"، وأما "حبذا أرض البقيع أرضاً" فحبذا: فعل وفاعل، و"أرض البقيع" المخصوص بالمدح، و"أرضاً": تمييز كنعم الرجل زيد رجلاً، إلا أن مذهب سيويه أنه لا يجمع في نعم وبئس بين الفاعل والتمييز، وقس على ذلك ما أدى معناهما نحو: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥] و﴿حَسُنْتَ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٧٦] و﴿فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨] أي كبرت الكلمة قولهم اتخذ الله ولدًا كلمةً، وحسنت المستقر الغرفة مستقرًا، وساء القرين الشيطان قرينًا.

وأما الواقع بعد أفعل التفضيل فنحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، وصالح أطهر منك عرضًا وأحسن خلقًا.

وأما الفاعل المحول فنحو: قرَّ زيد عيَّنًا، وطاب نفسًا، أثله قرت عين زيد، وطابت نفسه فحول إلى التمييز لأنك لو قلت طاب زيد احتمل أن يطيب رائحة أو معيشة أو غيرهما فلما فسرت المبهم بقولك: نفسًا نصبته على التمييز.

فائدة: "أرض البقيع" مقبرة أهل المدينة الشريفة، والعرض بكسر العين النفس، "وقررت" بكسر الراء ومضارعُه يَقَرُّ بفتح القاف واشتقاقه إما من القرار أي الاطمئنان أو من القُر بضم القاف وهو البرد، والإياب العود من السفر.

بَابُ كَمِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ (١)

وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمًا فَانْصَبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَبًا تَحْوِي السَّمَاءُ

وشرح هذا البيت قد سبق في كم الخبرية، والفرق بينهما أيضًا أن المنصوب بكم الاستفهامية لا يكون إلا بعد تمام الكلام، لأن هذا شأن التمييز لأنك إذا قلت مثلاً: كم مالك، احتمل أنك تسأل عن عدد إبله أو غنمه أو غيرهما، فإذا فسرتَه بقولك: إبلًا نصبتَه تمييزًا، ومثله: "كم تحوي السما" أي كم تجمع، فيحتمل كم تجمع من الملائكة عليهم السلام، أو من الغمام، أو من النجوم، وغيرهما فلما قلت: "كوكبا" أزلت الإبهام. تنبيه: أجاز جماعة منهم ابن مالك في تمييز كم الاستفهامية الجر أيضًا على تقدير إضمار "من" قبله كتمييز المقادير، لكن قيد ابن مالك جواز ذلك بدخول حرف الجر أيضًا على كم كقولك: بكم درهم شريته، أي بكم من الدراهم.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": كم الاستفهامية: مميّزها فرد منصوب؛ لشبهه بالعدد المنصوب على التمييز؛ لأنّه من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلّا واحدًا. وهذه يجوز الفصل بينها وبين مميّزها، تقول: (كم غنبدًا لك ؟) و(كم لك غنبدًا؟)؛ وهذه الإجازة كالعوض من منع إعرابها، ولا يجوز ذلك في الخبرية. وقد تقع موقع المبتدأ، كقولك: (كم غنبدًا لك ؟)؛ ف(كم) مبتدأ، و(لك) الخبر، ونصبت (غنبدًا) على التمييز.

وتقع موقع المفعول به، في قولك: (كم رجلًا رأيت ؟). وموقع الجاز والمجرور، كقولك: (بكم درهمًا بعت ؟). وإن دخل عليها حرف جرّ جاز في مميّزها النصب والجرّ؛ فيقال: (بكم درهمًا اشتريت ثوبك ؟) و(بكم درهم اشتريت ؟) فالنصب لأنّها كما تقدّم، والجرّ بـ(من) مضمرّة، لا بإضافة (كم) إليه؛ خلافاً لبعضهم.

والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما: أنّ (كم) الاستفهامية لا تصلح أن تعمل الجرّ؛ لأنّها قائمة مقام عدد مركّب، والعدد المركّب لا يعمل الجرّ؛ فكذا ما قام مقامه.

الثاني: أنّ الجرّ بعد (كم) الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجرّ على (كم). فاشتراط ذلك دليل على الجرّ بـ(من) مقدّرة؛ لكون حرف الجرّ الدّاخل عوضًا من اللفظ بها. ويجوز حذف مميّزها وهو حسن، ولا يحسن ذلك في الخبرية؛ لأنّها مضافة، وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح؛ لأنّ فائدته في المضاف إليه.

بابُ الظُّروفِ^(١)

والظرفُ نوعانِ فظرفُ أزمنةٍ يجري مع الدهرِ وظرفُ أمكنةٍ
والكلُّ منصوبٌ على إضمارٍ في فاعتبرِ الظرفَ بهذا واكتفِ
تقولُ صامَ خالدٌ أياماً وغابَ شهراً وأقامَ عاماً

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الظرفُ هو: المفعول فيه. وينقسم إلى: ظرف زمان، وظرف مكان؛ وكلاهما ينقسم إلى: مبهم ومختص.

و أسماء الزمان كلها صالحة للظرفية لا فرق في ذلك بين المبهَم منها والمختص؛ تقول: (انتظرتُه حيناً ومُدَّةً) و(لقيتُه يومَ الخميس).

وأما أسماء المكان فالصالح منها للظرفية نوعان:

الأول: الاسم المبهَم؛ كأسماء الجهات، نحو: (فوق) و(تحت) و(أمام) و(وراء) و(يمين) و(شمال)، وشبهها في الشَّياع ممَّا يفتقر إلى غيره في بيان صورة مسمَّاه، ك(جانب) و(ناحية)، وكأسماء المقادير ك(مِثْل) و(فَرَسَخ) و(بَرِيد).

و الثاني: ما اشتقَّ من اسم الحدث، ك(مَذْهَبٍ) و(مَرَمَى).

والمختص منه: (ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ) و(رَمَيْتُ مَرَمَى عَمْرٍو).

والمختص: كلُّ ما اشتملَ عليهما يحوطه، ك(الشَّام) و(العَرَق) و(المسجد) و(الدَّار).

وهذا النوع يتصرف بوجوه الإعراب، ولا يسمَّى ظرف مكان؛ فإن وُجِدَ منه شيءٌ منصوباً كان انتصابه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرفية.

ومن أسماء ظروف الزمان ما يعبرُ به عن جميعه، ك(الدهر) و(قَطٌّ) و(عَوْض) و(الأبد).

ف(قَطٌّ): اسم لِمَا مضى من الزمان، و(الأبد): لجميع الآتي منه؛ فنقول من ذلك: (ما فعلته قطً) و(لا أفعله أبداً)، و(إذْ): لِمَا مضى من الزمان، و(إذا): ظرفٌ لِمَا يُستقبلُ من الزمان، يتضمَّن معنى الشرط غالباً.

ويُضمَر عاملُ الظرف على شريطة التفسير؛ تقول: (اليوم سرت فيه) تقديره: سرت اليوم.

وجميع أسماء الزمان تكون ظرفاً إذا وردت متضمنة (في) ولم ينطق بـ(في)، كقولك: (قدمت يوم الجمعة) و(صُمْتُ يَوْمَ الخميس)؛ فلو قوع الأفعال فيها سُميت ظروفًا.

وباتَ زيدٌ فوقَ سطحِ المَسْجِدِ والفَرَسُ الأَبْلَقُ تحتَ مَعْبَدِ
والرَّيحُ هَبَّتْ يَمَنَةً المُصَلِّي والزَّرْعُ تَلَقَّاءَ الحَيَا المُنْهَلِ
وقيمةُ الفِضَّةِ دونَ الذَّهَبِ وثُمَّ عمروٌ فاذنٌ منه واقْرُبِ
ودارُهُ غربيٌّ فيضُ البَصْرَةِ ونخلُهُ شرقيٌّ نهرِ مُرَّةِ

اعلم أن كل فعل لا بد له من وقت ومكان يقع ذلك الفعل فيه، فإذا ذكرت وقت الفعل أو مكانه معه نصبته لأنه مفعول فيه ويسمى ظرف الفعل كالظروف التي توضع فيها الأمتعة كقولك: كسا زيد عمرًا ثوبًا يوم الجمعة تحت المنبر، فكسا: فعل ماضٍ، وزيد: فاعله، وعمرًا: مفعول أول، وثوبًا: مفعول به ثانٍ، ويوم الجمعة: زمان الفعل، وتحت المنبر: مكانه، فهما منصوبان على إضمار في، أي في يوم الجمعة وفي تحت المنبر، فاعتبر بذلك في ظروف الزمان الجارية مع الدهر أي السائرة بسيره، فالدهر كل الزمان وهي أبعاضه المعبر بها عن أوقاته كعام، وسنة، وشهر، ويوم، ويومين، وساعة، ووقت، وزمان، وظهر، وعصر، وعشاء، ومنه: "صام خالد أيامًا"، وشهرًا، وعامًا وجئتكَ عشاءً، وظروف المكان كالجهات الست السابقة وهي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال وما أدى معناها كأعلى، وأسفل وتُجاه، وحذاء، وتلقاء، وخلف، وقدام، وغربي، وشرقي، ودون، ولدن، وثم بفتح التاء المثلثة، وأمثلة ذلك ظاهرة في النظم.

فائدة: "الفرس الأبلق" الأبيض، و"الحيا" مقصورًا سبق أنه المطر، و"المنهل" المنصب بشدة، و"دون" هنا بمعنى تحت، و"ثم" يشار بها إلى المكان البعيد نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] أي هناك، و"فيض البصرة" موضع زيادة دجلتها، و"مره" رجل كمعبد وخالد وزيد.

وقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعَنْدَهُ

أي وهذه من الظروف وإنما أفردتها هنا لأنها تصلح لأن تكون ظروف زمان وظروف مكان باعتبار ما تضاف إليه فإن أضفتها إلى زمان كقولك: صمت بعد الخميس وقبل السبت وإثر رمضان وخلف شعبان وعند طلوع الفجر، وشبه ذلك، نصبتها نصب

ظروف الزمان، وإن أضفتها إلى ما هو ظرف مكان وقلت مثلاً: داري قبل المسجد وبعد الحمام وخلفه وعنده، نصبته نصب ظروف المكان.

وعندَ فيها النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لَكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطْ تُجَرُّ
وَأَيْنَمَا صَادَفَتْ فِي لَا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمُ الْخَمِيسِ نَيْرٌ

أي أن "عند" ملازمة للظرفية فلا يدخلها الرفع بحال وكذا الجر إلا بمن فقط أي فحسب، نحو: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢]، وأما غيرها من أسماء الزمان والمكان فإنها لا تُنصَّبُ إلا إذا كانت مفعولاً فيها، وسبق أن ذلك يعتبر بإدخاله في عليها، فإن صح جرها بفي فهي ظرف وإلا فهي كغيرها من الأسماء على حسب ما تقتضيه عوامل الإعراب فإذا قلت مثلاً: أقبل يوم الجمعة فهو فاعل، و"يوم الخميس نير" أي كثير النور فهو مبتدأ، وفضّل الله يوم الجمعة، فهو مفعول به، أو سألت عن يوم الجمعة، فهو مجرور، وحينئذ يحمل قول الشيخ: "فارفع" على ما إذا ابتدأت النطق بها كما في: "يوم الخميس نير" وعبارته توهم أن الظرف منصوب على نزع الخافض وليس كذلك بل على تضمن معناها.

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ (١)

وَكُلُّ مَا اسْتِثْنَيْتُهُ مِنْ مُوجِبٍ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيَنْصَبْ
تَقُولُ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا وَقَامَتِ النَّسْوَةُ إِلَّا دَعْدًا

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحّة": الاستثناء هو: إخراج شيءٍ ممّا دخل فيه غيره، أو إدخال شيءٍ فيما خرج منه غيره؛ والاسم المستثنى ضدّ المستثنى منه. والاستثناء نوعان: متّصل، ومنقطع.

فالمتّصل: إخراج مذكور بـ(إلا) أو ما في معناها من حكم شامل له، أو ملفوظ به، أو مقدّر. فـ(الإخراج) جنسٌ يشمل نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف بـ(إلا) كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فقوله: (إخراج مذكور) ولم يقل: (إخراج اسم) ليعمّ استثناء المفرد، نحو: (قام القومُ إلا زيدًا)، واستثناء الجملة لتأولها بالمشتقّ، نحو: (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه). وقوله: بـ(إلا) أو ما في معناها) ليخرج التّخصيص ونحوه، ويدخل الاستثناء بـ(غير) و(سوى) و(حاشا) و(خلا) و(عدا) و(ليس) و(لا يكون).

وقوله: (من حكم شامل له) ليخرج الاستثناء المنقطع. وقوله: (ملفوظ به أو مقدّر) ليتناول الحدّ الاستثناء التّامّ والمفرّغ. والاستثناء التّامّ هو: أن يكون المخرج منه مذكورًا، نحو: (قام القوم إلا زيدًا). والمفرّغ هو: أن يكون المخرج منه مقدّرًا في قوّة المنطوق به، نحو: (ما قام إلا زيدٌ) التّقدير: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ.

والمنقطع هو: الإخراج بـ(إلا) أو (غير) أو (بيد) لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم. فـ(الإخراج) جنس، وقولُه: (بإلا، أو غير، أو بيد) مدخل لنحو: (ما فيها إنسان إلا وتدًا) و(ما عندي أحدٌ غير فرس)، وكنحو قوله صلى الله عليه وسلم: «أَنَا أَفْضَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ؛ بَيَدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْتَرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ».

ومخرج الاستدراك بـ(لكن)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ فَإِنَّهُ إِخْرَاجٌ لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم، ولا يسمّى في اصطلاح التّحويين استثناءً، بل يختصّ باسم الاستدراك.

أي أن الاسم المستثنى معدود من جملة المفاعيل ولنصبه شروط: أن يكون من كلام موجب بفتح الجيم أي غير مسبوق بنفي أو شبهه ، وأن يكون المستثنى فضلة يتم الكلام بدونه كما مثل به، فلو استثنيت من كلام غير تام لم يكن للاستثناء أثر بل يكون وجوده إلا كعدمها، ويسمى الاستثناء المفرغ ولا يكون إلا بعد النفي ونحوه كقولك: ما جاء إلا سعد، وما قام إلا هند، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بعمر، ولعل الشيخ احتراز عنه ولم يتعرض لحكمه لأنه جاز على حسب العوامل.

وإن يكن فيما سوى الإيجاب فأوله الإبدال في الإعراب
تقول ما الفخر إلا الكرم وهل محل الأمن إلا الحرم

أي وإن يكن الاستثناء في غير الموجب وهو النفي والنهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي فأوله الإبدال أي أعطه إياه، أي فاجعل المستثنى تابعاً للمستثنى منه في إعرابه بدلاً منه كقولك: ما جاء أحد إلا زيد برفع زيد بدلاً من أحد، وما رأيت أحداً إلا زيداً بنصبه، وما مررت بأحد إلا زيد بجره، ومثله لا يقيم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد.

تنبيه: قد فهم من تقرير قول الناظم: "وإن يكن" أن كان تامة وفاعلها مقدر، وما في قوله: "فيما" زائدة، وأما تمثيل الشيخ ففيه نظر لأنه من قبيل الاستثناء المفرغ لأن قوله: "ما المفخر" مبتدأ، "إلا الكرم" خبره كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وهكذا قوله: "وهل محل الأمن إلا الحرم" وهل محل الأمن: مبتدأ وقوله: "إلا الحرم" خبره فالاستثناء فيهما من كلام غير تام، إذ لو قلت: ما المفخر، وهل محل الأمن، لم يُقد إلا على مذهب يحيى الفراء بتقدير ما يتم به الكلام قبل إلا كأن يقدر وهل محل الأمن مكان إلا الحرم.

تنبيه: ما ذكره من أن إعراب المستثنى في غير الموجب إعراب المستثنى منه بدلاً ليس هو على سبيل الوجوب كما توهم عبارته بل هو الأجود مع أن نصبه مطلقاً كالموجب عربي فصيح وبه قرئ قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليلاً) [النساء: ٦٦].

وإن تُقُلْ لا ربَّ إلا الله فآرفعه وارفع ما جرى مجراه

أي وإذا استثنيت من اسم لا التي لنفي الجنس المبني على الفتح فارفع المستثنى باعتبار محل اسمها ولا تفتحه باعتبار لفظه فتقول: لا رب إلا الله بالرفع لأنها لا تعمل إلا في النكرة، ومحل اسمها قبل دخولها الرفع، والاستثناء هنا من كلام تام لأن التقدير لا رب لنا إلا الله.

تنبيه: ما ذكره أيضًا إنما هو على إرادة الإبدال وأما على قراءة من قرأ: (ما فعلوه إلا قليلاً) بالنصب فيجوز النصب في: لا رب إلا الله وشبهه على الاستثناء.

وانصب إذا ما قُدِّمَ المُسْتَثْنَى تقول هل إلا العراق مَغْنَى

أي إن ما ذكر من الإبدال في غير الموجب إنما هو إذا تأخر المستثنى عن المستثنى منه ليصح اتباعه إياه كما سبق، فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه تعين نصبه كقولك في النفي: ما جاء إلا زيدًا أحد، وفي النهي: لا يقيم إلا زيدًا أحد، وفي الاستفهام: هل إلا العراق مَغْنَى أي محل إقامة، يقال: غَنِيَ بالمكان يَغْنَى كَرَضِي يَرْضَى أي أقام، ومنه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢] والتقدير: هل لنا منزل إلا العراق.

تنبيه: وما ذكره من الإبدال أيضًا إنما هو في الاستثناء المتصل وهو الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه كالأمثلة السابقة، وأما إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه فيتعين نصبه أيضًا كقولك: ما في الدار أحد إلا حمارًا، ولم يتعرض له في النظم.

تنبيه آخر: الحاصل مما سبق أن الاستثناء إذا كان عن كلام غير تام فلا أثر له، وإن كان عن كلام تام فهو متصل ومنقطع، فالمنقطع منصوب مطلقًا، والمتصل إن قدم فيه المستثنى على المستثنى منه فهو منصوب أيضًا، وإن تأخر فهو موجب وغير موجب، فالموجب منصوب أيضًا، وغيره يجوز نصبه أيضًا، والأجود إبداله من المستثنى منه مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا، والناصب للمستثنى ما قبل إلا من فعل ونحوه بواسطة إلا كما نصب المفعول معه بواسطة الواو، وقيل الناصب نفس إلا واختاره ابن مالك.

وإن تكن مُسْتَثْنًى بما عَدَا أو ما خلا أو ليس فانصب أبدًا

تقول جاؤا ما عدا محمداً وما خلا عمراً وليس أحمداً

أي أن ما سبق من إبدال غير الموجب إنما هو إذا استثنيت بإلا، فإن استثنيت بالثلاثة المذكورة نصبت المستثنى أبداً كما مثل به، فأما خلا وعدا ومثلهما حاشا فالمنصوب بهما مفعول به وهما فعلا ن ماضيان غير متصرفين وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً عائد على البعض المفهوم من المستثنى منه أي جاء القوم، وجاوز بعضهم محمداً، وترك بعضهم عمراً، وأما ليس فالمنصوب بها خبرها لما سيأتي أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، فاسمها مستتر على ما سبق أي جاء القوم، "وليس" بعضهم "أحمداً" وهي واسمها وخبرها في موضع الحال.

تنبيه: قد سبق للشيخ أن حاشا وخلا من حروف الجر وألحقنا بهما عدا، وذكر هنا أن خلا وعدا وألحقنا بهما حاشا من أدوات الاستثناء، وأن المستثنى بهما منصوب، وذكرنا أنهما حينئذ فعلا ن وعنده أن حاشا حرف حرف جر أبداً، وعدا فعل ينصب المستثنى أبداً، وخلا حرف إن جرّت، وفعل إن نصبت، والنصب عند الشيخ مشروط باتصالهما بما المصدرية كما أن الجر مشروط بعدم اتصال خلا بما وهذا هو مذهب سيويه وأكثر البصريين، لكن مذهب الكوفيين ورجحه ابن مالك وأتباعه أن عدا وخلا وحاشا يجوز بهن الجر إذا تجردن عن ما، والنصب إذا اتصلن بما إلا أن حاشا لا تدخل عليها ما فيجوز بها الجر والنصب مطلقاً.

وغير إن جئت بها مُستثنية جرّت على الإضافة المُستولية ورأوها تُحكّم في إعرابها مثل اسم إلا حين يُستثنى بها

أي ومن أدوات الاستثناء غير، والمستثنى بها مجرور لما سبق أنها ملازمة للإضافة وهي معنى قوله: "جرت" بفتح الجيم وتشديد الراء على الإضافة "المستولية" أي الغالبة عليها، وحكم رائها أنها تعرب بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من النصب في جميع الأحوال السابقة، لكنه هنا على الحال ومن الإبدال حيث كان الاستثناء متصلاً عن كلام تام غير موجب ولم يقدم فيه المستثنى على المستثنى منه فتقول: جاء القوم غير سعد، وهل غير العراق مغنى، بنصب غير فيهما، وكذا: ما جاء أحد غير حمار، في المنقطع

بالنصب، بخلاف: ما جاء أحد غير زيد فيجوز نصبه والرفع على الإبدال أرجح، وقوله: "مثل اسم إلا" منصوب نعتٌ مصدر محذوف أي حكمًا مثل حكم اسم إلا.

تنبيه: الحاصل أن الاستثناء يكون إما بحرف وهو إلا وفي المستثنى بها التفصيل السابق، وإما بفعل وهو خلا وعدا وكذا حاشا وليس والمستثنى بها منصوب، وإما باسم وهو غير والمستثنى بها مجرور ولم يذكر سواءً منها لأنها عند سيبويه ليست منها إلا في الشعر.

بابُ لا التي لنفي الجنس^(١)

وانصب بلا في النفي كل نكرة كقولهم لا شك فيما ذكره وإن بدا بينهما معترض فارفع وقل لا لأبيك مبغض

أي إذا أردت بلا نفي الجنس نصبت الاسم المنفي بها بشرط أن يكون نكرة متصلاً بها كما مثل به، ونحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، وشملت عبارته المضاف أيضاً نحو: لا صاحب بر ممقوت، فلو كان معرفة فهو مرفوع على الابتداء نحو: لا زيد في الدار ولا الأمير فيها، وهكذا لو كان مفصلاً عنها كما مثل ونحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": (لا) حرف له معان:

أحدها: أن تكون ناهية؛ وتختص بالدخول على الفعل المضارع جازمة له، كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وقد تقع بمعنى الدعاء، كقولك: (لا يفضض الله فاك).

وتأتي زائدة لتأكيد النفي، كقولك: (ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً).

وتارة للتوسع في الكلام، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢].

وتارة مع اليمين، كقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١].

وتأتي نافية معنى الفعل عن أحد الاسمين، كقولك: (جاء زيد لا عمرو)؛ فإن قلت: (ما جاء زيد ولا عمرو) فالواو ههنا هي العاطفة، و(لا) زائدة لتأكيد النفي.

وتعترض بين العامل والمعمول، وتكون بمعنى (غير)، كقولك: (ضربته بلا ذنب).

وبين المبتدأ والخبر، كقولك: (زيد لا صديق ولا غدو)، وبين الحال وصاحبها، كقولك: (قديم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً).

وقد تدخل على الفعل الماضي فتحوّل معناه إلى الاستقبال، وتكون بمعنى (لم) كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١].

وتدخل على الفعل المضارع نافية؛ فلا يتأثر، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

تنبيه: ظاهر كلام الشيخ أن اسم لا منصوب بها نصب إن المشددة لاسمها لكنه هنا لا ينون ففتحته فتحة إعراب ولهذا لم يفرّق بين المفرد والمضاف وهذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريون ورجحه ابن مالك وأتباعه إلى أن اسمها المفرد مبني على الفتح مركب معها تركيب خمسة عشر والمضاف وشبهه منصوب.

وارفع إذا كرّرت نفيًا وانصب أو غير الإعراب فيه نصب
تقول لا بيع ولا خلل فيه ولا عيب ولا إخلال
والرفع في الثاني وفتح الأول قد جاز والعكس كذلك فافعل
وإن تشأ فافتحهما جميعًا ولا تخف ردًا ولا تقرعًا

أي إذا اجتمعت شروط النصب في لا وكررتها بعد عاطف كقولك: لا حول ولا قوة إلا بالله جاز لك أربعة أوجه رفعهما معًا منونين على إلغائهما، ونصبهما معًا مفتوحين على إعمالهما، وبهما قرئ في نحو: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] و﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] و﴿لَا لَعُوفِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾ [الطور: ٢٣] والمغايرة بينهما بنصب الأول بفتحة ورفع الثاني منونًا على إعمال الأولى وإلغاء الثانية كقول الشاعر^(١): [الكامل]

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقيل: هو لرجل من مدحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الاعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جدا، ولا يعرف له قائل.

اللغة: "هذا لعمر كم" العمر بفتح فسكون الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره، بجملة القسم وهي قوله "لعمر كم" مع خبره المحذوف ويروى "هذا وجدكم" والجد: الحظ والبخت، وهو أيضا أبو الاب "الصغار"

بزة سحاب الذل، والمهانة، والحقارة "بعينه" يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: "هذا" اسم إشارة مبتدأ "لعمر كم" اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، والتقدير: لعمر كم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ

هَذَا لَعْمُرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ وَمَا فَاهُوا إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ
وعكسه^(١): [الوافر]

=
وخبره لا محل لها من الإعراب "الصغار" خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة "بعينه" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه "لا" نافية للجنس "أم" اسم لا مبني على الفتح في محل نصب "لي" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا "إن" شرطية "كان" فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم "ذاك" ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محموداً، أو نحوه "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "أب" بالرفع - معطوف على محل لا واسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله "ولا أب" حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل "لا" مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن "لا" الثانية عاملة عمل ليس، و"أب" اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون "لا" غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون "أب" مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

ومثله قول جرير بن عطية: بأي بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابي، لا يدين ولا صدر؟ وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي: لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١، والمقتضب ٤/٣٧١، والأصول ١/٣٨٦، والجمل ٢٣٩، واللمع ٩٩، وشرح المفصل ٢/١١٠، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، ٤٠٨.

(١) هو لأمية بن أبي الصلت، وهو ملقب من بيتين، وصواب الإنشاد - كما في الديوان ٤٧٥، ٤٧٧ - هكذا:

وَلَا لَعْمُو وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيْهَا وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيْهَا مُلِيْمٌ
وَفِيْهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهٖ لَهُمْ مُقِيْمٌ

و (الساهرة): هي الأرض، وهي في مقابلة البحر. والأبيات في وصف نعيم أهل الجنة. والشاهد فيه: (فَلَا لَعْمُو وَلَا تَأْتِيْمٌ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنها ملغاة؛ وفتح الاسم الواقع بعد (لا) الثانية على أنها نافية للجنس، عاملة عمل (لَا).

ولا لَعَوُّ ولا تَأْتِيْمٌ فِيْهَا وما فَاهُوا بِهِ أَبْداً مُّقْيِمٌ

تنبيه: هذه الأربعة الأوجه هي معنى قوله: "وارفع" إلخ، أي وارفعهما معاً أو انصبهما معاً أو غاير بينهما، أو ارفع الأول دون الثاني وعكسه، وسمى الفتح نصباً جرياً على ما قدمناه عنه، وأما استخراج أمثلتها الأربعة من البيت الثاني فتقول في صدره: لا بيعٌ ولا خللاً برفعهما، وفي عجزه لا عيبٌ بالفتح ولا إخلالٌ بالرفع ثم تعيد البيت تنصب قافيته فتقول: لا بيعٌ ولا خللاً بفتحهما في صدره، وفي عجزه لا عيبٌ بالرفع ولا إخلالٌ بالفتح، والخُلة والخلال الصداقة، وبقي وجه خامس وهو فتح الأول ونصب الثاني منوناً على إلغاء لا وعطفه على محل اسم الأول إن قلنا إنه مبني أو لفظه إن قلنا إنه معرب كقول الشاعر^(١): [السريع]

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

ولعله مراد الناظم بقوله في بعض النسخ إن صح، و"إن تشأ فانصبهما جميعاً"، لكنه غير ظاهر في المراد لأنه كقوله: "وانصب لما سبق" أن معناه وانصبهما جميعاً، والتقرير: بالقاف التوبيخ.

=

انظر: معاني القرآن للفرّاء ١/١٢١، واللمع ٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢٥، وابن الناظم ١٨٩، وتخليص الشواهد ٤٠٦، ٤١١، وابن عقيل ١/٣٦٩، والمقاصد النحوية ٢/٣٤٦، والتصريح ١/٢٤١، والخزانة ٤/٤٩٤، والديوان ٤٧٥، ٤٧٧.

(١) لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي.

والشاهد فيه: (ولا خلة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خلة) معطوفاً بالواو على محل اسم (لا) وهو (نَسَب).

انظر: الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللمع ٩٨، وشرح المفصل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، والمقاصد النحوية ٢/٣٥١، والتصريح ١/٢٤١.

بَابُ التَّعْجُبِ (١)

وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعْجُبِ نَضَبَ الْمَفَاعِيلِ فَلَا تَسْتَعْجِبِ
تَقُولُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدٌ سَيْفُهُ حِينَ سَطَا

أي انصب الاسم المتعجب منه نصب المفعول به ولا تستغرب ذلك بجهلك وجه
إعرايه فإنك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، فما: اسم تام مرفوع المحل بالابتداء، وأحسن:
فعل ماض فاعله ضمير يعود إلى ما والجملة: الخبر والتقدير شيء عجب حسن زيدًا.

تنبيه: يصاغ أيضًا للتعجب أفعل به كأحسن يزيد ونحوها بصيغة الأمر كقوله تعالى:
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] ولم يتعرض لها الناظم لأن المتعجب منه مجرور
بالباء.

وإن تعجبت من الألوان أو عاهة تحدث في الأبدان

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": التَّعْجُبُ هو: استعظام فعل فاعلٍ ظاهر المزيّة
فيه.

وقيل: إنّ التعجب يكون ممّا يظهر معناه، ويخفى سببه، ويُدَلُّ عليه بصيغ مختلفة، كقولك: (كيف
تعصي من أنت تتقلب في نعمه!)، وقولهم: (لله أنت!).

والأشهر في استعماله بصيغتين:

أحدهما: (مَا أَفْعَلُهُ!)، والأخرى: (أَفْعَلُ بِهِ!).

وتقول من ذلك: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!) و(أَحْسِنُ بِهِ!).

ف(ما) عند سيبويه نكرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء؛ وساغ الابتداء بها؛ لأنها في تقدير:
التخصيص.

والمعنى: شيء عظيم أحسن زيدًا، أي: جعله حسنًا؛ وهذا كقولهم: (شيء جاء بك) و(شرّ أهرّ ذا
ناب).

و(أحسن): فعل ماضٍ، لا يتصرف، مسندٌ إلى ضمير (ما)؛ والدليل على فعليته: لزومه متصلاً بياء
المتكلم نون الوقاية، نحو: (ما أعرفني بكذا!) و(ما أرغيني في عفو الله).

فابن لها فعلاً من الثلاثي ثمّ اتّ بالألوان والأحداث
تقول ما أنقى يياض العاج وما أشدّ ظلّمة الدّياجي

أي أن فعل التعجب لا يبنى من الألوان كالسود والبياض ولا من العاهات أي من العلل الحادثة في الأبدان كالعمى والعرج، بل إذا أريد التعجب منها تُوصَل إليها ببناء فعل ثلاثي دال على المبالغة كأشدّ وأقبح ونحوهما، فيدخل على مصدرهما كما مثّل به فينصب ويضاف إلى المتعجب منه كما مثّل به فلا يقال: ما أبيض العاج وما أظلم الدياجي، وكذا لا يقال: ما أعماه وما أعرجه بل تقول: ما أقبح عرجه، وما أشدّ عماه.

فائدة: الدياجي ظلّمة الليل قال الجوهري: كأنها جمع ذيّجة.

تنبيه: أشار بقوله: "فابن فعلاً من الثلاثي" إلى أن صيغة التعجب لا تبنى من الرباعي فأكثر كدحرج وانطلق واستخرج، بل يقال فيه أيضاً: ما أشدّ دحرجه، وأسرع انطلاقه، وأحسن استخراجه، ونحو ذلك، وأجازه سيبويه من نحو: أكرم كقولهم: ما أعطاه للدرهم وأولاه للمعروف، ومن شرطه أيضاً أن يقبل التفاضل أي الزيادة والنقصان ليصح أن يختصّ المتعجب منه بالزيادة فلا يبنى من نحو: مات وفني لتساوي الفاعلين فيه، فلا يقال: ما أموته ولا ما أفناه، بل: ما أفجع موته، وما أسرع فناءه.

بَابُ الْإِغْرَاءِ^(١)

وَالنَّصَبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسٍ وَهُوَ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقَسْ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلًا بَرًّا دُونَكَ بِشَرًّا وَعَلَيْكَ عَمْرًا

أي ونصبُ الاسمِ المغرَى به ظاهرٌ غيرُ خافٍ لأنَّه مفعول به والعامل فيه فعل مضمر يُدَلُّ عليه بأسماء أفعال موضوعة له، كما مثَّل به، فتقدير دونك زيدًا الزمه من أدنى مكان، وكذا عليك عمرًا، لكن لا يجوز إظهاره لثلا يجتمع البدل والمبدل منه.

فائدة: أصل الإغراء الإلصاق ومنه: ﴿فَأَعْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ﴾ [المائدة: ١٤]، وفي الاصطلاح تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليلزمه. والخِل بكسر الخاء الصديق، والبر: بفتح الباء المحسن يقال: برَّ يبرِّ بفتح المضارع أي أطاع وأحسن.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الإغراء هو: التحضيض على الفعل الذي يُخشى فواته.

والمُعَرَّى به منصوبٌ بلزوم إضمار العامل فيه في ألفاظٍ يختصُّ بها التحذير والإغراء.

فالإغراء ألفاظه: (عليك) - بمعنى: الزم - ، و(دونك) و(عندك) و(شأنك) - بمعنى: خذ من حضرتك، وتناول من قريب - ؛ فتقول من ذلك: (دونك زيدًا) و(عليك نفسك) و(شأنك والحج) أي: عليك شأنك والحج؛ ومنه: (أهلك والليل) أي: بادرهم قبل الليل.

ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على ألفاظه؛ وهذه الألفاظ تُستعمل في ضمير المخاطب.

وتختص (على) بشيئين: إدخالها على ضمير الغائب، وإلحاق الباء بمنصوبها، كقولك: (عليك بتقوى الله).

باب التحذير^(١)

وَتَنْصِبُ الْأِسْمَ الَّذِي تُكْرِرُهُ عَنْ عَوْضِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا تُظْهِرُهُ
مِثْلَ مَقَالِ الْخَاطِبِ الْأَوَاهِ اللَّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ

أي أن عامل النصب يجب إضماره إذا تكرر الاسم لأن التكرار عوض عنه كقولك: الصلاة الصلاة، يعني الزموا الصلاة، وفهم منه أنه إذا لم يتكرر لا يجب إضمار فعل الإغراء كقولك: الصلاة، وإن شئت: الزموا الصلاة.

تنبيه: التحذير مثل الإغراء في أحكامه فيكون تارة بالفاظ موضوعة له نيابة عن الفعل كإياك والأسد أي احذره، وبالتكرير نحو: الأسد الأسد، ويجب إضمار الفعل في هاتين الحالتين منه كقول الناظم حاكياً عن الخطيب: "الله الله" أي اتقوا الله. وإذا لم تكرر الاسم جاز إضمار الفعل كالأسد وإظهاره كاحذر الأسد، وكأن الناظم اكتفى بذكر الإغراء عنه لاستوائهما في الحكم، ولهذا مثّل للإغراء بما يصلح للتحذير، "ومثّل" منصوبٌ نعتٌ مصدرٌ محذوفٌ أي نصباً مثلاً، و"الأواه": كثيرُ التأوه الدالُّ على الخوف من الله سبحانه وتعالى.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": التحذير هو: تنبيه المخاطب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بالفاظٍ؛ وهي: (إِيَّاكَ) - بمعنى: احذر - ، و(إِيَّاكَ) - بمعنى: تَنَحَّ - ؛ تقول من ذلك: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)؛ فهو مفعولٌ بفعلٍ لا يجوزُ إظهاره؛ لأنّه قد كثر به التحذير، وجُعِلَ بدلاً من اللَّفْظِ بالفعل؛ سواءً كان معطوفاً عليه، نحو: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ).

فإن كان التحذير بغير (إِيَّاكَ) ونحوه كان المحذّر منصوباً بفعل جائر الإضمار والإظهار إلّا مع العطف والتكرار؛ تقول: (نَفْسُكَ الشَّرُّ) أي: جَنَّبْ نَفْسَكَ الشَّرَّ؛ وإن شئت أظهرت الفعل، فتقول نفسك والأسد، أي: (قِ نَفْسِكَ واحذر الأسد)؛ ومثله: (مَا زِ رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ) أي: يَا مَازِنُ قِ رَأْسُكَ واحذر السَّيْفِ.

بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا^(١)

وَسِتَّةٌ تَنْصِبُ الْأَسْمَاءُ بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الْأَنْبَاءُ
وَهِيَ إِذَا رَوِيَتْ أَوْ أُمْلِيَتْ إِنَّ وَأَنْ يَأْفَتْنِي وَلِيَّتَا
ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنَّ وَعَلَّ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى لَعَلَّ

أي أن هذه الستة الأحرف تدخل على جملة المبتدأ والخبر وهي إِنَّ وَأَنْ: للتأكيد، ولكن: للاستدراك، ولعل: للرجاء والخوف، وليت: للتمني، وكأن: للتشبيه، فتغير حكم المبتدأ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فت نصب الاسم المبتدأ اسماً لها وترفع الأخبار

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هذه الحروف تجري في العمل مجرى (كان) في دخولها على المبتدأ والخبر؛ مع اختلاف العمل.

عملها في المبتدأ والخبر، عكس عمل (كان)؛ فالمعمولان معها كمفعولٍ قُدِّمَ، وفاعلٍ أُخِّرَ.

وهي: (إِنَّ) و(أَنْ) وهما للتأكيد؛ وبينهما فرق ذكره.

و(كَأَنَّ) للتشبيه؛ وهذا الحرف مركَّبٌ؛ لأنَّ الأصل في قولهم: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ) أَنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ، فأريد المبالغة في التشبيه؛ فقُدِّمَتِ الكاف وجُعِلَت مع (إِنَّ) كالشيء الواحد، فصارت غير متعلِّقة بعاملٍ، بعد أن كانت متعلِّقة، وصارت حرفاً لا غير، بعد أن كانت صالحة للاسمية.

وتخفَّف (كَأَنَّ) فيبطل عملها.

و(لَعَلَّ) مختلفٌ فيه، والصحيح إفراده؛ وفيه لغات؛ وهي: (لَعَلَّ) و(عَلَّ) و(لَعَنَّ) و(عَنَّ) و(لَأَنَّ) و(أَنَّ).

ومعناه: التوقُّع لمرجوّ، أو مخوفٍ من الطَّمَع والإشفاق.

و(ليت) معناه: التَّمَنِّي؛ وهو طلب ما لا طمع فيه؛ كقولك: (ليت الشَّباب يعودُ)؛ وقد ينصب بعدها الاسمان.

و(لَكِنَّ) للاستدراك؛ وهو تعقيب الكلام برفع ما توهم ثبوته، كقولك: (ما زيدٌ شجاعاً ولكنّه كريم) أو هم ذلك نفي الكرم؛ لأنَّهما كالمضايقين، فارتفع ذلك بـ(لَكِنَّ).

و(إِنَّ) هي أصلُ الباب؛ ومعناها - كما تقدّم - : توكيد الحكم، وقد تكون بمعنى (نعم).

كقولك: إن زيدًا قائم، وسمعت أن زيدًا قائم، ولكن عمرًا كاذب، ولعل زيدًا قريب، وكذا علّ لكن الأفصح لعل كما ذكره الناظم، وليت زيدًا مقيم، وكأن زيدًا أسد.

وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون خبرًا لهذه الأحرف نحو: إن زيدًا قام، وفي الدار وعندك.

فائدة: الأنباء جمع نبأ وهي الأخبار، والرواية حكاية القول لمن ينقله، والإملاء حكايته لمن يكتبه، والكاف في قوله: "كما": للتشبيه، وما: مصدرية أي كرفع الأنباء بها.

وإنَّ بالكسرة أُمُّ الْأَحْرَفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلْفِ
وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا لَيْسَتَيْنِ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا
مِثَالُهُ إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلٌ وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْدًا رَاحِلٌ
وَقِيلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ وَإِنَّ هَذَا لِأَبُوهُمَا عَالِمٌ

أي أن أم هذه الأحرف الستة إنّ المكسورة كما أن أم حروف الجر من، وأم أدوات الشرط إنّ المكسورة الخفيفة، وأم نواصب الفعل أن المفتوحة الخفيفة، ومما تتميز به في هذا الباب إنّ المكسورة عن المفتوحة أنّ المكسورة تأتي مع القول أي محكية به نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وقيل إنّ خالدًا قادم، ومنه تقول وقل وما اشتق منه، وتأتي بعد الحلف بكسر اللام وهو اليمين أي في جواب القسم سواء كانت اللام في خبرها نحو: ﴿يَسْ﴾ ١ ﴿وَالْفُرَّاءِ الْحَكِيمِ﴾ ٢ ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣] أم لا نحو: ﴿حَم﴾ ١ ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ ٢ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ١-٣]، وتأتي أيضًا في ابتداء الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] وإن الأمير عادل، ومعرفة الفرق بين المكسورة والمفتوحة مهم جدًا وضابط المفتوحة أن يصح تأويلها مع معموليها بمصدر نحو: سمعت أن زيدًا قادم أي بقدمه، وبلغني أنه قادم أي قدومه إلا أن تدخل اللام على أحد معموليها فيجب الكسر لأنّ المفتوحة نحو: سمعتُ إن زيدًا لقادم، وبلغني إنه لقادم، لأن اللام تختص بمعمولات المكسورة وهي خبرها كالمثلة المذكورة، واسمها المتأخر عنها نحو: إن في الدار لزيدًا، ومعمول خبرها نحو: إن زيدًا لعمرو لضارب، وفي الدار مقيم، ومعنى قوله: "ليستين فضلها" أي ليظهر تمييزها في

هذا الباب على أخواتها في ذاتها أي في نفسها وأنها أم الباب لاختصاص معمولاتها باللام دون أخواتها، فتحصل أن المكسورة كثر مجيئها في ثلاثة مواضع: بعد القول والحلف وقبل لام الابتداء كما ذكره الناظم في ابتداء الكلام كما ذكرنا.

ولا تُقدّم خبر الحُرُوف إلا مع المجرور والظُرُوف
كقولهم إنَّ لزيدٍ مالاً وإنَّ عندَ عامرٍ جَمالاً

أي ولا تقدم خبر هذه الحروف الستة على أسمائها، فاللام للعهد أي الزم الترتيب بذكرها ثم أخبارها كالأمثلة السابقة إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز تقديمه على الاسم كما مثل به، ومنه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ١٣]، و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً﴾ [المزمل: ١٢]، و﴿وإنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [الانفطار: ١٠].

وإنَّ تُزد ما بعد هذي الأحرف فالرُفْع والنَّصْبُ أجزا فاعرف
والنَّصْبُ في لَيْتَ لَعَلَّ أَظْهَرُ وفي كَأَنَّ فاستمع ما يُؤثِّرُ

أي وإذا زيدت "ما" بعد هذه الأحرف الستة نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه: ٩٨]، جاز في الاسم الرفع على أنها كُفَّت عملهن فصيرتهن مثل هل وبل مما لا يغير حكم المبتدأ، والنصب على إعمالهن وإغائها كما أُلغيت في نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

تنبيه: وما ذهب إليه الناظم من جواز الوجهين في الأحرف كلها قد قال به جماعة كالزجاج وابن السراج وابن مالك قياساً على لیت لأنه لم يسمع إلا في لیت، واختار الناظم أن النصب في لیت ولعل وكأن أظهر لقوة شبهةً بالفعل الناسخ للابتداء ومذهب سيويه والجمهور أنه لا يجوز إلا في لیت وحدها وروي بالوجهين قول الشاعر^(١): [البسيط]

(١) للناطقة الذبياني. و(فَقَدَ) أي: حَسَبِي.

والشاهد فيه: (الحمام) يروى بالنصب على الإعمال، وبالرفع على الإهمال.

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَضْفَهُ فَقَدْ
ومعنى ما يؤثر أي ما ينقلُ يقال أثر الحديث يأثره كنصرَ وضربَ أي نقله.

=
جوز سيبويه في "ليتما هذا الحمام لنا" كون "ما" موصولة. والصلة: الحمام مع مبتدأ محذوف. ولنا:
الخبر.

انظر: الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، ومعاني الحروف للزمانى ٨٩، واللمع ٣٠٣، والأزهية
٨٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصل ٥٨/٨، والمقرب ١١٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١،
وابن النّاطم ١٧٤، والديوان ٢٤.

بَابُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا ^(١)

وَعَكْسُ إِنَّ يَأْخِي فِي الْعَمَلِ كَانَ وَمَا انفَكَ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": اعلم أنَّ (كان) وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً. قيل: إنَّ دخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس؛ لأنَّها أفعال، وحقَّ الأفعال أن تُنسب معانيها إلى المفردات لا الجمل؛ فإنَّ ذلك للحروف، نحو: (هل جاء زيدٌ) و(ليته عندنا). لكنَّهم توسَّعوا في هذه لكونها لا تتمُّ بالفاعل؛ فنسبوا معانيها إلى الجمل، فأدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها؛ فرفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول، سواءً تأخَّر أو تقدَّم، نحو: (كان زيد قائماً) و(كان جواداً حاتم).

ويسمَّى المرفوع في هذا الباب اسمها، والمنصوب خبرها. فمعنى (كان): وجد؛ وهي أصل الباب؛ لأنَّ كلَّ شيء داخل تحت الكون؛ فلا ينفك شيء من الأفعال عن معناه؛ ولأنَّها تتصرف تصرفاً ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام. ومعنى (ظَلَّ): أقام نهاراً.

و(بات): أقام ليلاً.

و(أضحى) وأصبح و(أمسى): دخل في الضُّحى، والصُّباح، والمساء.

و(صار): تجدد.

و(ليس): نفي الحال؛ فإن نفت غيره فبقريته.

وهي في العمل على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل بلا شرط؛ وهي: (كان) و(أصبح) و(أمسى) و(ظَلَّ) و(أضحى) و(بات) و(صار) و(ليس). وقسم يعمل بشرط تقدُّم نفي أو شبهه؛ وهو: (زال) و(برح) و(فتى) و(انفك)؛ كقولك: (ما زال زيد عالماً) و(ما فتى محمَّد صادقاً) و(لن يبرح خالد كريماً) و(ما انفك عمرو جواداً).

وقسم يعمل بشرط تقدُّم (ما) المصدرية النَّاتبة عن الظُّرف عليه؛ وهي (دام) كقول شيخنا - رحمه الله تعالى - : «كأعط ما دمت مُصيباً درهماً، أي: مدَّة دوامك مصيباً.

فعملت لكونها صلةً ل(ما) فإنَّ كانت (ما) غير نائبة عن الظُّرف لم يصحَّ العمل».

ف(أصبح) و(أمسى) أختان؛ لأنَّهما طرفا الزَّمان.

و(ظَلَّ) و(أضحى) أختان؛ لأنَّهما لصدر النَّهار.

و(ظَلَّ) - أيضاً - أخت (بات)؛ لدالتهما على سائر مدَّة النَّهار والليل.

وقيل: (بات) و(صار) أختان؛ لاعتلال عينهما.

وقيل: ذلك في (كان) و(صار)؛ لاستعمال (كان) في موضع (صار).

وصارَ ثم ليسَ ثم ما برحَ وما فتى فافقه يياني المُتّضح
وأختها ما دامَ فاحفظنها واحذر هُديت أن تزيغَ عنها
تقولُ قد كانَ الأميرُ راكباً ولم يزلْ أبو علي عاتياً
وأصبحَ البردُ شديداً فاعلمَ وباتَ زيدٌ ساهراً لم يَنمَ

أي أن هذه الأفعال المذكورة من نواسخ المبتدأ فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهاً له بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول وذلك عكس عمل إن وأخواتها وأمثلتها في النظم ظاهرة، ومعنى ما انفك وما زال وما برح وما فتى ملازمة الاسم للخبر، فمعنى ما انفك وما زال وما برح زيد قائماً، لازم زيد القيام، وشرط هذه الأربعة أن يتقدمها نفى أو شبهة كما مثل به، وما دام ملازمة لما المصدرية الظرفية كما نطق به الناظم، وما تَصَرَّفَ من هذه الأفعال من مضارع أو أمر أو غيرهما يعمل عمل الماضي كقولك: سيكون زيد فقيهاً، وكن فقيهاً، وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لهذه الأفعال كقولك: كان زيد يصلي، وعندنا، وفي الدار، وقوله: "فافقه" أي فافهم، ويجوز أن يقرأ قوله: "غائباً" بالمهملة والمثناة فوق وعكسِه.

ومَن يُردُّ أن يجعلَ الأخباراً مُقدِّماتٍ فليقلْ ما اختاراً
مثالُهُ قد كانَ سمحاً وائلاً وواقفاً بالبابِ أضحى السائلُ

أي ويجوز في هذا الباب أن يتقدم الخبر على الاسم فيكون متوسطاً بين العامل والاسم نحو: "قد كان سمحاً وائلاً" أي جواداً، ووائل بالمشاة من تحت وهو أبو قبيلة، ويجوز أيضاً أن يتقدم على العامل نحو: واقفاً بالباب أضحى السائل، لأن الخبر هنا كالمفعول، وقد سبق جواز الأمرين فيه.

تنبيه: أما توسط الخبر فيجوز في جميعها، وأما تقديمه فيجوز أيضاً إلا في الأربعة الملازمة للنفي إن كان حرف النفي "ما" وكذا "ليس" على الصحيح فلا تقول قائماً ما برح زيد، ولا قائماً ما دام زيد، ولا قائماً ليس زيد، فإن كان حرف النفي غير ما جاز تقديمه نحو: قائماً لم يزل زيد، ومقيماً لا ينفك عمرو، وعاكفاً لم يبرح بكر.

وإنَّ نَقْلَ ياقوم قد كانَ المَطَرُ فلستَ تحتاجُ لها إلى خَبَرٍ
وهكذا يصنَعُ كُلٌّ من نَفَثٍ بها إذا جاءَتْ ومعناها حَدَثٌ

أي أن "كان" تستعمل ناقصة أي تفتقر إلى خبر كما سبق، وقد تستعمل تامة أي غير محتاجة إلى خبر ويصيرُ الاسمُ فاعلاً لها كقولك: كان المطرُ أي وقع كقولك: قام زيد، وهكذا حيث كان معناها حدث أو وقع أو وُجِدَ، فهي تامة من باب الفعل والفاعل.

تنبيه: ولا يختص ذلك بكان بل سائر أخواتها كذلك نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، و: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، إلا ثلاثة أفعالٍ وهي ليس وما زال وما فتئ، فلا تستعمل إلا ناقصة.

والْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرِ كقولهم لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرِّ

أي وتختص ليس دون غيرها بجواز دخول الباء على خبرها كما مثل به، ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].

تنبيه: إذا دخلت الباء على خبر ليس وعطفت عليه اسماً كقولك: ليس زيد بقائم ولا قاعداً، جاز نصبُ المعطوف باعتبار محل المعطوف عليه، وجزؤه باعتبار لفظه، ومن النصب قول الشاعر^(١): [الوافر]

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

(١) هذا عجز بيت صدره: مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ هو لُعَقِيَّةُ الْأَسَدِيِّ.

و(معاوي): ترخيم معاوية بن أبي سفيان. و(أسجح): أرفق وسهّل. والشاهد فيه: (ولا الحديد) حيث عطف على خبر ليس المجرور بالنصب، وهذا العطف على الموضع.

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ٦٧/١، والمقتضب ٣٣٨/٢، ١١٢/٤، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١، وأمالى القالي ٣٦/١، والإنصاف ٣٣٢/١، وشرح المفصل ٩/٤، ورصف المباني ٢٠٢، واللّسان (غمر) ٣٨٩/٥، والخزانة ٢٦٠/٢.

بَابُ (مَا) النَّافِيَةِ الْحِجَازِيَةِ^(١)

وما التي تنفي كليس النَّاصِبَةِ في قول سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَةٍ
فَقَوْلُهُمْ مَا عَامِرٌ مُوَافَقًا كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

أي أن عرب الحجاز قاطبة أي جميعهم وهم قريش ومن والاهم وبلغتهم نزل القرآن يجعلون ما النافية كليس كما مثل به، ومنه: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

وتدخل الباء أيضًا على خبرها نحو: ما زيد بقائم، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وأما غير أهل الحجاز كبني تميم فهي عندهم ملغاة ولا يتغير بها حكم المبتدأ كهل وبل.

تنبيه: أطلق الناظم إعمالها كليس، ولإعمالها عند الحجازيين شروط: منها أن لا يدخل الاستثناء على الخبر نحو: وما محمد إلا رسول، ومنها: أن لا يتقدم الخبر على الاسم نحو: ما قائم زيد، فإنها حينئذ ملغاة على اللغتين.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": (ما) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان الخبر مؤخرًا منفياً؛ لأنهم شبهوها بـ(ليس)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئاً، فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الداخلة على الاسم والفعل؛ فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر.

وشبَّهها بـ(ليس) من ثلاثة أوجه؛ وهي:

دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها للنفي، وكون النفي نفي حال.

ومن شرط إعمالها: فقدان الزيادة، وبقاء النفي. ومتى انتقض النفي بحرف الاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ بطل عملها لبطلان معناها.

ولا يجوز تقديم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو حرف جرّ؛ تقول: (ما زيدٌ أكلاً طعامك) ولو قدّمت (الطعام) على (زيد) لم يجز إلا أن ترفع الخبر، نحو: (ما طعامك زيدٌ أكل).

بَابُ النَّدَاءِ^(١)

وَنَادٍ مِّن تَدْعُو يَاءَ أَوْ يَاءَا أَوْ هَمْزَةً أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَاءَا

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": النِّداء: أحد معاني الكلام؛ وهو: ما يتألف من حرف واسم؛ وهو منفردٌ بهذا التّأليف؛ وجاز ذلك لكون حرف النِّداء نائِباً عن الفعل، فتَنزَلُ منزلة الكلام المُؤتلف من اسم وفعل.

وقال أبو عليّ الفارسيّ: «النِّداء خَبَرٌ من وجه، وغير خبرٍ من وجه؛ لأنّه مع الصّفات بمنزلة الأخبار، ومع غير الصّفات بمنزلة غير الأخبار؛ فإذا قلتَ لإنسانٍ: (يا صادق) أو (يا كاذب) صلح أن يُجاب هذا بصدق، أو كذب؛ فكان خبراً من هذا الوجه؛ وليس كذلك إذا قلتَ: (يا زيد) و(يا عمرو)».

وحروف النِّداء خمسة؛ وهي: (يا) و(يَا) و(أَي) و(هيا) و(الهمزة).

وزاد الكوفيّون: (آ) و(آي).

وفي (يَا) خِلَافٌ بين التّحويّين:

فمنهم مَن يذهبُ إلى أنّها حرف - وهو الأكثر - .

ومنهم مَن يذهبُ إلى أنّها اسمٌ للفعل.

فحُجّة الأولين: أنّها لا تدلّ على معنى إلّا في غيرها.

وحُجّة الآخرين: أنّهم رأوا أنّ المنصوب والمجرور يقعان بعدها، كقولك: (يا رجلاً) و(يا لزيد)، وأنّه قد سُمِعَ إمالةُ (يا) والحروف لا تُمال.

وكذلك اختلفوا في العامل من قولهم: يا عبد الله.

فمنهم مَن يقول: (عبد الله) منصوبٌ بنفس (يا).

ومنهم مَن يقول: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ لا يظهر؛ كأنّه قال: (أدعو) أو (أُخاطبُ)؛ ولأجل هذا يجعلها بعضهم اسماً للفعل.

ف(الهمزة) تُستعمل للقريب، نحو: (أَزَيْدٌ أَقْبَلُ)؛ لحفّتها.

و(وا) للنّدبة؛ وهي نداء المتوجّع عليه والمتوجّع منه، نحو: (وا زيدا) و(واظها).

وزذهب المبرّد إلى أنّ (هيا) و(يَا) للبعيد، و(أَي) و(الهمزة) للقريب، و(يا) لهما.

وزذهب ابنُ بَرّهان إلى أنّ (هيا) و(يَا) للبعيد، و(الهمزة) للقريب، و(أَي) للمتوسّط، و(يا) للجميع.

وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، وعلى منع العكس.

وقيل: إنّ (هيا) و(يَا) و(أَي) و(آ) تُستعمل للبعيد، وللمستثقل في نومه لا غير؛ للزيادة في لفظها،

و(يَا) للبعيد؛ لأنّها أمُّ حروف النِّداء.

أي أن النداء يصلح بكل واحد من هذه الحروف الخمسة، ويا هي أمّ الباب ولهذا ينادى بها القريب والبعيد، والهمزة كأزِيدُ للقريب، وأي للمتوسط، وأيها للبعيد، والهاء في هيا مبدلة من الهمزة في أيّا.

وانصِبْ وَنَوْنٌ إِنْ تُنَادِي النَّكَرَةَ كَقَوْلِهِمْ يَا نَهْمًا دَعِ الشُّرَةَ

أي وإذا ناديت نكرة غير مقصودة فانصبه ونوّنه كما مثل به، وكقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

فائدة: النّهُمُ والشُّرَةُ متقاربا المعنى يقال: نَهِمَ كَفَرِحَ نَهْمًا ونَهْمَةً محركتين إذا أفرطت شهوته، وشُرِهَ يَشُرُه شُرُهُ إذا اشتد حرصه في الطلب.

وإن يكن معرفةً مُشْتَهَرَةً فَلَا تَنْوْنُهُ وَضُمَّ آخِرُهُ
تَقُولُ يَا سَعْدُ أَيَّا سَعِيدُ وَمِثْلُهُ يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ

أي وإن يكن المنادى معرفة فلا تنوّنه بل ضم آخره، ومراده المفرد من المعارف دون المضاف لأنه سيأتي، والمفرد ثلاثة أنواع: معرفة قبل النداء كزيد وعمرو وسعد وسعيد وهو مراده بالمشتهرة، ومعرفة بأل كالرجل، ومعرفة حدث لها التعريف بالنداء وهي النكرة المقصودة التي احترز عنها في تمثيله بـ"يا نَهْمًا دَعِ الشُّرَةَ" فتقول: يا سعد، أيّا سعيد، ويا أيّها العميد، وأيّا رجل.

تنبيه: أشار بقوله: "يا أيّها العميد" إلى أن ما فيه أل لا ينادى إلا إذا توصل إليه بأيّ فزد عليه ها التي للتنبيه عوضاً عما فات أي من الإضافة فيقال: يا أيّها الرجل، ولا يجوز: يا الرجل إلا في قولك: يا الله بقطع الهمزة ووصلها، والمنادى في الحقيقة أيّ وضممتها ضمة بناء وما فيه أل صفة لها وضمته ضمة إعراب لا بناء.

تنبيه آخر: ما ذكره الناظم من بناء المنادى المعرفة على الضم هو في غير المثني والمجموع فإن كان مثني أو جمع مذكر سالمًا بني على ما يُرفع به كيا زيدان ويا زيدون.

وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي التَّاءِ كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

أي وإذا كان المنادى مضافاً فهو منصوب كما مثّل به ونحو: يا عبد الله، يا رسول الله، يا أهل الكتاب.

تنبيه: ومثل المضاف الاسم المطول كقولك: يا طالعا جبلاً، ويا حسناً وجهه، ويا لطيفاً بالعباد لأنه شبه المضاف.

وجائز عند ذوي الأفهام في يا غلام قول يا غلامي
وجوزوا فتحة هذي الياء والوقف بعد فتحها بالهاء
والهاء في الوقف على غلاميه كالهاء في الوقف على سلطانيه
وقال قوم فيه يا غلاماً كما تلّوا يا حسرتاً على ما

أي وإذا نودي الاسم المضاف إلى ياء النفس جاز فيه أربعة أوجه أحدها وهو أفصحها: حذف الياء مع بقاء الكسرة نحو: يا غلام بكسر الميم، وثانيها وثالثها: إثبات الياء ساكنة كيا غلامي بسكون الياء وفتحها كيا غلامي، فإذا وقفت قلت على الوجه الثالث: يا غلاميه بزيادة هاء السكت حفظاً لفتحة الياء لأنك لو وقفت بسكون الياء لم يحصل الفرق بينه وبين الوجه الثاني وهذا معنى قوله: "والوقف" بالرفع على الابتداء و"بالهاء" خبره أي وإذا فتحت الياء فالوقف بالهاء لا يسكون الياء وتسمى هذه الهاء هاء السكت وإلى ذلك أشار بقوله: "كالوقف بالهاء على سلطانيه" لأن هاء السكت يحسن وصلها في الوقف بياء النفس المفتوحة مطلقاً منادى كان أو غيره نحو: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ ٢٨ ﴿هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِي﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]، ورابعها: إبدال الألف من ياء النفس نحو: يا غلاماً، كما ورد في التلاوة: (يا حسرتاً) و: (يا أسفاً) أصله يا حسرتي ويا أسفي أي احضري هذا أوانك.

تنبيه: إذا نودي الأب والأم مضافين إلى ياء النفس جاز فيهما الأوجه الأربعة، ويجوز فيهما أيضاً وجهان آخران وهما تعويض تاء التأنيث عن ياء النفس مفتوحة ومكسورة كيا أبت ويا أمت وقرئ بهما في ﴿يَا أَبَتِ﴾ [يوسف: ٤].

تنبيه: أطلق الناظم جواز هذه الأوجه الأربعة في المنادى المضاف إلى ياء النفس وهو مقيد بأن لا يكون مقصوراً كالفتي والعصا، ولا منقوصاً كرامٍ وقاضٍ فلا يجوز

فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة كيا فتاي بفتح الياء مخففة، و:يا رامي بفتحها مشددة مدغمة في ياء المنقوص، وكذا إذا كان المضاف إلى ياء النفس مضافاً إليه كيا غلام ابني، ويا ابن أخي، فإنه لا يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة دون سائر الأوجه إلا في يا ابن أم ويا ابن عم، فإنهما لما كثر استعمالهما جاز فيهما حذف الياء مع كسر الميم وفتحها وقرئ بهما أيضاً في ﴿ابن أم﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وما ذكره الناظم في شرحه من أنه يجوز فيهما الأربعة الأوجه خلاف المشهور.

وَحَذَفَ يَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي
وإنْ تُقْلَ يَاهُ هَذِهِ أَوْ يَا ذَا فَحَذَفَ يَا مُمْتَنِعٌ يَاهُ هَذَا

أي أنه يجوز حذف حرف النداء مفرداً كان المنادى أو مضافاً نحو ﴿يُوسُفُ
أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] و: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]،
إلا إذا كان المنادى اسم إشارة كهذا وهذه وهؤلاء، فلا يجوز عند البصريين كما ذكره
الناظم، وأجازه الكوفيون وابن مالك وأتباعه.

تنبيه: ومفهوم اقتصار الناظم على اسم الإشارة أن حذف حرف النداء يجوز مع
النكرة المقصودة وهو مذهب الكوفيين ومنعه البصريون أيضاً فلا يقال في يا رجل:
رجل ادخل.

بَابُ التَّرْخِيمِ (١)

وإن تشا الترخيم في حال النداء فاختص به المعرفة المنفردا
واحذف إذا رخمتم آخر اسميه ولا تغيّر ما بقي عن رسميه
تقول يا طلح يا عام اسمعا كما تقول في سعاد يا سعا

أي ويجوز الترخيم في النداء وهو حذف آخر الاسم في النداء تخفيفاً ولجوازه
شروط منها: أن يكون معرفة أي علمًا فلا ترخم النكرة مقصودة كانت أو غير مقصودة
فلا يقال في راكب أو فارس يا راك يا فار، وشذ قولهم: يا صاح كما سيأتي، فإن كان
فارس علمًا جاز ترخيمه، ومنها أن يكون مفردًا فلا يرخم المركب تركيب المزج
كسيبويه أو إضافة كعبد الله، ومنها: أن يكون رباعيًا فأكثر كما سيأتي كجعفر وزينب
وعامر وسعاد، فتقول فيها: يا جعف يا زين يا عام يا سعا بحذف آخرها مع إبقاء
حركة ما قبله وهو معنى قوله: "ولا تغيّر ما بقي من رسمه" أي من حروفه المرسومة،
وسكون الياء من بقي للضرورة ويجوز أن يقرأ بفتح القاف للضرورة.

وقد أجز الضم في الترخيم تقول يا عام بضم الميم

أي ويجوز أن يجعل ما بقي من الاسم كالاسم التام فيضم فيقال: يا عام بضم
الميم ويا جعف بضم الفاء.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الترخيم في اللغة: تريق الصوت، وتليينه.

وهو عند التحوين: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: حذف آخر الاسم في النداء لغير موجب؛ وشرطه: أن يكون مفردًا، علمًا، زائدًا على ثلاثة
أحرف؛ وإنما لم يرخم الثلاثي؛ لأنه يبقى بحذف آخره على أقل ما عليه الأصول، وأقل الأصول ثلاثة
أحرف؛ فلا يجوز ذلك في نحو: (زيد)؛ لبقائه على حرفين، والمؤنث بالهاء ليس كذلك.

وأكثر ما في شعر العرب مرخمًا مما ليس فيه تاء التأنيث ثلاثة ألفاظ؛ وهي: (حارث) و(عامر)
و(منصور)؛ لكثرة تسميتهم بها.

وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلَا غُفُولٍ مِنْ وَزَنِ فَعْلَانٍ وَمِنْ مَفْعُولٍ
تَقُولُ فِي مَرَوَانَ يَا مَرَوْ اجْلِسْ وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَافْهَمْ وَقِسْ

أي وإذا أردت ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف من حروف العلة مسبوق بثلاثة أحرف فأكثر كمروان ومنصور ومسكين، علمًا لشخص فاحذف حرف العلة مع الآخر هنا كما مثل به الناظم بخلاف نحو: سعاد وثمود وسعيد، فإن حرف العلة لا يحذف لأنه غير مسبوق بثلاثة أحرف، وهذا مفهوم من قوله: "من وزن فعْلان ومن مفعول".

وَلَا تُرَخِّمْ هِنْدَ فِي النَّدَاءِ وَلَا ثُلَاثِيَا خَلَا مِنْ هَاءٍ
وإن يكن آخره هاء فقل في هبةٍ يا هَبْ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ

أي لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي كهند ودعد وعمرو وزيد، فإن كان فيه تاء التانيث جاز ترخيمه مطلقًا أي ثنائيًا كان بالحذف كهبة، أو ثلاثيًا كطلحة، أو رباعيًا كفاطمة أو أكثر.

وَقُولُهُمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِ شَذُّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ

أي أن قول العرب يا صاح في: يا صاحب، في الترخيم شاذ لأنه ليس بعلم، فالقياس أن لا يرخم كما لا يقال في ركب وفارس: يا راك ويا فار، ولكنهم تسامحوا في: يا صاحب لكثرة استعمالهم.

بَابُ التَّصْغِيرِ (١)

وإن تُرِدْ تصغيرَ الاسمِ المُحْتَقَرِ إمَّا لَتَهَاوِنٍ وإمَّا لِصَغَرِ
فَضْمٍ مَبْدَأُهُ لِهَذَا الْحَادِثَةِ وَزِدْهُ يَاءً تَبْدِيهَا ثَالِثَةً
تَقُولُ فِي فَلَسٍ فَلَيْسَ يَا فَتَى وَهَكَذَا كُلُّ ثَلَاثِيٍّ أَتَى

أَيُّ وَإِذَا أَرَدْتَ تصغيرَ الاسمِ إمَّا لِإِهَانَتِهِ أَيْ تَحْقِيرِهِ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا كَجُمْلٍ فِي جَمَلٍ
بِالْجِيمِ وَإِمَّا لِكَوْنِهِ صَغِيرًا أَيْ فِي نَفْسِهِ كَطْفِيلٍ، فَشَمَّ مَبْدَأُهُ أَيْ أَوَّلُهُ لِهَذِهِ الْإِرَادَةِ الْحَادِثَةِ
لَكَ وَزِدْهُ يَاءً بَعْدَ ثَانِيهِ لِتَكُونَ ثَالِثَةً وَذَلِكَ بَعْدَ فَتْحِ ثَانِيهِ فَيَكُونُ وَزْنُهُ فُعِيلٌ، وَهَذَا الْوِزْنُ
مَطْرَدٌ فِي كُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ سِوَاءِ كَانَ مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ كَفَلَسٍ أَوْ مَكْسُورَهُ كَجَبْرِ أَوْ مَضْمُومَهُ
كَفُفْلٍ سَاكِنِ الْوَسْطِ كَمَا مِثْلُنَا بِهِ، أَوْ مُحَرَّكًا كَعُمَرَ وَرَجُلٍ وَضُرْدٍ وَعُنُقٍ وَعَنْبٍ وَإِبِلٍ وَهَذِهِ
الْعَشْرَةُ الْأَوْزَانُ تَصْغُرُ كُلُّهَا عَلَى فُعِيلٍ.

(١) قَالَ ابْنُ الصَّائِعِ فِي "الْمَمْحَةِ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ": التَّصْغِيرُ: يَخْتَصُّ بِالْاسْمِ الْخَالِي مِنْ مَانِعٍ
لَفْظِيٍّ، أَوْ مَعْنَوِيٍّ.

فَاللَّفْظِيُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

ضَرْبٌ مَتَوَعَّلٌ فِي شِبْهِ الْحَرْفِ، كَالْمَضْمَرَاتِ، وَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ.

وَضَرْبٌ هُوَ عَلَى صِيغَةٍ تَشْبَهُ صِيغَةَ الْمَصْغَرِ، كَ(مَسِيطِرٍ) وَ(مَهْيَمِنٍ).

وَالْمَعْنَوِيُّ: كَوْنِ الْاسْمِ مُسْتَحَقًّا لِلتَّعْظِيمِ لَزُومًا، كَاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُتْبِهِ، وَرُسُلِهِ؛ فَإِذَا خَلَا الْاسْمُ مِنْ
ذَلِكَ جَازَ تَصْغِيرُهُ.

وَالتَّصْغِيرُ يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: التَّحْقِيرُ؛ كَقَوْلِكَ فِي (رَجُلٍ): رُجَيْلٌ.

وَالثَّانِي: لِتَقْلِيلِ الْعَدَدِ؛ كَقَوْلِكَ فِي (دِرَاهِمٍ): دُرَّيْهَمَاتٌ.

وَالثَّالِثُ: لِتَقْرِيبِ الْمَسَافَةِ؛ كَقَوْلِكَ: (نَزَلْنَا دَوِينَ الْمَنْزِلَةِ).

وَالرَّابِعُ: لِلتَّحْنُنِ وَالتَّلَطُّفِ؛ كَقَوْلِكَ: (يَا بُنَيَّ) وَ(يَا أُخَيَّ).

وَالْخَامِسُ: تَصْغِيرُ التَّفْخِيمِ وَالتَّهْوِيلِ؛ كَقَوْلِ الْجُبَابِ بْنِ الْمَنْذَرِ: (أَنَا جُدَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ، وَعُدَيْقُهَا
الْمُرَجَّبُ).

وإن يكن مؤنثًا أردفتَه هاءٌ كما تُلحقُ لو وصفتَه
فصغرِ النَّارَ على نُويَرَه كما تقولُ نارُه مُنيرَه
وصغرِ القَدْرَ فقلْ قَدِيرَه كما تقولُ قَدْرُه كبيرَه

أي وإن يكن الاسم الثلاثي مؤنثًا عاريًا عن تاء التأنيث كنار وقدر وعين وأذن ويد ورجل وكتف وكبد وساق وقدم أردفته أي ألحقته في تصغيره تاء التأنيث كما تُلحق التاء في الوصف لأن التصغير نوع من الوصف، فتقول: نوية وقديرة، كما تقول: نارُه منيرة، وقدره كبيرة، وهكذا الباقي، واحترزْ بالثلاثي عن الرباعي كزينب وعقرب، فإن التاء لا تلحقه في التصغير وإن لحقته في الوصف.

تنبيه: ما ذكره الناظم من وجوب إلحاق التاء في التصغير مشروط بأن لا يؤدي إلى اللبس فإن التبس لم تلحقه كخُمس في العدد المؤنث وشجر وبقر ونحو ذلك من أسماء الجنس الذي لا يُفرقُ بينه وبين واحده إلا بالتاء فيقال فيه: خُميس وشُجير وبُقير بلا هاء، إذا لو قيل خميسة وبقيرة لالتبس بتصغير خمسة للعدد المذكور وشجرة وبقرة في الواحد.

تنبيه آخر: قد جاءت ألفاظُ من المؤنث الثلاثي العاري عن تاء التأنيث مصغرة من غير إلحاق تاء التأنيث مع عدم اللبس فتحفظ ولا يقاس عليها كحرب ودرع وقوس وفرس وإبل وذود، لما بين الثلاث إلى العشر من الإبل ونابٍ للمسنة من الإبل وغُرس وغَزب للدلو الكبير، فيقال: حُرَيْبٌ ودُرَيْعٌ وقُويس، وهكذا الباقي والقياس إلحاق التاء بها كما تُلحق بها في الوصف في قولهم: حرب كريهة، و:درع سابعة ونحو ذلك.

وصغرِ البابَ فقلْ بُويِبُ والنَّابُ إن صغرته نُيِبُ
لأنَّ بابًا جمعُه أبوابُ والنَّابُ أصلُ جمعِه أنيابُ

أي إذا صغرت الثلاثي الذي ثانيه ألف قلبتها واوًا إن كانت منقلبة عن واو كباب، وباء إن كانت منقلبة عن ياء كناب للضرس فتقول: بويِب ونيبب، لأن أصل باب بالباء الموحدة بَوْبٌ محرّكًا، وأصل ناب بالنون نَيْبٌ محرّكًا أيضًا، لأن قاعدة التصريف أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، فإذا صُغر الاسم وُضِم أوله زال

السبب الموجب لقلبهما وهو انفتاح ما قبلهما فتُرد الألف التي أصلها الواو واوًا والألف التي أصلها الياء ياء كما يُردُّ كل منهما إلى أصله في جمعه لزوال السبب المذكور فيقال أبواب وأنياب.

تنبيه: يقال في نحو: ثوب وبيت تُويب ويُئيب بلا قلب، بخلاف ربح وقيمة فيقال فيهما: رُويحٌ وقُويمةٌ، ويجوز كسر الأول من بيت وعيينة، ولما انتهى تصغير الثلاث ذكر ما زاد عليه بقوله:

وفاعلٌ تصغيرُهُ فُويعلٌ كقولهم في راجلٍ رُويجلٌ

أي وكل اسم رباعي بالزيادة ثانيه أَلَفٌ فتصغيره فويعل بقلب ألفه واوًا لانضمام ما قبلها كرويجل في راجل بالحاء أو بالجيم وفويرس في فارس وعويمر في عامر.

تنبيه: أما الرباعي المجرد كجعفر فتصغيره على: فعيعل كجعيفر، ولم يذكره الناظم.

وإن تجذ من بعد ثانيه أَلَفٌ فاقبله ياءً أبدًا ولا تقف
تقول كم غزِيلٍ ذَبَحْتُ وكم دُنَيْيرٍ به سَمَحْتُ

أي وإن تجد الألف من بعد ثاني الاسم الزائد على الثلاثة سواء كانت ثالثة: كغزال وغراب وكتاب، أم رابعة: كدينار ومثقال فاقبل ذلك الألف ياء بعد زيادة ياء التصغير ثالثة له "ولا تقف" أي ولا تتوقف فتقول، غزيل بإدغام الياء المبدلة من الألف في ياء التصغير و"دنيير" بياءين أولاهما ياء التصغير والثانية المبدلة من الألف.

تنبيه: لا يختص فويعل أو فعيل بالتشديد، وفعيل بما ثانيه أو ثالثه أو رابعه أَلَفٌ بل وما ثانيه أو ثالثه أو رابعه واو أو ياء كجوهر وزينب ومحمود وسعيد ومنصور ومسكين، كذلك فيقال جُويهرٌ وسُعيدٌ ومُسَكِين بقلب الواو والياء ياء.

وقل سُريحينٍ لِسرحانٍ كما تقول في الجمع سَراحينُ الحمى
ولا تُعَيِّر في عُثمانَ الألف ولا سُكيرانَ الذي لا يتصرف

أي وإذا صغرت ما جاء على وزن فعّالان فإن كان مما ينصرف اسمًا كان كسرحان بمهملتين للذئب وسلطان وشيطان، أو وصفًا كندمان، قلبت ألفه ياء، فتقول: سريحين، كما تقول في جمعه: سراحين مُكسّرًا، وإن كان مما لا ينصرف علمًا كان كعثمان وعمران، أو وصفًا مؤنثه فعلى كسكران وغضبان، لم تغير ألفه لتبقى على منع الصرف فتقول: عثيمان وسكيران.

وهكذا زُعيفرانُ فاعْتبرِ به السُّداسِيَّاتِ وافقَهُ ما ذُكِرَ

أي وهكذا لا يُغيّرُ ألفُ الاسم السداسي المزيد في آخره ألف ونون وإن كان مصروفًا كزعفران، واعتبر به السداسيات أي قسها، والمراد ما قبل الألف والنون وفيه أربعة أحرف كمرطبان فتقول: زعيفران ومُريطبان.

واردُذُّ إلى المحذوفِ ما كان حُذِفَ من أصلِهِ حتى يعودَ مُتتَصِفٌ كقولِهِم في شَفَةِ شُفَيْهِه والشَّاةُ إن صَغُرَتْها شُؤْيَهِه

أي وإذا أردت تصغير الاسم الثنائي بالحذف رددت إليه ثالته المحذوف مذكّرًا كان كدم وأب وأخ، أو مؤنثًا كيد وشفة وشاة، فتقول: دُمِّي وأُبِّي وأُخِي وإِدْيَةُ وشُفَيْهَةٌ وشُؤْيَهَةٌ، وإنما ردوا إليه ثالته المحذوف ليُمكنَ منه بناءُ فُعيل فيصير رباعيًا بياء التصغير ولعله المعنّي بقوله: "حتى يعود منتصف" أي رباعيًا له نصفٌ صحيحٌ لأنه أقلُّ أبنية التصغير.

بابُ حروفِ الزيادة^(١)

وَأَلْقَ فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَقَلُّ زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَثْقُلُ
وَالْأَحْرَفُ اللَّاتِي تَزَادُ فِي الْكَلِمِ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ يَا هَوْلُ اسْتَنْمِ
تَقُولُ فِي مُنْطَلِقِ مُطِيلِقُ فَافْهَمُ وَفِي مُرْتَزِقِ مُرِيْزِقُ
وَقِيلَ فِي سَفَرَجَلٍ سُفَيْرِجُ وَفِي فَتَى مُسْتَخْرِجٍ مُخَيْرِجُ

قد سبق أن للتصغير ثلاثة أوزان فُعِيل وهو للثلاثي كفليس، وفُعِيلٌ ومثله فويعل للرباعي كجعيفر ورويجل، وفُعِيلٌ وهو للخماسي الذي رابعه ألف أو واو أو ياء كدنيير، فإذا أردت تصغير الاسم الخماسي الذي رابعه حرف صحيح أَلَقَيْتَ زَائِدَهُ إن كان خماسيًا بالزيادة كمنطلق، وخامسَه إن كان مجردًا عنها وهو المراد بقوله: "وما تراه" وهو اللام من سفرجل مثلاً ليعود الاسم رباعيًا فَيُمْكِنُ منه وزن فُعِيل، فتقول في منطلق: مطيلق بحذف النون، واختُصت بالحذف دون الميم لدلالة الميم على بناء اسم الفاعل فلم تحذف لئلا يفوت البناء بحذفها، وكذا تقول في تصغير مرتزق مريزق بحذف التاء دون الميم لما ذكرناه، وتقول في سفرجل سفيرج بحذف اللام لأن بها حصل ثَقُلُ الاسم، وكذا إذا صغرت السداسي حذفت منه حرفين من حروف الزيادة ليعود رباعيًا، فتقول في مستخرج: مخيرج بحذف السين والتاء دون الميم.

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": يُسْتَقَلُّ تصغير الاسم الخماسي إذا لم يكن رابعه حرف علة، وكذلك السداسي؛ وذلك لوقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التصغير، وحرفين قبله؛ فيميل أحد جانبي الكلمة إلى الجانب الآخر.

وسبيل ياء التصغير أن تكون وسطًا، والذي قبلها أرجح من الذي بعدها.

فإذا أريد تصغير اسم خماسي أو سداسي سليم الحروف فينظر إن كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف؛ طلبًا للتخفيف.

وحروف الزيادة عشرة؛ وهي: (الهمزة) و(التاء) و(السين) و(الميم) و(الهاء) و(اللام) و(التون) وحروف العلة الثلاثة؛ وقد جمعها في قوله: (سَائِلُ وَأَنْتَهُمْ)، وتُجمع في قولك: (يَا هَوْلُ اسْتَنْمِ)، وفي (سَأَلْتُوْنِيهَا)، وفي (الوسمي هَتَان)، وفي (الموت ينسأه)، وفي (اليَوْمُ تَنْسَأُهُ).

ولما أمر الطالب بإلقاء الزوائد ذكر حروف الزيادة لتعلم وهي عشرة يجمعها كما قال: "يا هول استنم" أي اسكن، وفي نسخة: "سائل وانتهم" أي واحرص على السؤال، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أن الحرف الزائد على الأصول لا يكون إلا منها إلا أنها لا تكون أبدًا زائدة لأنها قد تكون أصولاً.

تنبيه: اعلم أنه لا يُعرف الزائد من الأصلي إلا بمعرفة الميزان وهو أن يعبر عن أول أصول الكلمة المجردة بفائها، وعن ثاني أصولها بعينها، وعن ثالثها بلامها وكذا رابعها، فيقال في وزن خرج فعل، وفي وزن دحرج فعلل، وفي وزن فُلس فعلٌ، وفي وزن جعفر فعللٌ وهكذا، وأما الزيادة لغير تكرار فيعبر عنه بلفظه فيقال في وزن انطلق انفعَل، وفي مُنطلق مُنفعَل، لأن أصوله طلقٌ، وفي ارتزق ارتفعَل، وفي مرتزق مفتعلٌ لأن أصوله رزقٌ، وكذا في استخرج ومستخرج استفعَل ومُستفعَل، لأن أصوله خرجٌ، وأقوى الدلالة على زيادة الحرف سقوطه في بعض التصاريف.

وقد تُزادُ الياءُ للتّعويضِ والجبر للمصغرِ المهيضِ
كقولهم إنَّ المُطيلِيقَ أتى واخبا السُّفيريحَ إلى فصلِ السَّتا

أي ويجوز أن تزداد ياءٌ قبل الآخر على ما حُذف منه حرف وهو الخماسي، أو حرفان وهو السداسي المردودان إلى أربعة ليصحَّ فيهما وزن فُعيعل فيقال فيهما فعيعل كما مثل به بزيادة الياء عوضاً عن المحذوف وجبراً له. و"المهيض": المكسور اسم مفعول كالمبيع من هاض العظم إذا كسره ولم يُنَّه.

وشدُّ مما أصْلوه ذِيَا تصغيرُ ذا ومثْلُه اللَّذِيَا

أي أن الأصل في التصغير اختصاصه بالأسماء الظاهرة لتمكنها في الإعراب، وشذ عن هذا الأصل تصغيرُ أسماء الإشارة والموصولات، ولهذا خالفوا فيها قاعدة التصغير ففتحوا أولها وزادوا في آخرها ألفاً، فقالوا في تصغير ذا وتا وذين وتين وهؤلاء ذِيَا وتِيَا وَذِيَا وتِيَانٍ وهؤُلِيَا، وفي تصغير الذي والتي اللذِيَا واللتيَا بفتح اللام.

وقولهم أيضًا أنيسِيَانُ شذُّ كما شذُّ مُغِيرَبَانُ
وليس هذا بمثالٍ يُحذَى فاتَّبِعِ الأصلَ ودَعْ ما شذَّ

أي وشذ أيضًا تصغيرهم إنساناً على أنيسيان، ومغرب على مغربان لما سبق أن
قياس إنسان أنيسين كسريحين في سرحان، وقياس مغرب مغرب وكجعفر في جعفر،
لكن مثل هذا يحفظ ولا يُحذى عليه أي لا يقاس عليه.

تنبيه: ومما شذ أيضًا قولهم في تصغير رجل رويجل وقياسه رُجِيل، وفي صبية
وغِلْمَة جمعاً أُصَيِّبَة وأُغْلِمَة وقياسه صَيِّبَة بتشديد الياء كتصغير قرية قُرْيَة وغُلَيْمَة، وفي
ليلة لِلَيْلِيَّة وقياسه لُيْلَة، وفي عَشِيَّة عَشِيْشِيَّة وقياسه عَشِيَّة بياين الأولى مكسورة مشددة
والثانية مفتوحة مخففة كتصغير قبيلة قُبَيْلَة.

بَابُ النَّسَبِ (١)

وكلُّ منسوبٍ إلى اسمٍ في العربِ أو بلدةٍ تلحقُهُ ياءُ النسبِ
فشدِّدِ الياءَ بلا توقُّفٍ من كلِّ منسوبٍ إليه فاعرِفْ
تقولُ قد جاءَ الفتى البكريُّ كما تقولُ الحسنُ البصريُّ
وإنْ يكنْ في الأصلِ هاءٌ فاحذفِ كمثلي مكي وهذا حنفي

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": النسب: يكون إذا قصد بإضافة الرجل إلى أب، أو قبيلة، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو نخلة؛ كُسر آخر ذلك الاسم، وأولي ياء مشددة تكون حرف إعرابه، كقولك: (مصريّ) و(تميميّ) و(بصريّ) و(كسائيّ) و(حنبليّ).

وتشديد الياء للفرق بين ياء النسب، وياء المتكلم.

ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علماً، وإذا صار المنسوب إليه صفةً عمِلَ عمَلُ الفعل وارتفع به الاسم الظاهر، كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشميّ أبوه)، وكقولك: (مررتُ برجلٍ قائم أخوه).

اعلم أنّ الاسم المنسوب إليه إذا كان حرف إعرابه تاء تأنيث حذفت مطلقاً؛ ثالثة كانت أو غير ثالثة، صائرة في الوقف هاء، أو غير صائرة، كقولك في (ثبة) و(مكة) و(أخت): ثُبَيّ، ومَكِّيّ، وأخوَيّ؛ هذا مذهب سيويّه والخليل، - أعني قولك في (أخت): أخوَيّ - ؛ ويونس يقول: أخْتَيّ.

ووجه حذف التاء: ما بينها وبين ياء النسب من الشبه؛ وهو أنّ كلّاً منهما لا تقع إلّا متطرّفة؛ ثمّ إنّها تصير حرف الإعراب؛ فلهذا لم يُجمع بينهما، فحذفت الهاء، وأُقرتْ ياء النسب الدالة على المعنى؛ فتقول: (درهم قلعيّ) و(رجل فزاريّ).

فإنْ كان الاسم المنسوب إليه مركّباً غير مُضاف؛ حُذف عجزه، ونُسب إلى صدره، كقولك في المنسوب إلى (بعلبك) و(تأبط شراً): بعلبيّ، وتأبطيّ.

فإنْ كان (ابن الزبير) حُذف المضاف، ونُسب إلى المضاف إليه؛ فتقول: (زبيريّ).

وحكم ياء النسب أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في النسب إلى (بكر): بكريّ.

فإنْ كان ثاني الاسم الثلاثي مكسوراً فُتح في النسب؛ كقولك في النسب إلى النمر: نَمَريّ - بفتح الميم - ؛ والموجب للفتح الاستتقال؛ لأنّها لو كُسرت لَتَوَالَى كسرتان، بعدهما ياء مشددة تُعَدُّ ياءين.

أي إذا نسبت إلى قبيلة أو بلد أو نحوهما ألحقت في آخره ياء النسب وهي مشددة مكسور ما قبلها، وإنما شدودها لثلاث تلتبس بياء النفس وإن كان فيه تاء تأنيث كمكة والبصرة حذفها لثلاث يجتمع في اسم زياتان متطرفتان كل منهما يقع عليه الإعراب، فتقول: قرشي وبكري ومكي وبصري كما مثل به، والبكري المجرد عن الهاء، والبصري لما فيه الهاء، وفي بعض النسخ هنا اضطراب.

وإن يكن مما على وزن فتى أو وزن دُنْيَا أو على وزن مَتَى
فأبدل الحرف الأخير واواً وعاص من مَارَى ودَغ من نَاوَى
تقول هذا علويٌّ مُعْرِقٌ وكلُّ لهوٍ دُنْيَوِيٍّ مُوبِقٌ

أي وإن يكن المنسوب إليه مقصوراً ثلاثياً كالفتى والعلى أو رباعياً ثانيه ساكن كدنيا وحُبلى أبدلت ألفه واواً فتقول فتويٌّ وعلويٌّ ودنيويٌّ وحُبْلويٌّ.

فائدة: المراء: الجدل، والمناوأة: المعارضة لأن النوى البعد، والمُعرق: بالعين المهملة الأصيل من قولهم أعرقت الشجرة إذا نفذت عروقها في الأرض، والموبق: المهلك.

تنبيه: عبارته توهم أن القلب في نحو دنيا واجب كألف المقصور الثلاثي وليس كذلك بل يجوز في ألفه الحذف كدُنْيِيٍّ وحُبْلِيٍّ بل هو أفصح من القلب، ويجوز فيه أيضاً وجه ثالث وهو القلب مع إدخال ألف كدنياوي وحُبلاوي ولكنه ضعيف.

تنبيه آخر: لا يجوز في ألف المقصور الخماسي والسداسي كمصطفى ومستدعى إلا الحذف، ومن قال الهجرة المصطفوية فقط أخطأ، وكذا لو كان ثاني الرباعي متحرراً لم يجز في ألفه إلا الحذف كَجَمَزَى بالجيم والزاي لضرب من السير وسكت عنه الناظم.

تنبيه آخر: إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة فإن كانت رابعة فأكثر ككرسي وجب حذفها أو ثلاثة كعلبيّ وعديّ، أو ثانية كحبيّ وجب أيضاً قلبها واواً فتقول علوي وعدوي وحيوي، وإنما جعلنا قول الناظم: "هذا علوي" مثلاً للمنسوب إلى العلى ليطابق قوله: "وإن يكن مما على وزن فتى" مقصوراً.

تكملة: أبحف الشفخ فف هذا الباب فترك أأكامًا كآفرة كالمنسوب إلى المنقوص وإلى الممدود وإلى ما آفره ياءً مشددة كما سبق وإلى فَعِيلَةً وفُعِيلَةً وإلى المضاف وإلى الآلاثف المحذوف آفره وغير ذلك مع أنه بسط فف التصغير، والأاجة فف علم الإعراب إلى أأكام النسب أشد من التصغير لأن التصغير متمحض من علم التصرف. فأما المنقوص فالقول فف قرفب من المقصور، أف إن كانت ياءه أامسة فأكثر كالمشترف والمستدعف أذف، أو رابعة كالأاضف والمعطف أاز قلبها واوًا كقاصوًف والأذف أأود، أو آالفة كالأأف فبب قلبها واوًا كالأأف، وأما الممدود فأن كانت همزته زائدة للآأنف كالأأ وأمراء قلبت واوًا كالأأف، أو أصلفة فبب إبقاءها كقُرَّائف من القراءة، أو منقلبة عن أصل ككساء وبناأ فف إبدالها ككساوًف والإبقاء أأود، وأما فَعِيلَةً وفُعِيلَةً ففتح الفاء وضمها كأفففة وأفففة فالنسب إلفها فَعْلًف وفُعْلًف بأذف الفاء مع آاء الآأنف، وأما المضاف فأن كان كنية كأف بكراً أو مصدرًا بأبن كابن الزفر فالنسبة إلى عأزهِ فقول بكرف وزُفرف، وإن كان كامرئ القفس وعبد الله فالنسبة إلى صدره كامرئف وعبدف إلا إذا أفف اللبس من أذف عأزه كعبد مناف وعبد الأشهل فالنسبة إلى عأزه كأشهلًف ومنافًف، وربما ركبوا النسبة من الصدر والعأز فقالوا: عأسمف وعأدرف فف النسبة إلى عبد شمس وعبد الدار. وأما الآلاثف المحذوف آفره كأب ودم ففر إلى المحذوف كأبوف ودموف لقولهم فف الآففة: أبوان ودموان، وفأوز فف فآو: فف الر كفدوف وتركه كفدف لأنهم لم فقولوا فف آفففة ففدان بل فدان بففر فف، وإذا نسبت إلى آنائف الوضف فأن كان آافه أرف فف كَلَوْ ضاعفت آافه فقلت لَوًف، وإن كان صأفًا كلم أاز الأضعف وتركه كلفمف والله أعلم.

وانسب أأا الأرففة كالبقالِ ومن فضاأفه إلى فَعَالِ

أف ومما فقوم مقام فاء النسب وزن فَعَال بفشرف العفن وفأخص غالبًا بأرباب الأرف كالبقال لمن ففف البقل، وأما من ففف البقول فبقلًف، والباز والعطار.

فأففة: الأرف: الصناعات فقال أرف لعلاله وأأرف أف أأاسب وكاسب، والمضاأة: المشابهة ومنه قوله آعالى: ﴿فُضَاهُؤَنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آوبة: ٣٠].

تنبيه: ما سبق في الباب هو القياس وجاءت كلمات خارجة عن القياس فتحفظ ولا يقاس عليها كقولهم في النسب إلى اليمن يمانٍ بغير ياء وجعلوا الألف بدلاً عنها ولهذا لا يقال يمانيّ بإثبات الياء إذ لا يجمع بين البدل والمبدل منه، والقياس يمني، وإلى البحرين بحراني والقياس بحريّ لأن علامة التثنية والجمع المذكر السالم تحذف للنسب، وإلى صنعاء صنعاني والقياس صنعائي كما سبق في صحراوي، وإلى الرب ومروزيّ ومروزيّ بزيادة الزاي والقياس رَيَوِيّ كحيويّ ومزويّ، ويقولونَ للرجل المسن دُهرِيّ بضم الدال وللمعطل دَهرِي بفتحها على القياس للفرق بينهما.

بَابُ التَّوَابِعِ^(١)

وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكِيدُ أَيْضًا وَالْبَدَلُ تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الْأَوَّلِ
وَهَكَذَا الْوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَةَ مَوْصُوفُهَا مُنْكَرًا أَوْ مَعْرِفَةً
تَقُولُ خَلَّ الْمَزْحَ وَالْمُجُونَا وَأَقْبَلَ الْحُجَّاجُ أَجْمَعُونَ
وَامرُؤُ زَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ وَاَعْطَفَ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

أي أن هذه الأربعة يتبعن ما قبلهن في إعرابه، ومثل للعطف بقوله: "خل المرح"، والمجون: بضم الميم وهو الخروج من المرح إلى حد الخلاعة بذكر ما يستحيا منه، "والمرح": بفتح الميم، وسيأتي ذكر حروف العطف، ومثل للتأكيد بقوله: "وأقبل الحجاج أجمعونا" وهذا في تأكيد الجمع، وتقول: جاء الزيدان كلاهما، والهندان كلاهما في التثنية، وجاء الأمير نفسه في المفرد، ومثل للبدل بقوله: "وامرر يزيد رجل ظريف" فرجل بدل من زيد، وأما ظريف فنعت لرجل مثل ﴿لَنْسَعَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿[العلق: ١٥-١٦] أو بدل ثان، وهذا في بدل الكل من الكل، وتقول في بدل البعض من الكل: أكلت الرغيف أكثره أو نصفه أو نحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، وفي بدل الاشتمال: أعجبنى زيد علمه، وقد يبدل الفعل من الفعل نحو: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ٦٨ يُضَاعَفُ ﴿[الفرقان: ٦٨-٦٩]، ومثل للوصف بقوله: "واعطف على سائلك الضعيف" فالضعيف: نعت للسائل وهو مُضَاهٍ للموصوف أي مشابهة له في تعريفه كما شرط الشيخ، وكذا تذكيره وإعرابه، وقوله: "ضاهى الصفة" فعل وفاعل بمعنى ضاهت الصفة و"موصوفها"

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": التَّوَابِعُ خمسة؛ وهي:

التَّأْكِيدُ، وَالْبَدَلُ، وَالْوَصْفُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَعَطْفُ الْحَرْفِ.

والتَّابِعُ هو: المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد.

ف(المشارك ما قبله): يشمل التابع وغيره.

و قوله: (الحاصل والمتجدد): يخرج خبر المبتدأ، والحال من المنصوب.

مفعول به، وتقول: مررت برجل ضعيف، فضعيف: وصف لرجل وهو منكر مثله، ولا يجوز أن يوصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة، وقد اختصر الناظم أحكام هذه التوابع جدًّا ولم يتعرض للبيان لأنه يصح أن يكون بدلاً غالباً لكنه يكون جامداً غير مشتق، كجاء زيد أخوك.

والعطفُ قد يدخلُ في الأفعالِ كقولهم ثب واسم للمعالي

أي وقد يعطف الفعل على الفعل كما يعطف الاسم على الاسم كقام وقعد وثب واسم للمعالي، وعما فعلا أمر من وثب يثب بالمثلثة، وسما يسمو، وأشار بهما إلى وجوب التناسب بين الفعلين بأن يكونا أمرين أو ماضيين أو مضارعين.

[بَابُ حُرُوفِ الْعَطْفِ] ^(١)

وأحرف العطف جميعاً عشرة محصورة مأثورة مسطرة

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": العطف؛ عطف النسق وهو: الجمع بين الشيئين أو الأشياء في الإعراب والمعنى، أو الإعراب دون المعنى.

ويُعرف بأنه: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف؛ وهي عشرة:

(الواو) و(الفاء) و(ثم)؛ وهذه الثلاثة أخوات؛ لأنها تجمع بين الشيئين في الإعراب والمعنى.

و(أو) و(إمّا) و(أم)؛ وهذه أخوات؛ لأنهن لأحد الشيئين أو الأشياء.

و(بل) و(لكن)؛ أختان؛ لأن الاستدراك والإضراب يتقاربان.

و(لا) و(حتى)؛ منفردتان؛ لاختلاف معنهما.

وأما معانيها:

ف(الواو) معناها: الجمع من غير ترتيب؛ فإنك إذا قلت: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) احتمل ثلاثة معانٍ:

أن يكون كل منهما قد تقدّم قبل صاحبه، وأن يكونا فعلاه معاً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣].

و(الواو) في كلام العرب على سبعة أضرب:

(واوٌ جامعة عاطفة)، و(واوٌ جامعة غير عاطفة) - وهي واوُ المفعول معه - ، و(واوٌ قسم)، و(واوٌ

رُبّ)، و(واوٌ حال) - وهي واوُ الابتداء، مثل: قام زيدٌ وهو ضاحك - ، و(واوٌ تنصبُ الفعل المستقبل) بإضمار (أن).

و(الفاء) معناها: الترتيب من غير مهلة، خلاف (الواو)؛ لمجيئها جواباً للشرط، مثل: (إِنْ تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ مَعَكَ)؛ فلا تقع إلا بعد القيام الأول.

وتقع متبوعة عاطفة؛ مثل: (أكرمتُ زيداً فَعَمْرًا)؛ ومتبوعة غير عاطفة في باب الشرط والجزاء.

وتقع للسبب، كقولك: (سَافِرٌ فغَم).

وتكون زائدة عند الأخفش؛ لأنه يُجيز: (زيد فمَنطَلَق).

و (ثم) معناها كمعنى (الفاء)؛ إلا أنّ فيها مهلة.

وقيل: خُصّت بذلك لأنها أكثر من حرفٍ فتراخى معناها كتراخي لفظها.

الواو والفاء وثُمَّ للمَهْل ولا وحتّى ثَمَّ أو وأمَّ ويَلْ
وبعدَهَا لَكِنْ وإمّا إنْ كُسِرَ وجاءَ في التّخييرِ فاحفظْ ما ذُكِرَ

أي وأحرف العطف عشرة محصورة أي معدودة مأثورة أي منقولة عن العرب مستطرة أي مكتوبة وإنما تعددت لأن لكل حرف منها معنى يخصه، فالواو وهي أم الباب لا تقتضي ترتيبًا، والفاء تقتضيه بلا مهلة، وثم تقتضيه بمهلة، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو جاز أن يكون عمرو جاء قبله أو بعده أو معه، وإن قلا: جاء زيد فعمر أو ثم عمرو وجب أن يكون مجيئه بعد زيد، لكنه كان عقبه مع الفاء من غير مهلة وبمهلة مع ثم، وهذه الثلاثة تقتضي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب وفي الحكم أيضًا وهي المجيء مثلاً بخلاف لا ولكن وبل فإنها تشارك المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم نحو: جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو. وأما حتى فشرط معطوفها أن يكون بعضًا من المعطوف عليه غايةً له في العلو أو الدنو كقاتل الناس حتى السلطان أو حتى الصبيان، وأما أو فإنها تكون للتخيير في أحد الأمرين كخذ الدينار أو الثوب، وللشك في الأخبار كجاء زيد أو عمرو، ومثلها إمّا المكسورة بشرط أن تتكرر كقولك: خذ إمّا الدينار وإمّا الثوب، وجاء إمّا زيد وإمّا عمرو، والعاطفة هي الثانية وخصها الناظم بالتخيير لكونه أشهر معانيها، وكونها عاطفة هو مذهب سيويو والجمهور، وذهب ابن مالك وأتباعه تبعًا لجماعة أنها ليست عاطفة وإنما العاطف الواو التي قبلها، وأما أم فيعطف بها مع همزة التسوية نحو قوله تعالى: ﴿أَنذَرْتُهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] أي إنذارك وعدمه سواء، أو بعد الهمزة التي يطلب بها تعيين أحد الشيئين نحو: أجا زيدا عمرو بمعنى أيهما جاء.

تنبيه: يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر لكن إذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب الفصل بينه وبين المعطوف، فتقول: دخلت أنا وزيد، ودخلنا نحن وزيد، ودخلوا هم وزيد، وإذا عطف على الضمير المجرور وجب إعادة الجار مع المعطوف، فتقول: هذا لي ولزيد، ومررت بك وبعمرو، وسألت عنك وعن بكر.

بَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(١)

هذا وفي الأسماء ما لا يَنْصَرِفُ فَجَرُّهُ كَنْصَبِهِ لَا يَخْتَلِفُ
وليس للتَّنوين فيه مَدْخَلُ لِشَبْهِهِ الْفِعْلِ الَّذِي يُسْتَقْبَلُ

أي أن الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة وهو المشار إليه بقوله: "هذا" أي هذا المذكور من الإعراب حكم غالب الأسماء، ومنها ما لا ينصرف، ومعنى الصرف أن يدخله الجر والتنوين الدالان على خفة الاسم، وإنما مُنِعَ الاسم الصرف لشبهه بالفعل الثقيل فيعطى حكم الفعل فيجرُّ بالفتحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ويمنع من التنوين إذ الفعل كذلك لا يدخله الجر والتنوين، وفي نسخة: "الذي يُسْتَقْبَلُ" أي الفعل المضارع، والأول أولى لأن على منع الصرف شَبْهُ الاسم للفعل مطلقاً.

مثالُهُ أَفْعَلٌ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشَّيَاطِينِ

أي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن أَفْعَلٍ من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث كأحمر وأبيض في الشيات أي الألوان، وكأفضل وأحسن تقول: مررت برجل أحمر وأحسن وأفضل من زيد، ومنه: ﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦] بخلاف ما يقبل تاء التأنيث كأرمل للفقير وأرملة.

أو جاء في الوزن مثال سَكْرَى أو وزن دُنْيَا أو مثال ذِكْرَى

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": الاسم أصله الصَّرْفُ؛ وهو الجرّ والتَّنوين.

وقيل: صرفه عن شبه الفعل بوجه؛ لأنّ في الأسماء ما شابه الفعل بعَلتين فرعيتين من علل تسع، فامتنع لذلك ممّا يمتنع منه الفعل؛ وذلك لأنّ في الفعل فرعيتة على الاسم في اللفظ؛ وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعيتة في المعنى؛ وهي احتياجه إلى الفاعل، ونسبته إليه، والفاعل لا يكون إلا اسماً؛ فالاسم حينئذ أصل الفعل، فمتى وافق الاسم الفعل في لزوم عَلتين فرعيتين امتنع من التَّنوين والجرّ؛ لأنّهما لا يدخلان الفعل.

والصَّرْفُ قيل: هو مأخوذ من صَرِيفَ الْبَكْرَةِ، أو من صريف ناب البعير؛ لأنّ التَّنوين قريب من ذلك.

أي ومثله أيضاً ما جاء مماثلاً في وزنه سكرى أو دنيا أو ذكرى، ومراده ما فيه ألف التأنيث المقصورة سواء كان مفتوح الأول أو مضمومه أو مكسوره، فلا يدخله التنوين نحو: ﴿وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر: ١٤]، ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى﴾ [الشورى: ٣٨]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾ [الزمر: ٢١].

فائدة: قوله: "مثال سكرى" منصوب على الحال أي مماثلاً، وكذا قوله بعده: "أو وزن دنيا أو مثال ذكرى"، "أو وزن فعلاّن"، "أو وزن مثنى" فإنها أحوال معطوفات على مثال التقدير الأول.

أو وزنِ فعلاّن الذي مؤنثه فعلى كسكران فخذ ما أنفثه

أي أو جاء في الوزن على وزن فعلاّن الذي مؤنثه فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبي كقولك: مررت برجل سكران، بخلاف فعلاّن الذي مؤنثه فعلاّنة كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم، وشيطان وسرحان وسلطان فإنه منصرف، "وأنفثه": بضم الفاء وكسرهما ومعناه خذ ما ألفظه من فمي.

أو وزنِ فعلاء وأفِعلاء كمثل حسناء وأنبياء

أي أو ما جاء في الوزن على وزن فعلاء كحسنا، أو أفِعلاء كأنبيا، ومراده ما فيه ألف التأنيث الممدودة، ومنه: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١] لأن أصله أفِعلاء، بخلاف: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ﴾ [النجم: ٢٣] لأن وزنه أفعال.

أو وزنِ مثنى وثلاث في العدَد إذ ما رأى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحَدٌ

أي أو جاء في الوزن وزن مثنى وثلاث في العدد، وكذا رُبَاعٍ وذلك خاص بالعدد كما ذكره الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنَحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعٍ﴾ [فاطر: ١].

فائدة: الإصغاء إمالة الأذن لاستماع القول والسَّدَدُ بمهملات الصواب، وإضافة قول إليه من باب إضافة الموصوف إلى صفته وأصله القول السدد، وفي نسخة: "إذ ما رأى صرفهما قط أحد" وضمير التثنية لمثنى وثلاث.

وكل جمع بعد ثانيه ألف وهو خماسي فليس ينصرف

وهكذا إن زاد في المثال نحو دنانير بلا إشكال

أي وكذا كل جمع على وزن مفاعل كمساجد ودراهم، أو مفاعيل كدنانير ومصاييح من كل جمع خماسي بعد ثانيه ألف نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِلٍ﴾ [سبأ: ١٣] والمشدد بحرفين كدواب، وإذا دخلت هذا الجمع تاء التأنيث انصرف كملائكة.

فهذه الأوزان ليست تنصرف في موطن يعرف هذا المعتبر

أي أن هذه الأوزان السابقة وهي ستة: أفعل في الصفات كأحمر في الشيات، وما فيه ألف التأنيث المقصورة كسكرى، أو الممدودة كحسنة، أو وزن فعلا كسكران، والعدد المعدول به كمثنى وثلاث، ومنتهى الجموع كمفاعل ومفاعيل لا تنصرف في موطن تعريف ولا تنكير، والموطن: المحل، ثم أشار إلى ما يمنع الصرف إذا عُرِف ويُصرف إذا نُكِر بقوله:

وكل ما تأنيثه بلا ألف فهو إذا عُرِف غير منصرف
تقول هذا طلحة الجواد وهل أتت زينب أم سعاد
وإن يكن مخففا كدعد فاصرفه إن شئت كصرف سعد

أي أن ما تأنيثه بغير ألف التأنيث السابقة مقصورة أو ممدودة إذا عُرِف بالعلمية امتنع من الصرف سواء كان مؤنثا لفظا أو معنئ كفاطمة وعائشة، ولفظا فقط كطلحة وحمزة، أو معنئ فقط كزينب وسعاد، فلا يدخله التنوين كما في المثال ولا الجر كقولك: رضي الله عن فاطمة وعائشة، إلا إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط كدعد وهند فيجوز صرفه لخفته كالذكر ومنع الصرف أولى، ولهذا اتفق القراء عليه في قوله تعالى: ﴿بِمُضَرِّبُوتَا﴾ [يونس: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، فلو كان متحركا كسقر - اسم جهنم - أعادنا الله منها امتنع صرفه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر: ٤٢] ولو نُكِرَت شيئا من ذلك كقولك: مررت بفاطمة وفاطمة أخرى، صرفته لبقائه على علة واحدة.

وأجر ما جاء بوزن الفعل مجراه في الحكم بغير فصل
فقولهم أحمد مثل أذهب كقولهم تغلب مثل تضرب

أي وأجر ما جاء من الأعلام على وزن الفعل الخاص به مجرى الفعل بغير فصل
بالصاد المهملة أي بغير فرق فلا يدخله جر ولا تنوين، فأحمد وأسعد على وزن أذهب
المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، وتغلب بالمشناة فوق والمعجمة وهو اسم قبيلة
كتضرب، وكذا يزيد ويشكر بالمشناة تحت، فتقول: مررت بأحمد وتغلب، ومجراه بضم
الميم.

وإن عدلت فاعلاً إلى فعل لم ينصرف معرّفًا مثل زحل

أي وإن عدلت فاعلاً إلى وزن فعل بضم الفاء لم تصرفه أيضًا إذا اقترن به التعريف
بالعلمية كعمر معدولاً عن عامر، وزحل لنجم في السماء السابعة معدولاً به عن زاحل،
من قولهم زحل عن مكانه بالزاي إذا بُعد، وزحل: المكان أيضًا إذا كان وعراً كمضّر
بالضاد المعجمة اسم قبيلة من قولهم: مضّر اللبن، ومضّر ومضّر إذا حمض ككزّم وفريح
ونصر فهو ماضّر، فإذا كان نكرة كضرد وجرد انصرف.

والأعجمي مثل ميكائيل كذلك في الحكم وإسماعيل

أي والاسم الأعجمي في الوضع كميكائيل وإسرافيل وإسماعيل وإبراهيم مثل ما
جاء بوزن الفعل ومثل المعدول من فاعل إلى فعل في الحكم وهو منع الصرف إذا
عُرف بالعلمية نحو: ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾
[البقرة: ١٣٦]، فلو كان نكرة كغير الأعلام من ألفاظهم انصرف.

تنبيه: أطلق الناظم منع الاسم الأعجمي الصرف وشرطه أن يكون رباعياً فأكثر أو
متحرك الوسط، فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط كنوح ولوط انصرف لخفته.

وهكذا الاسمان حين رُكِّبا تركيب مزج نحو معد يكربا

أي وهكذا يمنع الصرف تركيب الاسمين تركيباً مزجياً إذا اقترن به التعريف،
كمعد يكرب وحضرموت فيعرب آخره إعراب ما لا ينصرف وتُسكن الياء من نحو:

مَعْدِيكَرْب، ويفتح الصدر من نحو: حضر موت، وأما نحو: سيويه فيبنى آخره على الكسر ويفتح صدره.

ومنه ما جاء على فعَلَانَا على اختلاف فائِه أحيانَا
تقولُ مروانُ أتى كِرْمَانَا ورحمةُ الله على عُثْمَانَا

أي ومما يمنع الصرف ما جاء على وزن فعلان إذا اقترن به التعريف سواء كان فائِه مفتوحًا كمروان أو مكسورًا كعمران وكرمان لبلد بالعجم، أو مضمومًا كعثمان كما مثل به.

فهذه إن عُرِفَتْ لَمْ تَنْصَرِفْ وما أتى مُنْكَرًا مِنْهَا ضُرِفَ

أي فهذه المذكورة وهي ستة أيضًا ما اجتمع فيه مع العلمية التأنيث بلا ألف ووزن الفعل والعدل والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة كما مثلنا به.

تنبيه: الحاصل أن الممنوع من الصرف ما فيه علتان من علل تسع أو علة واحدة تقوم مقام علتين، فالعلة التي تقوم مقام علتين ما فيه ألف التأنيث مقصورة كانت كسكرى، أو ممدودة كحسناء، والجمع الذي على وزن مفاعل كمساجد، أو مفاعيل كدنانير، فما فيه ألف التأنيث نوعان والجمع نوع ثالث، وكلها من القسم الأول الذي لا ينصرف معرّفًا ومنكرًا، وبقي منه ثلاثة أنواع وزن أفعل في الصفات وعلته وزن الفعل مع الوصف، ووزن فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلته زيادة الألف والنون مع الوصف، ووزن مشى وثلاث وعلته العدل مع الوصف فصار مدار هذه الأنواع الثلاثة على الوصفية إذا قارنتها أخرى. وأما الثاني فمداره أيضًا على العلمية إذا قارنتها على أخرى كما ذكرناه فصار مدار منع الصرف في غير ألف التأنيث والجمع على علتين وهما الوصف يقارنه ثلاث علل من الست التي تقارن العلمية كما ذكرته فليحفظ ذلك فإن هذا الباب يعسر ضبطه على المبتدي وقد قرَّبته غاية الجُهد.

وإن عَرَاهَا أَلْفٌ وَلَا مَ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلام
وهكذا تُصَرَفُ فِي الإِضَافَةِ نَحْوُ سَخَى بِأَطِيبِ الضِّيَافَةِ

أي وإذا دخلت أُل على جميع معلومات ما لا ينصرف وجب صرفها، وكذلك تصرف إذا أضيفت لما سبق أن الاسم إنما يمنع الصرف إذا أشبه الفعل، ومعلوم أن أُل والإضافة من خواص الأسماء فإذا دخلت إحداها على ما لا ينصرف زال عنه شبه الفعل، فمثال أُل قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ومثال الإضافة سخا أي جاء بأطيب الضيافة، وقوله تعالى: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

فائدة: سخا يسخو كدعا يدعو ويقال سَخِيَ يسخى كرضي يرضى، وعراه يعروه أي عرض له، واعتراه اعترضه.

وليس مصروفًا مِنَ الْبَقَاعِ إِلَّا بَقَاعٌ جُئْنَ فِي السَّمَاعِ
مثلُ حُنَيْنٍ وَمَنَى وَبَدْرٍ وَوَاسِطٍ وَذَابِقٍ وَحَجْرٍ

أي سبق أن العلمية إذا اقترنت بالتأنيث مُنِع الاسمُ بهما عن الصرف، فأسماء البلدان والبقاع ممنوعة الصرف لذلك كمكة ودمشق وعدن، ويجوز الوجهان في نحو: مصر لسكون ثانيه، ويصرف نحو: المدينة وصنعاء اليمن وعدن أُبَيِّنَ لدخول أُل والإضافة عليها، وما جاء حينئذ مصروفًا من غير اقتران أُل ولا إضافة كالمواضع التي ذكرها الناظم فتحفظ ولا يقاس عليها. فحنين اسم واد بين مكة والطائف وراء عرفات بينه وبين مكة سبعة عشر ميلاً، وهو مصروف كما نطق به القرآن في قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، ومنى: معروف وهو من مشاعر الحج من الحرم الشريف، وأجاز الأكثرون فيه الصرف وعدمه ومنهم من يمنع صرفه، وبدر: موضع الغزوة العظمى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ماء معروف وقرية عامرة بين مكة والمدينة على أربع مراحل من المدينة، وهو مصروف كما نطق به القرآن العظيم: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، ولأنه أيضاً ثلاثي ساكن الوسط وغلب عليه التذكير، ومثله حجر وهو اسم مواضع متعددة، وأشهرها حجرُ اليمامة اسم بلد على مرحلتين من الطائف إلى جهة اليمن وعلى أربع مراحل من مكة المشرفة وسميت اليمامة باسم جارية مشهورة زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام، وواسط مدينة مشهورة بناها الحجاج بن يوسف وسطاً بين البصرة وبغداد وهو مصروف، وذابق: بفتح الباء

الموحدة وكسرهما اسم بلد من أعمال حلب، وأصله اسم نهر وهو مصروف ويجوز فيه وفي واسط منع الصرف.

وجائز في صنعة الشعر الصِّلَف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف

أي أن الشاعر يجوز له إذا اضطر أن يصرف ما لا ينصرف وشواهد ذلك كثيرة كقوله ^(١): [الطويل]

تَبَصَّرُ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ تَحْمَلْنَ بِالْعِلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثَمٍ

فنون ظعائن وكسره وهو جمع خماسي بعد ثانيه ألف.

فائدة: أصل الصلف الميل عن الاعتدال مأخوذ من صليف العنق وهو جانبه فسمي المائل عن الاستقامة صلفاً، فسمى الناظم الشعر صلفاً لأن الوزن والقافية قد لا تتأتى إلا بصرف ما لا ينصرف الذي هو خروج عن القاعدة، ويجوز أن يُقرأ صنعة بنون بعد الصاد المفتوحة وعين مهملة، وبياء وغين معجمة.

تنبيه: يجوز صرف ما لا ينصرف في الاختيار لأجل التناسب كقراءة من قرأ: ﴿سَلَسِلَا وَأَعْلَالَا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرَا﴾ ١٥ ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦].

(١) هو من معلقة زهير بن أبي سلمى المشهورة، وأولها:

أَمِنْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةٍ الدَّرَاجِ فَالْمُثَلَّمِ

واحد الظعائن: طعينة، وهي امرأة في الهودج. و "تحملن": ارتحلن. والعلياء: بلد. و "جرثم": ماء من مياه بني أسد. يقول: تأمل يا خليلي، هل ترى الظعائن اللواتي ارتحلن عن العلياء؟ قال الأصمعي: "من" في قوله: "من ظعائن" زائدة؛ يريد أنها زائدة للتوكيد. وسيبويه لا يرى زيادتها في الواجب؛ وهي على مذهبه على بابها للتبعيض؛ وتقديره: هل ترى ظعائن من جملة ظعائن؟ كأنها الظعائن التي عني زهير بهن.

بَابُ الْعَدَدِ (١)

وإن نطقت بالعقود في العدد فانظر إلى المعدود لقيت الرشد
فأثبت الهاء مع المذكر واحذف مع المؤنث المشتهر

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": العدد له أربع مراتب؛ وهي: آحاد، وعشرات، ومئون، وألوف.

والأصل: الأحاد؛ فيجب أن يقدم الكلام عليها.

فالواحد والاثنان لا يضافان، بل يستعملان بانفادهما؛ لقوة دلالتهما على المعنى، إلا في الضرورة من الشعر، كقوله: [الرجز]

ظَرَفُ جَرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وإذا صرت إلى الثلاثة لم يكن بُدَّ من ذكر العدد والمعدود جميعاً.

والعدد هو: الاسم الأول، وينبغي أن يكون بقاء التأنيث مع المذكر، وبغير تاء التأنيث مع المؤنث، وكان كذلك؛ لأن الأعداد قبل تركيبها مؤنثة، من نحو: (ثلاثة) و(أربعة).

والمعدود نوعان: مذكر، ومؤنث؛ فيسبق المذكر بحكم الأصل، والتزم العلامة، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة علامة له.

وقيل: كان حق هذه الأعداد أن تستعمل بالتاء مطلقاً؛ لأن مسمّاها جُمُوع، والجُمُوع غالب عليها التأنيث؛ لكن أرادوا التفريق بين عدد المذكر والمؤنث فجاءوا بعدد المذكر لكونه أصلاً بالتاء على القياس، وبعدد المؤنث بغير التاء للتفريق؛ فتقول من ذلك: (عندي ثلاثة أغبِد، وخمُس جوارٍ بإضافته إلى جمع يُعلم به المعدود).

وجميع هذا العدد يجري على هذا الحكم بوجوه الإعراب إلى العشرة، إلا لفظ (ثمان) إذا أضيف إلى مؤنث فإنه يجري مجرى قاضٍ لنقصانه؛ فتقول: (هذه ثمانني نسوة) و(رأيت ثمانني نسوة) و(مررت بثمانني نسوة).

وجميع هذا العدد لا يختلف ما قبل آخره إلا عشرة، فإن شئنه تكون مفتوحة مع المذكر، ومسكنة مع المؤنث؛ تقول: (عندي عشرة رجالٍ، وعشر نساء).

وإذا أردت تعريف هذا العدد: أدخلت الألف واللام على الاسم الثاني؛ تقول: (هذه ثلاثة الأثواب) و(عشرة الدراهم) تُعرف الثاني بالأول على قياس (غلام الرجل)

تَقُولُ لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُّدٌ وَازْمُمْ لَهَا تَسْعًا مِنَ النَّوْقِ وَقَدْ

أي إذا نطقت بالأعداد، وسماها عقوداً لأنهم يعقدون الأصابع عندها فانظر إلى نوع المعدود فإن كان واحده مذكراً أثبت معه الهاء، وإن كان مؤنثاً حذفها منه كما مثل به الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧] وقد خالفوا في ذلك القاعدة لأن القاعدة في ذلك أن التاء للمؤنث وما ذكره خاص بلفظ ثلاثة وعشرة فما بينهما، لأنك إذا قلت: جاءني رجل ورجلان، أو امرأة وامرأتان فقد أفدت المخاطب قدر المعدود ونوعه، بخلاف قولك: ثلاثة أو ثلاث، فإنه لا يفيد إلا قدر المعدود دون نوعه حتى تقول: ثلاثة رجال أو ثلاث نسوة فتميز، ويجب أن يكون تمييز هذه المرتبة جمعاً ثم يجوز حينئذ جره إما بإضافة خمسة أثواب أو بمن نحو: تسع من النوق، وإلى ذلك أشار بقوله:

وإن ذكرت العدد المركباً فهو الذي استوجب أن لا يعرباً
فألحق الهاء مع المؤنث بآخر الثاني ولا تكثر
مثاله عندي ثلاث عشرة جماناً منظومة ودرة
وعكسها يعمل في التذكير بغير إشكال ولا تأخير

أي وإذا ذكرت العدد المركب من الأحاد السابقة مع العشرة وهو الذي استحق أن يبنى آخره على الفتح كما سيأتي في قوله: "وقد بنوا ما ركبوا من العدد" بقيت الأحاد على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، وأما الجزء الثاني وهو العشرة فتلحق بها الهاء مع المؤنث جرياً على القاعدة، فتقول: عندي ثلاث عشرة امرأة وثلاثة عشر رجلاً.

فائدة: "لا تكثر" أي تبال فالاكتراث: المبالاة، والجمانة: بضم الجيم واحدة الجمال وهو حب يصنع من الفضة الخالصة على شبه اللؤلؤ.

تنبيه: أطلق الناظم في العدد المركب أنه لا يعرب وذلك في غير الجزء الأول من اثني عشر فإنه يعرب إعراب المثنى كجاءني اثنا عشر رجلاً بالألف في الرفع، ورأيت اثني عشر، ومررت باثني عشر بالياء في النصب والجبر، ومثله اثنتا عشرة امرأة، وإن

شئت ثنتا عشرة بكسر الثاء، وإنما أعربوه لقوة شَبَّهَ بالمضاف مع نون التثنية المحذوفة للإضافة، وأما ثماني عشرة امرأة فتفتح فيه الياء مطلقاً كالمركب بخلاف ثماني نسوة فإنه بسكون الياء في الرفع والجور، وفتحتها في النصب كالمنقوص.

تنبيه آخر: العدد على أربع مراتب آحاد وأعشار ومئات وألوف، هذا إذا كان بسيطاً ولم يذكر الناظم منها إلا مرتبة الآحاد لينص على مخالفتها القاعدة في إلحاق تاء التانيث، فإن كان من مرتبتين فأكثر عطفت بعض المراتب على بعض، كقولك: ألف ومائة وخمسة وعشرون، إلا في الآحاد مع العشرة فعلى ما سبق من التركيب، ولم يذكر الناظم سواها لينص على مخالفتها القاعدة في أن ذكر الشيء مع الشيء يكون بالعطف لا بالتركيب.

وقد تنهى القول في الأسماء على اختصار وعلى استيفاء

أي وقد تنهى قولنا في إعراب الأسماء بذكر النكرة والمعرفة ثم بذكر مجروراتها بحرف وإضافة، ومرفوعاتا وهي سبعة: المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم كان وخبر إن وخبر لا التي لنفي الجنس، ومنصوباتها وهي أربعة عشر: المفعول به والمصدر والمفعول له والمفعول معه والحال والتمييز والظرف والمستثنى واسم لا التي لنفي الجنس والمتعجب منه واسم إن وخبر كان والمنادى المضاف والنكرة المبهمة والمُعْرِى به مع ذكر ما يتصل بذلك من التوابع وما لا ينصرف والنسب والعدد مختصراً مستوفى.

وَحَقُّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحاً يَفْهَمُ مَا يَنْصِبُ الْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

أي وإذا قد تنهى الكلام في الأسماء حق بالفتح أي وجب علينا أن نذكر إعراب الفعل المضارع لما سبق أنه ليس من الأفعال فعل يعرب سواه، وأن أنواع الإعراب أربعة: يدخله منها الرفع والنصب والجزم دون الجور، فأما رفعه فليس له عوامل لفظية بل هو مرفوع ما لم يدخله ناصب أو جازم، فأما نصبه فأشار إلى عوامله بقوله:

بابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ^(١)

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": الفعل المضارع يرتفع لتجريده من الناصب والجازم، وحُلُوله محلَّ الاسم.

فإنَّ كان فعل الزَّمان الحاضر وهو الحال كان مرفوعاً أبداً، ولم يدخل عليه عوَامِل النَّصْب، ولا عوَامِل الْجَزْم؛ لأنَّ عوَامِل النَّصْب تدلُّ على استقبال الزَّمان، وفي عوَامِل الْجَزْم ما ينقل معنى المضارع إلى الماضي؛ نحو: (لم) و(لَمَّا)، وفيه ما يدلُّ على وقوعه في المستقبل، فنافت معانيها معنى الموضوع للزَّمان الحاضر.

وجُملة الحروف الَّتِي تَنْصِبُ تسعة؛ وهي الَّتِي تقدَّم ذكرها.

فمنها: ما ينصب بنفسه؛ وهي: (أَنْ) و(لَنْ) و(كَيْ) و(إِذَنْ).

ومنها: ما ينصب بإضممار حرف بعده مقدَّر؛ وهي: (حَتَّى) و(الفاء) و(الواو) و(لام تأكيد النَّفي).

ومنها: ما ينصب بنفسه تارةً، وبإضممار حرفٍ تارةً؛ وهي: (لام الإيجاب).

وأصلُّ هذه الحروف: (أَنْ)؛ لأنَّها تَنْصِبُ ظاهرةً ومقدَّرةً، ويَسَّعُ فيها ما لا يَتَّسِعُ في غيرها.

واختَصَّت بعمل النَّصْب دون غيره؛ لأنَّها أشبهت (أَنْ) لفظاً وتقديراً؛ فاللَّفْظُ كونها على بعض حروفها، والمعنى وقوعها وما عملت فيه موقع المصدر.

والشَّبهُ بينها وبين أخواتها: أَنْ كُلَّ واحدٍ من أخواتها تنقل الفعل نقلين كما تنقله؛ ف(لَنْ) تنقل الفعل إلى الاستقبال بعد أَنْ كان حالاً، وإلى النَّفي بعد أَنْ كان موجِّباً.

و(إِذَنْ) تنقل الفعل إلى الجواب والجزاء بعد أَنْ لم يكن كذلك، وإلى الاستقبال أيضاً.

و(كَيْ) تنقله إلى العلة مع الاستقبال أيضاً؛ ولذلك عملت.

والفعل الواقع قبل (أَنْ) لا يخلو من أَنْ يكون فعلاً غير متيقَّن، كالخوف، والطَّمع، والرَّجاء، والأمل، والتَّمني؛ فتكون (أَنْ) النَّاصِبَةُ للفعل، كقولك: (أريد أَنْ تَحْفَظَ) و(أَرْجُو أَنْ تَعْلَمَ) و(أَخْشَى أَنْ تَنْدَمَ) و(أَرْجُو أَلَّا تَسْأَمَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيَمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وإنَّ كان الفعل الَّذِي قبلها فعلاً ثابتاً متيقَّناً، كالعلم، والرَّؤية، والإنباء، والوجدان، كانت المخفَّفة من الثَّقِيلَةِ، وكان الفعل المستقبل بعدها مرفوعاً؛ وذلك كقولك: (قد علمت أَلَّا تخرجَ)، و(ما علمت أَلَّا يركبَ زيد)، و(ستعلم أَلَّا يتحدث بكر)، وكقوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩] فأثبت التَّوَن، وكقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل: ٢٠].

فَتَنْصِبُ الْفَعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ وَكِي وَكَيْلًا ثُمَّ حَتَّى وَإِذَنْ
وَالنَّصِبُ فِي الْمُعْتَلِّ كَالسَّلِيمِ فَانْصِبْهُ تَشْفِي عِلَّةَ السَّقِيمِ

أي وتنصب الفعل السليم أي الصحيح، واحترز به عن المعتل بالألف نحو: يخشى كما سيذكره بقول: "وإن تكن خاتمة الفعل ألف"، فتنبه أن المفتوحة الخفيفة وهي أم الباب وتسمى المصدرية لأنها يصح أن تقدّر هي والفعل المنصوب بها بمصدر نحو: أريد أن أعطيك أي إعطاءك، وخفت من أن تهجرني أي من هجرك، ولن وهي حرف ينفي المضارع ويخلصه للاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿لَنْ نَضْبِرَ﴾ [البقرة: ٦١]، وكى غالبًا حرف تعليل بمعنى لام العلة نحو: جئت كي تكرمني، أي لتكرمني في الإثبات وكى لا تهجرني في النفي، وقد يجمع بينهما وبين اللام تأكيدًا نحو: لكي تكرمني، ولكيلا تهجرني، وقد تتصل بها ما فلا تكف عملها عن الفعل نحو: لكيما تكرمني، وهو مراد الناظم بقوله في بعض النسخ: "وكي وإن شئت لكيما

وإن كان الفعل الذي قبلها فيه طرف من الشك، وطرف من العلم كنت مخيرًا إن شئت جعلتها الناصبة للفعل، وإن شئت جعلتها المخففة من الثقلية، ورفعت الفعل بعدها، كقولك: (ما أظن ألا يخرج زيد) و(أحسب ألا تكون فتنة)، قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب بالرفع؛ وقراءة الباقي بالنصب؛ لأنّ المشددة معناها التأكيد، والمخففة منها بمنزلتها في العمل فجعلت كذلك مع أفعال العلم؛ وليس كذلك الناصبة؛ لأنها تنقل الفعل من حال إلى حال، ولا يجوز أن يتقدم معمولها عليها.

وأما (لن) فهي عند سيبويه مفردة، وعند الخليل مركبة؛ وأصلها عنده: (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفًا والتقى ساكنان؛ وهما: الألف والتون؛ فحذفت الألف لذلك، وبقي (لن)؛ والصحيح ما ذهب إليه سيبويه.

وهي لفظة نفي وُضعت لجواب الفعل المقترن بأحد حرفي التنفيس؛ وهما: السين وسوف، ف(لن يخرج زيد) جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج.

وتختص (لن) دون أخواتها بأن يتقدم عليها مفعول الفعل الذي نصبته، كقولك: (زيدًا لن أضرب) وأجمعوا على ذلك، وعلى أن معناها نفي الفعل المستقبل.

وأما (إذن) فهي مفردة عند سيبويه، ومركبة عند الخليل من (إذ) و(أن).

وإذن"، وعلى هذه النسخة فيوجد في بعض النسخ أيضًا متأخرًا قوله: "وتنصب الفعل بأو وحتى" البيت، والتحقيق أن الناصب أن مقدرة بعدُ لظهورها في قول الشاعر^(١):
[الطويل]

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخْدَعَا

وحتى: وهي لانتهاء الغاية بمعنى إلى أن، فالناصب إنما هو "أن" المقدرة بعدها، وحتى هي الجارية السابقة نحو: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، وقد تكون للتعليل كاللام نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾ [المنافقون: ٧] ولا تنصب إلا المستقبل في المعنى دون الحال فتقول: لأسيرن حتى أدخل البلد بالنصب، وسرت حتى أدخلها بالرفع إذا قلت ذلك حال الدخول، وإذن: وهي حرف جواب، كما دل على ذلك كلام الناظم في الأمثلة الآتية، فإذا قال لك قائل: إني سأتيك، قلت له: إذن أكرمك بالنصب.

تنبيه: أطلق الناظم النصب بأن وإذن ولهما شروط، أما شروط "إن" فشرط النصب بها أن لا يتقدمها فعل من أفعال الشك واليقين السابقة كما مثلنا به، فلو سُبقت بفعل اليقين وجب رفع الفعل بعدها نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، وإن سُبقت بفعل الشك جاز في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فُتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] والنصب أرجح ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١] ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَبْتَازُوا الْيَوْمَ﴾ [العنكبوت: ١-٢] وإذا ارتفع الفعل بعدها

(١) قاله جميل بن عبد الله، وهو أصح مما قاله الزمخشري أنه لحسان.

(الهمزة) للاستفهام و (كل الناس) منصوب بـ (مانحا) من المنح، وهو العطاء، وهو خبر (أصبحت).

و (لسانك) مفعول ثان له، والشاهد في (كيما أن) حيث ظهرت فيه (أن) للضرورة، و ألف (تخدعا) للإطلاق.

انظر: الكتاب ٢٢٢/٤، وحروف المعاني ٨١، والخصائص ١١٠/١، والأزهية ٩٦، وشرح المفصل ١٣٠/٨، والمقرب ٩٧/١، وأوضح المسالك ١٧٣/١، والخزانة ٤٤٣/٨.

فهي المخففة من الثقيلة واسمها مضمر والتقدير: أفلا يرون أنه وحسبوا أنه، وأما إذن فشرط النصب بها أن تكون مصدرّة وأن يتصل بها الفعل كما مثلنا به في الجواب، فلو قلت: إني إذن أكرمك رفعت الفعل، وكذا لو قلت: إذن أنا أكرمك.

واللام حين تبيدي بالكسر كمثل ما تكسر لأم الجر

أي وتنصبه أيضاً اللام المكسورة وهي نوعان: لام كي كجئت لأكرمك، ولام الجحود وهي الواقعة بعد كان المنفية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] فالنائب في الحقيقة "أن" المقدرة بعدها واللام داخله على المصدر المؤول بأن والفعل، فهي لام الجر السابقة، والتقدير: جئت لإكرامك كما سبق في حتى، ويجوز إظهار "أن" بعدها نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢]، ويجب في نحو: ﴿لَيْثًا يَلْعَمُ﴾ [الحديد: ٢٩] ولا يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

والفاء إن جاءت جواب النهي والأمر والعرض معاً والنفي وفي جواب ليت لي وهل فتى وأين مَعْدَاك وأنى ومتى

أي وتنصبه الفاء الآتية في جواب النهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: ٨١]، أو الأمر نحو: زرني فأكرمك، أو العرض نحو: ألا تستغفرون الله ليغفر لكم، أو النفي نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، أو التمني نحو: يا ليتني كنت كعهم فأفوز، أو الاستفهام بشئ من أدواته كهل وأين وأنى ومتى نحو: هل فتى فأقصده، وأين زيد فأرفده، ومتى تسير فأصحبك، ومن هذا فأعرفه، وما هذا فأشتريه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ﴾ [الأعراف: ٥٣]، والمغدى: بغين معجمة موضع الغدو وهو السير أول النهار.

تنبيه: لم يتعرض الناظم لحكم فاء الجواب هذه إذا حذفت من الفعل وحكمه الجزم لأنه حينئذ يكون جواباً لشرط مقدر نحو: زرني أكرمك، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، وقس على ذلك جواب العرض والتمني والاستفهام لا النفي، فجوابه مرفوع نحو: ما جاء زيد أكرمته.

وشرط الجزم بعد النهي أن يصح المعنى إذا قدرت "إن" الشرطية قبل لا الناهية فتقول: لا تشرك بالله تدخل الجنة بالجزم، بخلاف لا تشرك بالله تدخل النار فإنه بالرفع.

والواو إن جاءت بمعنى الجمع في طلب المأمور أو في المنع

أي وتنصبه الواو إذا جاءت بمعنى مع في جواب الأمر أو المنع وهو النهي والنهي، نحو: زرني وأكرمك، ولا تنه عن خُلِقٍ وتأتي مثله، ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

وتنصب الفعل بأو وحتى وكل إذا أدع كتباً شتى

أي وتنصب الفعل بأو إذا كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن، والناصب في الحقيقة أن المصدرية المقدرة نحو: لا تنتظره أو يجيء أي إلى أن يجيء ونحو: لا تقتل الكافر أو يسلم أي إلا أن يسلم، قال الشاعر^(١): [الطويل]

لأَسْتَسْهَلَنَّ الصُّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

وقال امرؤ القيس^(٢): [الوافر]

(١) لم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرّة وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (حتى).

انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٤٠/٣، وابن النّاطم ٦٧٣، وشرح قطر الندى ٧٨، وابن عقيل ٣١٩/٢، والمقاصد التّحويّة ٣٨٤/٤، والهمع ١١٧/٤، والأشمونيّ ٢٩٥/٣.

(٢) هو لزياد الأعجم. من قصيدة يهجو فيها المغيرة بن حبياء، والقافية مرفوعة إلا أن سيبويه سمع البيت منصوب القافية، فأثبتته كما سمعه ٤٢٨ / ١ ، وتابعه المصنف.

و (غمزّت): لينت. و (القناة): الرّمح. و (الكعب): هو النّاشز في أطراف الأنايب.

والشّاهد فيه: (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرّة وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (كي).

والثّعاة يستشهدون بها على أنّ (أو) بمعنى (إلا أنّ)؛ وهو الصّحيح.

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَشْتَقِيمًا

وقد سبق ذكر حتى على النسخة السابقة.

ثم أشار الناظم رحمه الله إلى أنه قد اختصر النواصب في هذه الأبيات، وقربها على الطالب على أنها كانت متفرقة في كتب شتى، أي متفرقة، فجزاه الله خيرًا لأنه أول من نظم في هذا الفن فيما علمت، لأن وفاته كانت على رأس الخمسمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وابن معطي على رأس الستمائة.

تنبيه: سبق أن حتى والفاء في الجواب والواو بمعنى الجمع، وأو بمعنى إلى أن أو إلا أن ليست هي الناصبة وإنما الناصب "أن" المقدرة بعدها فتحصل حينئذ أن نواصب الفعل أربعة فقط: لن وإذن وكى وأن ظاهرة ومقدرة، فليعلم ذلك، ثم ذكر أمثلة النواصب السابقة مجموعة ليزيد في البيان والإيضاح كما هي طريقته رحمه الله تعالى فقال:

تَقُولُ أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا	وَلَنْ أَزَالَ قَائِمًا أَوْ تَرَكَبَا
وَجِئْتُ كِي تُؤَلِّينِي الْكَرَامَةَ	وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْيَمَامَةَ
وَأَقْتَسِمَ الْعِلْمَ لَكَيْمَا تُكْرِمَا	وَعَاصِ أَسْبَابَ الْهَوَى لَتَسْلَمَا
وَلَا تُمَارِ جَاهِلًا فَتُغَبَّيَا	وَمَا عَلَيْكَ عَيْبُهُ فَتُغَبَّيَا
وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدْهُ	وَلَيْتَ لِي كَنْزَ الْغِنَى فَأَرْفِدْهُ
وَزُرْ فَتَلْتَذُّ بِأَصْنَافِ الْقِرَى	وَلَا تُحَاضِرْ وَتُسَيِّءُ الْمَحْضَرَا
وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَأَغْشَى حَرَمَكَ	فَقُلْ لَهُ إِنِّي إِذَا أَحْتَرَمَكَ
وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرَضِ يَا هَذَا أَلَا	تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبُ مَا أَكَلَا

=

انظر: الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢، والإيضاح ٢٤٧، والأزهية ١٢٢، والتبصرة ٣٩٨/١، وأمالى ابن الشجري ٧٨/٣، وشرح المفصل ١٥/٥، والمقرب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٠/٣، وابن الناظم ٦٧٤، والديوان ١٠١ - وفيه (أو تستقيم) بدل (أو تستقيما) -.

فهذه نواصب الأفعال مثّلها فأخذ على تمثالي

أي صورتها فقس على تصويري، ولا يخفى أن قوله: "أن تذهباً" مثال للنصب بأن بعد غير فعل الشك واليقين، لأن أبغي بمعنى أطلب ويجوز أن يقرأ بنون الجمع وتاء الخطاب، وقوله: "ولن أزال" مثال للنصب بلن أو تركب مثال للنصب بأو التي بمعنى إلى أن أو إلا أن، "وكي توليني" مثال للنصب بكي المجردة عن ما الزائدة، والياء التي قبل نون الوقاية مفتوحة لظهور النصب في المعتل بالياء وياء النفس ساكنة. و"حتى أدخل" مثال للنصب بحتى فقوله: "سرت" بمعنى ها أنا أسير، وقد يؤخذ من تمثيله لها بعد كي صحة النسخة الأولى أي قوله: "وكي وكيلاً ثم حتى وإذن"، "ولكيما تكرما" مثال للنصب بكي مع اقترانها باللام قبلها وبما الزائدة بعدها، "ولتسلما" مثال للنصب بلام كي، وقوله: "فتتعبا" من التعب مثال للنصب بالفاء في جواب النهي، وقوله: "فتعتبا" مثال له بالفاء في جواب النفي وهو من العتب بضم حرف المضارعة مبنيًا لما لم يسم فاعله يقال: عَتَبَهُ يَعْتَبُهُ إذا لامه على قبيح، أي وما عليك لوم الجاهل فتلام على فعله، وقوله: "فاقصده" مثال للنصب بالفاء في جواب الاستفهام هو بكسر الصاد، وقوله: "فارفده" مثال له بالفاء في جواب التمني وهو بفتح همزة المتكلم وكسر الفاء، يقال رَفَدَهُ يَرِفِدُهُ كضربه يضربه إذا أعطاه، وقوله: "فتلتذ" مثال للنصب بالفاء في جواب الأمر، والأصنافُ جمع صنف بكسر الصاد المهملة وبالنون، و"القرى" بكسر القاف الضيافة، وقوله: "وتسيء المحضرا" مثال للنصب بالواو التي بمعنى مع بعد النهي، أي لا تجمع بين المحاضرة أي المجالسة وسوء الأدب مع الجلساء بل أحسن المحاضرة لا ترك المحاضرة رأسًا، ويوجد في بعض النسخ "فتسيء المحضرا" بالفاء وهو غلط أو سبق قلم، لأن مثال النصب بالفاء بعد النهي قد سبق قريبًا فيتكرر لمثال وتبقى واو الجمع بلا مثال مع ضعف المعنى أيضًا فإنه يقتضي أن محاضرة المخاطب سيئة مطلقًا، وقوله: "فقل له أنت إذا أحترمك" مثال للنصب بإذن جوابًا مع اجتماع شروطها، ويوجد في بعض النسخ: "فقل له إني إذا أحترمك" وهو أيضًا غلط أو سبق قلم لما ذكرناه أن من شرط النصب بها تصديرها، واتفق الجمهور على أن قول الشاعر^(١): [الرجز المشطور]

(١) لم أقف على قائلهما.

لَا تَتَرَكِّبِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا
ضرورة.

ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم فقال:

وإنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الْفَعْلِ أَلْفٌ فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ
تَقُولُ لَنْ يَرْضَى أَبُو السَّعُودِ حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ

أي وإذا كان آخر الفعل المضارع ألفاً كيرضى ويخشى ويرى، فهي على سكونها لا يظهر للنصب فيها أثر كما مثل به الناظم في قوله: "لن يرضى" و"حتى يرى"، ونتيجة الشئ ما يتولد منه.

تنبيه: إنما اقتصر الناظم على ما آخره أَلْفٌ دون ما آخره واو كغدا يغدو، أو ياء كرمى يرمى، لأن النصب يظهر فيهما كالصحيح، كجئت كي توليني الكرامة، وأما رفعهما فبالسكون كالمقصود، نحو: هو يدعو ويقضي، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر فعلٍ فجزمه بحذفه.

و (الشطير): الغريب.

والشاهدُ فيهما: (إذن أهلك أو أطيراً) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (أهلك) بعد إذن، مع أنّ إذن ليست مصدرّة، بل هي مسبوقه بقوله: (إنّي)؛ وقد جرى جماعة على أنّ ذلك ضرورة من ضرورات الشعر، وذلك بناءً على أنّ إذن وما بعدها جملة في محلّ رفع خبر إنّ، وخرجه جماعة على ما ذكره الشّارح؛ وهو: أنّ خبر إنّ محذوف، و إذن واقعة في صدر جملة مستأنفة، أو أجرى إذن مجرى لن فلم يلغها؛ لأنّهما جميعاً من نواصب الأفعال المستقبلة؛ وأنشد الفراء ذلك عن العرب، وقال: الزّفع جائز، وذلك إذا تقدّمتها إنّ. معاني القرآن ١/٢٧٤، ٢/٣٣٨.

انظر: معاني الحروف للرماني ١١٦، والإنصاف ١/١٧٧، وشرح المفصل ١٧/٧، والمقرب ١/٢٦١، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٣٧، وابن النّاظم ٦٧٠، ورصف المباني ١٥٤، والجنى الدّاني ٣٦٢، والمقاصد التّحويّة ٤/٣٨٣، والخزانة ٨/٤٥٦.

فصلٌ في الأمثلة الخمسة^(١)

وخمسةٌ تحذفُ منهِنَّ الطَّرْفُ في نصبِهَا فآلِقِهِ ولا تحذفُ
وهي لقيتَ الخيرَ تفعَلانِ ويفعلانِ فاعرفِ المباني
وتفعلونَ ثمَّ يفعلونَا وأنتِ يا أسماءُ تفعَلينَا
فهذه تُحذفُ منهَا التَّوْنُ في نصبِهَا ليظهرَ السَّكُونُ
تقولُ للزَّيْدَيْنِ لَنْ تَنطَلِقَا وفرَقَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا
وجَاهِدوا يا قومَ حتى تَغْنَمُوا وقَاتِلُوا الكُفَّارَ كَيْمَا يُسَلِمُوا
ولَنْ يَطِيبَ العَيْشُ حتى تُسْعِدِي يا هندُ بالوَصْلِ الذي يَشْفِي الصَّدي

أي إن هذه الأمثلة الخمسة وهي مرادة بقوله: "فاعرف المباني" تنصب بحذف النون كما مثل به، والمراد كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين لمخاطب أو غائب كيفعلان وتفعلان، أو واو الجمع كيفعلون وتفعلون، أو ياء المخاطبة كتفعلين.

تنبيه: لعل مراده بقوله: "ليظهر السكون" أي في الألف والواو والياء التي تبقى بعد حذف النون على سكونها لأن وصل النون بها ربما أخفى سكونها، وقوله: "لن تنطلقا" بقاء الخطاب. والفرقدان: نجمان صغيران هما الأولان من بنات نعيش الصغرى، "ويشفي" بفتح الياء الأولى، و"الصدي": الظمان، وفي نسخة "يروي" بضم الياء، وسيأتي أن جزمها كنصبها بحذف النون.

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحّة": هذه الأفعال رفعها بثبات التّون؛ وهي ثلاثة أفعال:

فعلٌ لجمع المذكر العاقل، وفعلٌ للمثنى، وفعلٌ للمفرد المؤنث، لكن بالحضور والغيبة اللذين يختصان بالجمع والمثنى، صارت خمسة؛ فمتى دخل عليها ناصب حذف التّون منها، تقول: أريد أن تطيعوا، وأن تعلموا، ولن يذهبوا، ولن يخرجوا، ولن تفعلوا يا هند.

بابُ الجزم^(١)

وَيُجْزَمُ الْفَعْلُ بِلَمْ فِي النَّفْيِ وَاللَّامِ فِي الْأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضًا لَمَّا وَمَنْ يَزِدُ فِيهَا يَقُلُّ أَلْمَا
تَقُولُ لَمْ تَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَذَلَ وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلَ
وَخَالَدٌ لَمَّا يَرِدُ مَعَ مَنْ وَرَدَ وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُؤَاوِصِلْ مَنْ يَوَدُّ

أي يُجزم الفعل المضارع بهذه الأحرف الأربعة: فأما: لم ولما، فهما لنفي المضارع وقلب معناه ماضيًا، نحو: لم تسمع، وخالد لما يرد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]، وقوله تعالى:

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": يجزم الفعل المضارع بـ(لم)، و(لما) -وهما أختان-، و(لام الأمر)، و(لا) في النفي.

فأما (لَمْ) فهو حرف وضع لنفي فعل ماضٍ، فإذا قال قائل: (فعل زيد) فنفيه: (لم يفعل)؛ وقد تحمل على (ما) فترفع الفعل بعدها.

(لَمَّا) حرفُ نفيٍ لفعلٍ معه (قد)، كمن قال: (زيدٌ قد فعل) فنفيه: لَمَّا يفعل.

وهي مركبة من (لَمْ) و(مَا) فأدغمت ميمٌ (لَمْ) في ميم (ما).

ووجه الزيادة: أَنَّهُمْ لَمَّا زادوا حرفًا في الإثبات وهو (قَدْ)، زادوا حرفًا في النفي وهو (ما).

وكلاهما يجزمان الفعل المستقبل؛ فإن كان معتلاً سقط منه حرفُ العلة، كقولك: (لَمْ يَغْزُ) و(لم يرم) و(لم يخش) و(لم يقم) و(لَمَّا يَغْزُ) و(لَمَّا يرم) و(لَمَّا يخش) و(لَمَّا يقم)، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس: ٢٣].

والفرق بين (لَمْ) و(لَمَّا) من وجهين:

أحدهما: أَنَّ (لَمَّا) تُفيد امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك، تقول: (ندم زيد ولم ينفعه الندم) أي: عقيب ندمه؛ فَإِنْ قُلْتَ: (ولمَّا ينفعه) كان معناه أَنَّهُ لم ينفعه إلى وقته هذا، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١١] المعنى: إِنَّهُمْ إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غير مؤمنين.

الثاني: أَنَّهُ يوقف على (لَمَّا) دون الفعل، كقولك: (خرج زيد ولمَّا أي: ولمَّا يخرج.

﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، والفرق بين لم ولما أن المنفي بلما يُتوقع ثبوته، فإذا قيل: هل ورد زيد؟ قيل: لما يرد، أي ما ورد بعد وأنا متوقع ورودّه، وقد تزايد عليها همزة الاستفهام كقولك: ألما يقيم كما تزايد على لم نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وأما لام الأمر فنحو: ليقم زيد، ﴿فَلْيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، "ومن يود فليواصل من يود" أي من يُحب فيود بفتح الياء فيهما، ومِن الأولى شرطية والثانية موصولة بمعنى الذي، وأما لا الناهية فنحو: لا تقم، لا تشرك بالله، "لا تخاصم من إذا قال فعل"، أي إذا قال في خصامه: لأفعلن بك كذا فعل ما قاله وهم أرباب الشوكة والولاية.

تنبيه: أصل لام الأمر أن تكون مكسورة ويجوز تسكينها مع الواو والفاء وثم في العطف في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، ومنه: "فليواصل من يود".

وإن تَلَاهَا أَلْفٌ وَلَا مٌ فليسَ غَيْرُ الْكسْرِ وَالسَّلَامِ
تَقُولُ لَا تَتَهَرَّ الْمَسْكِينَا وَمِثْلُهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ

أي وإن تلا الأفعال المجزومة ألفٌ ولا مٌ فليس لأواخرها إلا الكسر فرازا من التقاء الساكنين، ومثل للمجزوم بلا الناهية بقوله: "لا تتهر المسكين" وللمجزوم بلم بقوله: "لم يكن الذين" وقد ذكرنا في فعل الأمر أن هذه القاعدة مطردة، وقوله: "والسلام" كمل به القافية وهو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير والسلام عليك.

وإن تَرِ الْمُعْتَلَّ فِيهَا رِذْفَا أَوْ آخِرِ الْفِعْلِ فَسِمُهُ الْحَذْفَا
تَقُولُ لَا تَأْسَ وَلَا تُؤْذِ وَلَا تَقُلْ بِلا عِلْمٍ وَلَا تَحُسْ الطَّلَا
وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَزِدْ عَنَّا وَلَا تَبْغِ إِلَّا بِتَقْدِ فِي مَنَى

أي وإن تجد حرفاً من حروف العلة ردفاً للفعل المجزوم أو آخرًا له فاطلب له الحذف، والمراد بالردف ما كان قبل الآخر مأخوذ من ردف الراكب، وإنما قال "ردفاً" ليدل على الوسط دون الردف الذي يكون قبل الآخر، و"سمه" بضم السين من السموم

وهو الطلب، فقوله: "لا تأس ولا تؤذ" "ولا تحس الطلاب" بمهملتين مثال لما حرف العلة آخره. و"الطلاب": بكسر الطاء خمر مطبوخة، وحسوها: شربها جرعا، و"لا تهو المنى": آخر ألف، و"المنى": بضم الميم الأمانى الكاذبة واحدا مؤنثا. وقوله: "ولا تقل" "ولا تبع" مثال لما قبل آخره حرف على أصلها لا تقول ولا تبع، ومثلهما لا تخف أصله لا تخاف، وقد سبق نظير ذلك كله في فعل الأمر في: واسع، واغد، وارم وخف العقاب، وأجد الجواب، لأن الأمر مقتضب من المضارع.

[فصل في الأمثلة الخمسة]

والجزم في الخمسة مثل النصب فاقنع بإيجازي وقُل لي حسي

أي الجزم في الخمسة الأمثلة السابقة في قوله: "وخمسة" فاللام للعهد الخارجي وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، مثل النصب أي بحذف النون منها نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا﴾ [النساء: ١٣٠]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا﴾ [التحریم: ١٠]، ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ [القصص: ٧]، وإيجاز الكلام تقليل لفظه مع تكثير معناه، و"حسي" أي كافي.

بابُ الشرط والجزاء^(١)

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": اعلم أنَّ الشرطَ وجوابه جُمْلَتان يعتمد على استعمالهما لِمَا تقتضيه الحال.

وتعلّق الجواب بالشرط كتعلّق الخبر بالمبتدأ، والعامل فيه (إنْ)؛ لأنّها تعلّق في الاستقبال جملة بجملة، تسمّى الأولى شرطاً، والثانية جزاء.

ومن حقّها: أن يكونا فعليّتين؛ فإن كانا مضارعين جزمتهما؛ لاقتضائهما العمل فيهما. وأشبهها في ذلك تسع أخوات؛ وهي: (مَنْ) و(مَا) و(أَيُّ) و(مَهْمَا)؛ وهذه أسماء صريحة؛ و(مَتَى) و(أَيْنَ) و(أَنَّى) و(حَيْثُمَا)؛ وهذه ظروف؛ و(إِذْمَا) وهو حرف.

فهذه تعمل عملها لتضمّن معناها.

وإذا كان الشرط وجوابه فعلين جاز أن يكونا مضارعين؛ وهو الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والشرط في اللغة هو: العلامة؛ فكان وجود الفعل الأول في هذا الباب علامة لوجود الفعل الثاني. والظروف على ضربين: زمانية، ومكانية.

فالزمانية: (مَتَى) و(أَيَّانَ) و(إِذْمَا).

والمكانية: (أَيْنَ) و(أَنَّى) و(حَيْثُمَا).

وتوجيه الجزم:

قيل: (إنْ) وإن جزمت الشرط، والشرط جزم الجواب؛ لأنّه يقتضيه فوجب أن يكون عاملاً فيه. وأجيب عن ذلك بأنّ كلّ واحدٍ منهما يعمل في الآخر؛ فليس أحدهما بأولى من الآخر في العمل. وقيل: حصل للشرط مزية بالتقدّم.

وقيل: إنّ حرف الشرط اقتضاهما فعمل فيهما معاً.

وفائدة الأسماء: الاختصار لِمَا فيها من العموم لِمَا وُضعت له.

ف(مَنْ) يعمّ ذوي العلم، كقولك: (مَنْ يقيم أقم معه).

و(مَا) تعمّ غير ذوي العلم.

و(أَيُّ) تعمّ الأبعاض من ذوي العلم وغيرهم؛ فجعلت شرطاً في تلك الأبعاض، نحو: (أَيُّ الرجال يقيم أقم معه) و(أَيُّ الدواب تركب أركب).

هذا وإن في الشرط والجزاء
وتلوها أي ومن ومهما
وأي من منهن وأنى ومتى
وزاد قوم ما فقالوا إما
تقول إن تخرج تصادف رشدًا
ومن يزر أزره بالتفاق
فهذه جوازم الأفعال
فاحفظ وقيت السهو ما أملت
تجزم فعلين بلا امتراء
وحيثما أيضًا وما وإذما
فاحفظ جميع الأدوات يا فتى
وأيما كما تلو أيًا ما
وأيما تذهب تلاق سعدًا
وهكذا تصنع في البواقى
جلوتها منظومة اللآلى
وقس على المذكور ما ألغيت

أي أن الجوازم نوعان: نوع يجزم فعلاً واحداً وهو الأربعة الأحرف السابقة وإليه الإشارة بقوله: "هذا" أي هذا المذكور نوع من الجوازم، ونوع يجزم فعلين وهو أدوات الشرط والجزاء العشرة المذكورة، فالأول إن الشرطية المكسورة المخففة وهي أم الباب نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ومثّل لها بقوله: "إن تخرج تصدّف رشدًا"، الثانية أي المشددة نحو: أي يكرمني أكرمه، وأيا تصحب أصحاب، الثالثة من نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]. ومثّل لها بقوله: "ومن يزر أزره"، الرابعة مهما وهي بمعنى ما نحو:

(ومهما) بمعنى (ما)؛ فإذا قلت: (مهماً تفعل أفعل) فمعناه: لا أصغر عن كبير فعلك، ولا أكبر عن صغيره.

وقال الخليل: «هي (ما) زيدت عليها (ما) أخرى، فكرهوا أن يوالوا بينهما في قولهم: ما ما تفعل أفعل، فأبدلوا الألف الأولى ها».

وقيل: أصلها (مه) التي للكف، ضم إليها (ما) من التركيب؛ وهي الشرط.

﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ﴾ [الأعراف: ١٣٢] الآية، الخامسة حيثما نحو: حيثما تكن يأتك رزقك، ومنه قول الشاعر^(١): [الخفيف]

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

أي فيما بقي منها، السادسة ما نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، السابعة إذا نحو: إذا تزرني أكرمك، ومنه قول الشاعر^(٢): [الطويل]

فَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِرٌّ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

الثامنة أين نحو: أين تذهب أذهب معك، التاسعة أنى نحو: أنى تقم أقم معك، العاشرة متى نحو: متى تزرني أكرمك، وقد مثل الناظم لأن وأينما ومن، وقال اصنع في البواقي هكذا ليطمرن الطالب على استخراج التمثيل، وذكر أنه يجوز أن تزداد "ما" على أدوات الشرط نحو: ﴿وَأَيُّهَا نُرِيَنَّكَ﴾ [يونس: ٤٦] أصله وإن ما، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ [البقرة: ١٤٨]، ونحو: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠].

تنبيه: عبارته توهم أنه يجوز أن يزداد ما على الأدوات كلها وليس كذلك بل فيه تفصيل، فأربعة يُمنع زيادة "ما" عليها، وأربعة يجوز، واثنان يجب، فإنها لا تزداد على مَنْ

(١) لم أقف على قائله.

والشاهد فيه: (حيثما تستقيم يقدر) حيث جزم بـ(حيثما) فعلين؛ أولهما: (تستقيم) وهو فعل الشرط، وثانيهما: (يقدر) وهو جواب الشرط.

انظر: شرح عمدة الحفاظ ٣٦٥/١، وابن الناظم ٦٩٥، وتذكرة النحاة ٧٣٦، وشرح شذور الذهب ٣١٧، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد التحوّية ٤٢٦/٤، وشرح شواهد المغني ٣٩١/١، والأشمونني ١١/٤.

(٢) لم أقف على قائله.

و (تلف): تَجِدُ. و (آتِيَا): فاعِلًا.

والشاهد فيه: (إِذْ مَا تَأْتِ تَلْف) حيث جزم بـ(إِذْ ما) فعلين؛ أولهما: (تأت) وهو فعل الشرط، وثانيهما: (تلف) وهو جواب الشرط.

انظر: شرح عمدة الحفاظ ٣٦٥/١، وابن الناظم ٦٩٥، وشرح قطر الندى ٩٩، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد التحوّية ٤٢٥/٤، والأشمونني ١١/٤.

وما ومهما وأنى، والجواز أيضًا إنما هو في: إنْ وأيْ وأين ومتى، وأما حيثما وإذما، فزيادة "ما" عليهما شرط لعملهما الجزم كما أوردهما الناظم.

تنبيه: اعلم أن أن الشرطية حرف اتفاق، وكذا إذ ما عند سيوييه وابن مالك وأتباعه، بعد أن سُكِّنَتْ إذ الدالة على الظرفية لَمَّا تركبت مع ما، وسائر الأدوات أسماء ضُمَّت معنى الشرط مع دلالة متى وأنى وأين وحيثما على الظرفية، وتمحض أيّ ومن ومهما للاسمية، وكلها إنما تجزم الفعلين المضارعين لأنه الذي يظهر فيه الجزم بشرط أن لا يبنى نحو: النوق يسرحن ولم يسرحن، فلو كانا ماضيين أو أحدهما بقي على حاله وكان مجزوم المحل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُذْتُمْ عُذْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وقد يكون الجزاء جملة اسمية نحو: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، و"جلوتها": أي أوضحتها، وشبهها بالآلئ المنظومة، وأمر الطالب بحفظ إملائه والقياس على ما ألغاه أي قياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.

بابُ المَبْنِيَّاتِ^(١)

ثُمَّ تَعَلَّمْ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ
فَسَكَّنُوا مَنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلْ
وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ
وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدِ
وَأَمْسِ مَبْنِيٍّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ
وَجَيْرِ أَيْ حَقًّا وَهَوْلَاءِ
وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ نَزَالَ مِثْلَ مَا
وَقَدْ بُنِيَ يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ
تَقُولُ مِنْهُ التُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ
فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مِمَّا يُنْبِي

مَا هُوَ مَبْنِيٍّ عَلَى وَضْعِ رُسْمِ
وَمُنْذُ وَلَكِنْ وَنَعَمْ وَكَمْ وَهَلْ
بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْهَمْ وَاسْتَبِنْ
وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ
كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرُبَّ فَاعْرِفْ
بِفَتْحِ كُلِّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدُّ
ضَعْرَ صَارَ مُعَرَّبًا عِنْدَ الْفَطَنِ
كَأَمْسِ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ
قَالُوا حَذَامَ وَقَطَامَ فِي الدُّمَى
فَمَالَهُ مُغَيَّرٌ بِحَالِ
يَسْرَحْنَ إِلَّا لِلْحَقِّ بِالنَّعَمِ
جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الْأَلْسِنِ

(١) قال ابن الصائغ في "الملحة في شرح الملحة": الكلمات قسمان: معرب، ومبني.

فالمعرب: ما تغيَّرَ آخرُهُ لتغيُّرِ العواملِ الداخلةِ عليه، لفظًا أو تقديرًا.

والبِنَاءُ: يقع في بعض الأسماء؛ لشبه الحروف، ويقع في الأفعال، وجميع الحروف.

أصلُ البناء: هو سكون آخرِ المبني؛ فَإِنْ وُجِدَ متحرِّكًا فَالسَّوَالُ لِمَ حَرِّكْتَ؟ ثُمَّ اخْتَصَّ بتلك الحركة دون غيرها.

ف(مَنْ) و(كَمْ) اسمان، ووجهُ بنائهما وَقُوعُهُما موقعَ همزة الاستفهام؛ لِأَنَّ (مَنْ) يُسْتَفْهَمُ بِهِ عَمَّنْ يعقل، كقولك: (مَنْ أَخْلُوكَ؟)، وَتُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ، نحو: (مَنْ يَكْرُمْنِي أَكْرَمَهُ)؛ وبمعنى الَّذِي مبتدأة، كقولك: (مَنْ قَصْدُنِي زَيْدٌ)، ونكرة موصوفة.

وكلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرَهُ عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهُ

أي اعلمن بنون التوكيد الثقيلة أن الكلم الذي هو اسم وفعل وحرف كما سبق بعضه معرب وهو الاسم الظاهر والفعل المضارع وقد أنهى الكلام على أحكامهما موضع علم الإعراب، وبعضه مبني على وضع رسمته العرب لا يتغير آخره باختلاف العوامل، والأصل في كل مبني من حرف أو فعل أو اسم أن يبنى على السكون، كما أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، لكن قد جاء المبني بالحركة إما بضم أو فتح أو كسر فصار المبني أربعة أقسام، القسم الأول الساكن وقد ذكر الناظم منه سبع كلمات، اسمين وخمسة أحرف. فالاسمان مَنْ وَكَمْ، فأما مَنْ فتكون اسمًا موصولاً بمعنى الذي نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥]، واسم استفهام نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾ [يونس: ٣١] الآية، واسم شرط وجزاء كما سبق، وأما كم فقد سبق أنها تأتي خبرية فتَجُرُّ واستفهامية فتَنْصِبُ، والحروف الخمسة: أجل ونعم وهما حرفا جواب، وهل ولكن الخفيفة، وقد سبق في حروف العطف، ومذ وقد سبق في حروف الجر بما فيه القسم الثاني المضموم، وقد ذكر منه ست كلمات، حرفاً وهو: منذ وقد سبق في حروف الجر بما فيه، وخمسة أسماء وهي: قَبْلُ وبعْدُ وقَطْ وحيث ونحن، فأما قبل وبعْد فقد سبق في الظروف أنهما ظرفان، وفي الإضافة أنهما ملازمان للإضافة وذلك مقيد بما إذا ذُكِرَ المضاف إليه بعدهما كقولك: جئت قبل العصر وبعْد الظهر، ومن قبل العصر ومن بعد الظهر، فإن قُطعا عن الإضافة أي لم يذكر المضاف إليه بعدهما ثبتا على الضم سواء كان قبلهما حرف جر أم لا، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وقال تعالى: ﴿ءَالَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١] وقال تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [التين: ٧]، ومعنى "فافقه ذلك" أي افهمه و"استبين" أي اطلب بيانه ممن يعلمه. وأما "قط" المشددة المضمومة فهي ظرف لما مضى من الزمان، تقول: ما رأيته قط، أي في جميع الزمان الماضي، وضدها أبداً بالنسبة إلى المستقبل، وأما حيث فهي ظرف مكان نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، وأما نحو فهو ضمير رفع منفصل للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، ومعنى: "عداك اللحن" أي جاوزك.

القسم الثالث المبني على الفتح، وقد ذكر منه سبع كلمات، حرفاً واحداً وهو ربّ وقد سبق في حروف الجر، وستة أسماء وهي: أين وأيام وكيف وشتان والجزآن من العدد المركب، فأما أين فتكون اسم استفهام عن المكان كأين زيد، واسم شرط وجزاء كما سبق، وأما أيان فتأتي أيضاً استفهاماً لكن عن الزمان نحو: ﴿أَيَّانَ يَبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] أي متى، واسم شرط وجزاء، إلا أن الناظم لم يذكرها هناك، نحو: أيان تأتني آتك، وأما كيف فهو اسم استفهام عن حال الشيء، وقد أشار إلى ذلك الناظم في قوله: "وقدم الأخبار إذ تستفهم" إلى آخره، وأما شتان فهو اسن فعل ماض يعني افترقا قال الشاعر^(١): [الطويل]

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلاَيمٍ وَالْأَعْرَبِ بْنِ حَاتِمٍ

وأما العدد المركب فقد سبق أنه الذي استوجب أن لا يعرب كثلاثة عشر وتسعة عشر وما بينهما، وكذلك ثلاث عشرة للمؤنث وكذا ما جاء منهما على وزن الفاعل كالثالث عشر والتاسع عشر، والكل مبني على الفتح.

القسم الرابع المبني على الكسر وقد ذكر منه ست كلمات، حرفاً واحداً وهو جئِر بفتح الجيم، وجعله الناظم رحمه الله تعالى بمعنى حقاً، والمشهور أنه حرف جواب بمعنى نعم، وخمسة أسماء وهي: أمس، وهؤلاء، ونزال، وحذام بفتح الحاء وذال

(١) لربيعة الرقي في الكامل ٣٧٠/١ والاقتضاب ٢٤٤/٣ وشرح المفصل ٦٩/٤ وشرح الكافية ٧٤/٢ والخزانة ٢٧٥/٦

وصدره بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٤٠٤.

الندى: العطاء.

معنى البيت: لتفاوت كثير بين هذين الشخصين في الجود.

إعراب البيت. شتان: بمعنى الفعل أي: تباين، ما: زائدة، بين: ظرف، قوله "يزيد" بدل عن "اليزيديين وكذا قوله "والأعر" ، وابن: جر بصفة "الأعر".

الاستشهاد: على استعمال "شتان" في أسماء الأفعال وقد أباه الأصمعي لأن "شتان" بمعنى: "شت وتباين" فينبغي أن يقع بعده فاعله وهو متعدد وها هنا أعني في البيت ليس كذلك ولم يستبعده بعض العلماء نظراً إلى أن "ما" موصولة فهي فاعله و "ما" معناه هنا متعدد.

معجمة، وقطام بقاف وطاء مهملة، فأما أمس فهو مبني على الكسر إذا قصدت به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، فإن قصدت به الزمان الماضي مطلقاً أعربته وكذا إذا صغرت كما ذكره الناظم، أو وصفته أو عرفته بأل، ومن العرب من بناها في الحالة الأولى على الفتح ومنهم من أعربه فيها إعراب ما لا ينصرف، وأما هؤلاء فهو اسم إشارة يشار به إلى الجمع مطلقاً أي مذكراً أو مؤنثاً كهؤلاء الرجال وهؤلاء النساء، وأصله أولاء والهاء حرف تنبيه زائدة كما زيدت في ذا فقيل هذا، وأما نزال فهو اسم فعل أمر بمعننازل، وكذا ما جاء من الأمر على فعال كحذار وتراك، فهو اسم أمر مبني على الكسر، وأما حدام وقطام فهما اسمان علمان لامرأتين، وكذا كل أسماء الأعلام للنساء وهو المراد بقوله في الدمي بضم الدال المهملة جمع دمية، وهو اسم كل صورة حسنة فهو مبني على الكسر ومنه قول الشاعر^(١): [الوافر]

(١) هذا البيت قيل: إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله، لانه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

اللغة: " حدام " اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الادباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله: واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الشمد قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد.

الإعراب: " إذا " ظرف تضمن معنى الشرط " قالت " قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث " حدام " فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع " فصدقوها " الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به " فإن " الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب " القول " اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة " ما " اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع " قالت " قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث " حدام " فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالت حدام.

والشاهد فيه: (حَدَام) حيث جاء هذا الاسم مبنياً على الكسر على لغة الحجازيين.

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَلِّ قَوْهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

ومن العرب من يعرب حذام ونظائره إعراب ما لا ينصرف، فهذا ما ذكره الناظم من مبنيات الأسماء والحروف، وأما الأفعال فقد سبق أن الماضي حكمه فتح الأخير منه، وأن الأمر مبني على السكون وليس في الأفعال فعل يعرب سوى المضارع، وذكر هنا أنه يُبنى إذا اتصلت به نون الإناث على السكون فلا يتغير بعامل رفع نحو: النوق يسرحن، ولا جزم نحو: لم يسرحن كما مثل بهما، ولا عامل نصب كما اقتضاه عموم قوله: "فما له مغير بحال" نحو: لن يسرحن.

تنبيه: اقتضاه على بناء المضارع في هذه الحالة يقتضي أنه معرب مع نون التوكيد وهو مذهب جماعة لكن الجمهور على أنه مبني مع المباشرة له نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لِيُبْنِدَنَّ﴾ [الهمزة: ٤] دون المفصلة نحو: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ﴾ [التكاثر: ٨]، وأشار بقوله: "فهذه أمثلة مما بني" إلى أنه لم يستوف كل المبنيات، وإنما ذكر هذه لكونها جائلة بالجيم بين الناس أي دائرة على ألسنتهم. وقوله: "وكل مبني يكون آخره على سواء" أي لا يتغير لدخول العوامل كما مثلنا به في: ﴿مَنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، و: ﴿مَنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، وإذا قالت حذام، والنوق يسرحن، ولم يسرحن، ولن يسرحن، لأن البناء في اللغة وضع شئ على شئ يراد به الثبوت، وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة لا تتغير باختلاف العامل، كما أن الإعراب بتغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

تنبيه آخر: الحروف كلها مستحقة للبناء والأصل في الأفعال البناء وفي الأسماء الإعراب، فلا يعرف من الأفعال إلا المضارع لشبهه بالاسم ولا يبنى من الأسماء إلا ما أشبه الحرف، إما في وضعه كالضمائر الموضوعة على حرف أو حرفين في نحو: جئتنا، وحُمل عليها ما تضمن معناها كنحن وإياي، وإما في معناه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمنة معنى همزة الاستفهام وإن الشرطية.

=

انظر: الكامل ٥٩١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والخصائص ١٧٨/٢، وأمالي ابن السجري ٣٦٠/٢، وشرح المفصل ٦٤/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٢/٢، واللسان (رقش) ٣٠٦/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والمقاصد التحوية ٣٧٠/٤، والتصريح ٢٢٥/٢.

[خاتمة]

وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةً الْإِعْرَابِ مُودَعَةً بَدَائِعَ الْإِعْرَابِ

تقضت أي انقضت شيئاً فشيئاً، والملحة^(١): الواحدة من الملح بضم الميم ما يستملح من الكلام المشار إليه بقوله في المقامات:

ولولا الطّمّاح إلى شُرْبِ رَاخٍ لَمَا كَانَ بَاخٌ فَمِي بِالْمُلْخِ

والبدیع: الشئ الغريب الذي لم يسبق إلى مثله، ولقد صدق رحمه الله تعالى فإنها مع سهولة ألفاظها مشحونة من العلم والآداب.

أما العلم فقد اشتملت على مهمات علم النحو والتصريف، وأما الأدب فما تضمنته أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامثالها وفهم معانيها واستعمالها بلغ الرتبة العليا وحاز شرف الآخرة والأولى كقوله: احذر صفقة المغبون، ولا تبع إلا بنقد في منى، واسع إلى الخيرات، وما المفخر إلا الكرم، الله الله عباد الله، يا نهماً دع الشره، وخل المزح والمجون، وكل لهو دنيوي موبق، واعطف على سائلك الضعيف، وثب واسم للمعالي.

وَجَاهِدُوا يَا قَوْمَ حَتَّى تَغْنَمُوا وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا

ولا تنتهر المسكين، ولا تمار جاهلاً فتتعب، ولا تأس: أي ولا تحزن على ما فات، ولا تؤذ خلق الله، ولا تقل بلا علم، ولا تحس الطلا: أي لا تشرب الخمر، ولا تهو

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحّة": المُلْحَةُ: هي الشَّيْء اليسير، يقال: أصبنا مُلْحَةً من الرِّبِّيع، أي: شيئاً يسيراً.

وهذا البيت من أنواع البديع، تجنيس التصحيف؛ وهو من الإغراب والإعراب.

ومعناه: أن الشيخ أبا القاسم - رحمه الله تعالى - قصد بصدر البيت تقليل ما يشتمل عليه نظمها، لكنّه كثر أمرها إذ جعلها حاوية من الإعراب بدائع.

ويُقال: هذا أبدع في فعله، عمّن يأتي بشيء لم يتّبع في وضعه إياه غيره.

ويقال: (أغرب في الأمر) إذا جاء بغريب.

المُنَى: أي لا تحبّ الأُماني الكاذبة، ففي الحديث: "الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والأحمق من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأُماني" إلى غير ذلك مما يستوجب أن نفرد له شرحًا ولو لم يكن فيها إلا قوله:

وَأَقْتَسِمَ الْعِلْمَ لِكَيْمًا تُكْرَمًا وَعَاصِ أَسْبَابَ الْهَوَى لِنَسَلَمَا

لكفاها فخراً على نظائرها، إذ ليس بعد فضيلة العلم والعمل به ومخالفة الهوى فضيلة ولا رتبة أشرف من حيازة رتبة العلم والعمل الجليلة، فسأل الله التوفيق لما يحبه ويرضاه من العلم والعمل بمثمه وكرمه.

فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ

أي فانظر إليها نظر المستحسن لها لتقبل على حفظها نفسك، فإن من أساء ظنه بشئ ولو بنبي لم ينتفع به، وحسن ظنك بها في أن تبلغ بها ما تؤملهُ من العلم، وأحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليك بها، ولهذا نصح رحمه الله تعالى، فإنها مشهورة البركة قل أن يتدئ بها طالب إلا وينجح له مطلوبه ويُفلح، وذلك لأن ناظمها تلميذ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، صاحب التنبية والمهذب، وكان مجاب الدعوة كشيخه، وقد اشتملت هذه المنظومة على دعوات كثيرة لطالبها كقوله: "اسمع هديت الرشد ولقيت الرشد" و"قس على قلبي تكن علامة" واحذر هديت أن تزيع عنها"، و"احفظها عداك اللحن"، و"احفظ وقيت السهو"، و"إن تخرج تصادف رشدًا"، و"أينما تذهب تلاقي سعدًا"، مع قوله متضرعًا: "رب استجب دعائي"، فالرجاء في كرم الله أنه قد استجاب دعاه وبلغه من النفع ما أمله ورجاه.

وإن تجِدَ عِيًّا فَسُدَّ الْخَلَا فَجَلْ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا

ولما حث الطالب على التزامها لما أودعها من العلم والآداب، التمس منه إذا وجد فيها عيًّا أن يسد خلله، وأصل الخلل الفُرْجُ التي تكون بين ألواح الباب وذلك ليكون ممن ستر عورة أخيه، ولا يكون من الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا فإن الإنسان محل الخطي والنسيان، ولا يسلم من الخطي إلا كلام الله تعالى ورسوله المؤيد بالعصمة صلى الله عليه وسلم ولهذا قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ

عِنْدَ غَيْرِ اللَّهِ لَوْ جَدُّوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿[النساء: ٨٢]﴾، وَلِحُسْنِ مَوْقِعِ هَذَا الْبَيْتِ فِي الْقُلُوبِ وَالْأَسْمَاعِ اشْتَهَرَ فِي الْآفَاقِ وَذَاعَ حَتَّى صَارَ بِتَمَثُّلِ بِهِ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ وَيُسْتَشْهَدُ بِهِ فِي كُلِّ حَالٍ وَمَقَامٍ، ثُمَّ خَتَمَهَا بِمَا بَدَأَهَا بِهِ فَقَالَ:

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى فَنِعَمَ مَا أَوْلَى وَنِعَمَ الْمَوْلَى
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّامِدِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الْأَسْحَارِ
ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِزَّتِهِ وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَشَيْئَتِهِ

أَيُّ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى أَيُّ مَلِكٍ وَوَهَبَ مِنَ النِّعَمِ الَّتِي هِيَ نِعْمَةُ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نِعْمَةُ الْعِلْمِ، وَلِهَذَا أَثْنَى عَلَى النِّعَمِ بِقَوْلِهِ: "فَنِعَمَ مَا أَوْلَى" شُكْرًا لَهَا لِأَنَّ مِنْ اسْتِخْفَافِ بِالنِّعْمَةِ فَقَدْ كَفَرَ بِهَا، وَأَثْنَى عَلَى الْمُنْعَمِ بِقَوْلِهِ: "وَنِعَمَ الْمَوْلَى" لِأَنَّ الثَّنَاءَ شُكْرًا وَالشُّكْرَ يُوجِبُ الْمَزِيدَ، وَالْمَوْلَى هُنَا الْمَالِكُ، ثُمَّ عَقِبَ الْحَمْدَ بِالصَّلَاةِ عَلَى مَنْ أَوْصَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْنَا هَذِهِ النِّعَمَ كُلَّهَا عَلَى يَدَيْهِ وَهُوَ النَّبِيُّ الْهَاشِمِيُّ الْمُنْسُوبُ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ هَاشِمٍ الْمُسَمَّى مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكَثْرَةِ خِصَالِهِ الْمَحْمُودَةِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ جَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، وَصَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، وَمَهَّدُوا قَوَاعِدَ هَذَا الدِّينِ وَنَقَلُوهُ كَمَا سَمِعُوهُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، فَجَزَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَفْضَلَ الْجَزَاءِ. وَوَصَفَهُمْ بِالْأَطْهَارِ جَمْعَ طَاهِرٍ، وَأَمَّا الْآلُ فَلَمَنْطُوقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] وَأَمَّا الْأَصْحَابُ فَلَمَفْهُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْيَهُودِ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] وَفِي الْمَشْرِكِينَ: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، وَالْدُجَى: جَمْعُ دُجِيَّةٍ وَهِيَ ظِلْمَةُ اللَّيْلِ.

تَنْبِيهِ: يَكْرَهُ إِفْرَادَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّلَامِ وَعَكْسَهُ، فَيَنْبَغِي الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِلتَّأْكِيدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، لَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنْ يَكُونَا مَقْرُونَيْنِ بَلْ لَا يَخْلُو الْكَلَامُ وَالْمَجْلِسُ عَنْهُمَا مَعًا كَمَا فِي الشَّهَادَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الْمَنْظُومَةَ كَلَامٌ وَاحِدٌ بَلْ يَقَالُ إِنَّهُ نَظْمُهَا فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ وَاشْتَهَرَ أَنَّهَا بِنْتُ لَيْلَةَ، وَحِينَئِذٍ فَالْشَّيْخُ قَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ مَا وَفَاهُ النَّظْمُ فَقَالَ فِي أَوَّلِهَا: "وَبَعْدَهُ أَفْضَلُ السَّلَامِ" وَفِي آخِرِهَا "ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ

الصمد" ووصفه صلى الله عليه وسلم في أولها بأنه سيد الأنام، وباسمه العلم في آخرها، فانتظم بهذه المنظومة عقّد جواهرها، وجمعت بين طرفي الكمال بأولها وآخرها، ومع ذلك فلو قال: ثم الصلاة والسلام الأبدي لكان أحسن خاتمة.

تنبيه: ولما كانت هذه المنظومة العجيبة والملحة الغريبة كما وصف ناظمها بفيه وصاحب البيت أدري بالذي فيه، وكما وصفناها أيضًا من اشتهاار عموم بركتها نثرًا، وكان الدين النصيحة، أحببت أن أختم هذا الشرح بمضمون ذلك شعرًا، فنظمت في حث الطالب للعربية عمومًا، وعلى الاعتناء بهذه المنظومة خصوصًا فقلت:

إن شئت نيل العلم والآداب	وبراعة في فهم كل كتاب
وتلاوة القرآن حقّ تلاوة	لفظًا وتفسيرًا وفضل خطاب
وقراءة السنن المنيرة تابعاً	آثارها متوخّياً لصواب
وبلوغ غايات البلاغة عارفاً	بمواقع الإيجاز والإطناب
فابدأ بعلم النحو فهو أساسها	لا يمتري في ذا أولو الأبواب
ومتى أردت النّجح فيه بادياً	فاشدد يدك بملحة الإعراب
رحم الإله إمامها من ناظم	محض النصيحة معشر الطلاب
حاز الفضيلة سابقاً في نظمها	من قبله وأتى بكل عجاب
وأجاد في إيضاحها وبيانها	والضرب للأمثال في الأعقاب
فجزاه رب الناس خير جزائه	عنا وآتاه جزيل ثواب
وأحلّه دار الكرامة عنده	بالفوز والزلفى وحسن مآب
وكذا مشايخنا وأبنانا معاً	والوالدين وسائر الأحاب
ثم الصلاة مع السلام على	النبي محمد والآل والأصحاب

(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ). (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب

فهرس

٥	مقدمة التحقيق
٨	ذو البلاغتين أبو مُحَمَّد القَاسِم بن عَلِي الحَرِيرِي
١١	ملحة الإعراب للعلامة جمال الدين أبي محمد القاسم بن علي الحريري
٣٥	الإمام بحرق الحضرمي
٤٠	وصف النسخة الخطية
٤٠	عملنا في الكتاب
٤٩	المقدمة
٥١	بَابُ الْكَلَامِ
٥٣	باب معرفة الاسم
٥٤	بَابُ الْفِعْلِ
٥٦	باب معرفة الحرف
٥٧	باب المعرفة والنكرة
٥٩	باب التعريف
٦٠	بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ
٦٢	باب الفعل الماضي
٦٣	بَابُ الْأَمْرِ

٦٦	بابُ فعل المضارع
٦٩	بابُ الإِعْرَابِ
٧١	بابُ تنوينِ الاسمِ الفريدِ المنصرفِ
٧٣	بابُ الأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَّةِ الْمُضَافَةِ
٧٤	بابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ
٧٥	بابُ المنقوصِ
٧٧	بابُ الإِسْمِ الْمُقْصُورِ
٧٩	بابُ التَّشْنِيعِ
٨١	بابُ الجمعِ المذكرِ السالمِ
٨٣	بابُ جمعِ المؤنثِ السالمِ
٨٦	بابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ
٨٨	بابُ حُرُوفِ الْجَرِّ
٩٠	[بابُ (رُبَّ)]
٩٢	بابُ حُرُوفِ الْقَسَمِ
٩٣	بابُ الإِضَافَةِ
٩٥	بابُ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَجْرُ بِمَعْنَى الإِضَافَةِ
٩٧	بابُ كَمِ الْحَبَرِيَّةِ

- ٩٩ بابُ المبتدأ والخبر
- ١٠٢ [فصل تقديم الخبر]
- ١٠٤ بابُ اشتغالِ الفعلِ عنِ المفعولِ بضميرٍ
- ١٠٥ بابُ الفاعِلِ
- ١٠٧ [فصل في توحيد الفعل]
- ١٠٩ بابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ
- ١١١ بابُ الْمَفْعُولِ بِهِ
- ١١٢ بابُ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا
- ١١٥ بابُ اسْمِ الْفَاعِلِ
- ١١٧ بابُ الْمَصْدَرِ
- ١٢٠ بابُ الْمَفْعُولِ لَهُ
- ١٢٢ بابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ
- ١٢٣ بابُ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ
- ١٢٥ بابُ التَّمْيِيزِ
- ١٢٧ بابُ نِعَمَ وَبُئْسَ وَحَبَّذَا
- ١٢٩ بابُ كَمْ الاسْتِفْهَامِيَّةِ
- ١٣٠ بابُ الظُّرُوفِ

٢١٣	الفهرس
١٣٣	بَابُ الاسْتِثْنَاءِ
١٣٨	بَابُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجَنْسِ
١٤٢	بَابُ التَّعْجُّبِ
١٤٤	بَابُ الْإِغْرَاءِ
١٤٥	بَابُ التَّحْذِيرِ
١٤٦	بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا
١٥٠	بَابُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا
١٥٣	بَابُ (مَا) النافية الحجازية
١٥٤	بَابُ النَّدَاءِ
١٥٨	بَابُ التَّزْجِيمِ
١٦٠	بَابُ التَّصْغِيرِ
١٦٤	بَابُ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ
١٦٧	بَابُ النَّسْبِ
١٧١	بَابُ التَّوَابِعِ
١٧٣	[بَابُ حُرُوفِ الْعَطْفِ]
١٧٥	بَابُ مَا لَا يُنْصَرَفُ
١٨٢	بَابُ الْعَدَدِ

١٨٥	بَابُ تَوَاصِبِ الْفِعْلِ
١٩٣	فَصْلٌ فِي الْأَمْثَلِ الْخَمْسَةِ
١٩٤	بَابُ الْجَزْمِ
١٩٦	[فَصْلٌ فِي الْأَمْثَلِ الْخَمْسَةِ]
١٩٧	بَابُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ
٢٠١	بَابُ الْمَبْنِيَّاتِ
٢٠٦	[خَاتَمَةٌ]
٢١٠	الْفَهْرَسُ